جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

المباحث المتعلقة بجملة مقول القول في الوقف والابتداء والقراءات، دراسة تحليلية

إعـــــــــــداد

د. محمـد رمضـان شـوقي
مدرس القراءات وعلومها بكلية القرآن الكريم بطنطا
جـامعـة الأزهـر – مصـر

١٤٤٦هـ = ٢٠٢٤م

المباحث المتعلقة بجملة مقول القول في الوقف والابتداء والقراءات، دراسة تحليلية

محمد رمضان شوقي
قسم القراءات وعلومها بكلية القرآن الكريم ، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها ، جامعة الأزهر، طنطا، مصر.
البريد الإلكتروني : m-ramadan@azhar.edu.eg

ملخّص البحث

جملة مقول القول هي الأساس الذي تدور عليه هذه الدراسة؛ إذ تتنوع مباحثها وتتعدد، غير متجاوزة القراءات والوقْف والابتداء، فأحد هذه المباحث يوقف القارئ على أن معرفة القائل وتعيينه من الأمور التي ينتج عنها تحديد نوع الوقْف تماما وقبحا، وحسنا وكفاية، ومبحث آخَر يدله على أن اختلاف التعالق بين بعض جملة مقول القول وبعض يبنى عليه اختلاف في جواز الوقف وعدمه، ومبحث آخر عن حكم البدء بمقُول القول إذا كَان من كلام الكُفّار، وكان مشتملا على وصف لا يليق بالله تعالى، أو كان كذبا وافتراء عليه سبحانه، وهل يستوي في ذلك المتعمد وغير المتعمد، والعالم والجاهل؟ وأي هؤلاء يبوء بالإثم، وأيهما لا يبَوءُ به؟

ثم يطالع القارئ مبحث آخر عن الآداب التي نبه العلماء عليها في أثناء قراءة جملة مقول القول إذا كانت تشتمل على معنى لا يليق بالله سبحانه، وأما الجملة المعترضة فقد كان لها مبحث مستقل؛ إذ وقعت في أثناء جملة مقول القول الطويلة كثير من الجمل المعترضة، وقد عالج هذا المبحث حكم الوقف عليها.

و كان للقراءات الواقعة في جملة مقول القول مبحث يعالجها؛ حيث إن حكم الوقف والابتداء يختلف في بعض القراءات عنه في بعضها الآخَر، كما عنيت الدراسة بالحديث في مبحث مستقل عن نصوص العلماء على عدم وصل جملة مقول القول بما بعدها في بعض المواضع؛ احترازا من أن يلتبس القارئ بغيره، ثم تطرقت في أحد مباحثها إلى الحديث عن النص على عدم جواز الفصبل بين القول ومقوله؛ لأنهما معا كالشيء الواحد الذي لا يفصل بين أجزائه، إضافة إلى مبحث آخر عن نص العلماء على جواز الابتداء بمقول القول الذي يوهم ظاهره عدم الجواز، لكن هذا التجويز مشروط بعَدم اعتقاد القارئ شيئا مما يقرؤه، ولا سيما إذا كان مقول القول من كلام الكفار.

وقد خلصت الدراسةُ إلى أن كثيرا من الإطلاقات الموجودة في كتب الوقف والابتداء ينبغي دراستها دراسة مستوفاة؛ لأنها تتعارض في ظاهرها مع إطلاقات أخرى، والحق أنه لا تعارض بينهما عند التحقيق.

وتوصي الدراسةُ بتتبع قواعد الوقف والابتداء المنثورة في الكُتُبِ المعنية بهما، ودراسة كل منها دراسة موعبة، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكلمات المفتاحية : جملة مقول القول ، الوقف والابتداء ، القراءات، دراسة تحليلية، علوم القرآن

Research on the Subject of the Statement of Speech in Pausing, Starting, and Readings: Collection and Study

Mohamed Ramadan Shawqi

Department of Recitations and Their Sciences, Faculty of the Holy Quran College of the Holy Qur'an for Readings and their Sciences, Al-Azhar University, Tanta, Egypt.

Email; m-ramadan@azhar.edu.eg

Abstract

The sentence of reported speech is the foundation upon which this study revolves; its topics are diverse and numerous, yet they do not exceed the readings, pauses, and beginnings. One of these topics reveals to the reader that knowing the speaker and identifying them leads to a precise determination of the type of pause, whether it is appropriate, inappropriate, sufficient, or insufficient. Another topic discusses how the differing relationships between some sentences of reported speech lead to variations in the permissibility of pauses. There is also a discussion regarding the ruling on beginning with reported speech if it comes from the words of disbelievers, especially if it includes descriptions that are unbecoming of Allah Almighty, or if it is falsehood and slander against Him. It raises the question of whether the intentional and unintentional, the knowledgeable and the ignorant, are treated equally in this regard. Which of these bears the sin, and which does not

The reader is then presented with another discussion regarding the etiquettes that scholars have pointed out during the recitation of a statement of speech if it contains a meaning that is not appropriate for Allah, the Exalted. As for the interrupting phrase, it has its own independent discussion; many interrupting phrases occur within the lengthy statement of speech, and this discussion addresses the ruling on pausing at them

There was also a discussion concerning the readings that occur within the statement of speech, as the ruling on pausing and starting differs in some readings compared to others. The study also focused on a separate discussion regarding the texts of scholars that indicate the prohibition of connecting the statement of speech with what follows it in certain contexts, to avoid confusion between the speaker and others. Furthermore, one of its discussions touched upon the text stating the prohibition of separating between the speech and what is said, as they are together like a single entity that should not be divided into parts. Additionally, there was another discussion about the scholars' texts permitting the beginning with a statement of speech that outwardly suggests prohibition; however, this permission is conditional upon the reader not believing anything from what they are reciting, especially if the statement of speech is from the words of disbelievers

The study concluded that many of the statements found in the books on waqf (pause) and ibtida (beginning) should be thoroughly examined, as they seemingly contradict other statements. The truth is that there is no contradiction between them upon closer investigation. The study recommends following the rules of waqf and ibtida as outlined in the relevant books and studying each one comprehensively. God is the ultimate guide, and He is sufficient for us, and He is the best disposer of affairs.

Keywords: The phrase of speech, Pauses and Beginnings, readings, collection and study, sciences of the Quran.

مُقَدِّمَةٌ

الحمْدُ لله ربّ العالَمين، حمْدًا يُوافِي نِعَمَه، ويُكافِئُ مَزيدَه، وأشْهدُ أن لا إلـهَ إلّا اللهُ، وحْـدَه لا شريكَ له، وأشْهَد أنّ سيّدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه الله تعالىٰ مُبشّرًا ونذيرًا، وداعيًا إلىٰ الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وأنزلَ عليه القرآنَ الكريم بأحرف سبعة كلّها كافٍ شافٍ، بذَل العلـماءُ في سـبيل تعلُّمِها وتعْليمِها كلّ غالٍ ونفيسٍ؛ فأثْرَوُا المكتبةَ الإسلاميّةَ بكثيرٍ من المؤلَّفات التي حَفِظَتْ علْـمَ القراءات درايةً، وما زال النّاسُ يتناقلُونه جيلًا عن جيلٍ؛ لِيَقوموا علىٰ حفْظِه روايةً؛ لِيتحقّق قولُ الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

وعِلْمُ الوقْف والابتداء أحَدُ العلوم المتَعَلِّقَة بكتاب الله تعالىٰ تعَلُّقًا وثيقًا؛ فلم يكُن غريبًا أن تكْثُر فيه المؤلَّفاتُ، لَكِنَّها علىٰ كثْرَتِها ليس فيها اهتِمامٌ بكثيرٍ من القضايا لا مِن حيثُ وجودُها، بل من حيثُ جمْعُها في مكانٍ واحدٍ؛ فما زالتْ كثيرٌ من قضايا الوقْف والابتداء حبيسةَ الكتُبِ، غيرَ مجموعةٍ في بحوثٍ مسْتَقِلَّةٍ؛ لذلك آثَرْتُ اختِيار إحدىٰ هذه القضايا لتكون عنوانًا للبحْث الموسوم بما يلي:

"المباحث المتعلقة بِجُمْلة مقول القول في الوقف والابتداء والقراءات، دراسة تحليلية"

وتَبْرُز أهميّةُ الموضوع في النِّقاط الآتية:

١- مُعالجَتُه قَضِيَّةً مُهِمَّةً تتنازَعُها علوم كثيرة، **أهَمُّها:** النّحْـوُ، والتّفسـيرُ، والقـراءاتُ، والوقـفُ والابتداء(١).

٢- مُحاوَلَةُ الجمْع بيْن ما ظاهِرُه التّعارُضُ مِن بعْضِ القواعِد الّتي ذكَرَها علماءُ الوَقْفِ والابتداء، ومنها: عدَمُ جواز الفَصْلِ بيْنَ المتَعَلِّقَات، ولا سِيَّما جملة مقول القول(٢).

---

(١) القَوْلُ ومَقُولُه كالشيْءِ الواحد الَّذي لا يُفصَلُ بيْن أجزائِه، وبرَغْم من ذلك فقَد فَصَلَتْ بيْنَهما بعضُ الآيات؛ حيثُ وقعَ القولُ في نهاية الآية، ومقولُه في بدايةِ الآية التي تَلِيها، مِن هُنَا تَنبُع أهَمِّيَّةُ هذه القضِيَّة؛ لأنّ الوقْفَ علىٰ رؤوس الآي فيه فَصْلٌ بيْن المتَعَلِّقَات، والوصْل سُنِّيَّةَ الوقْفِ علىٰ رؤوس الآي عِندَ مَن يرَىٰ ذلك.

(٢) **ويتَعَلَّقُ بها هنا خصِّيصَى قاعِدتان**، الأولىٰ: الوقْفُ علىٰ روؤس الآي سُنّة. **والأخْرى:** عدَمُ جواز الفصْل بيْن المتَعَلِّقَات، كالمبتدإ والخبَر، والفعْلِ والفاعل، والقوْل ومَقُولِه؛ وصُورَةُ هذا التّعارُض: أنه قد وقَع الفصْلُ بيْن القول ومقولِه في بعض رؤوس الآي، كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [الصافات:١٦٧] فإذا أخذْنا بقَولِ مَن قال: الوقفُ علىٰ رؤوس الآي سُنّةٌ؛ فقد

وأما أسبابُ اختيار الموضُوع فهِيَ:

١- الرّغْبَةُ في جمْع المسائِل المتَعَلِّقَةِ بجُمْلة مَقُول القَوْل في بحْثٍ مُسْتَقِلٍّ؛ لعَدَم وجودها على هـذه الصُّورة فيما وقَفْتُ عليْه.

٢- بيانُ أثَر اختلاف القراءات المتواترة في الوقف والابتداء في جُملَة مقُول القَوْل خاصّةً.

مشكلة الدِّراسَة

نصّ العلماءُ على أنه لا يجوز الفصْلُ بيْن القول ومقوله، كما نصُّوا على أنّ الوقف على رؤوس الآي سنّةٌ، وإطلاقُ هذَيْن النّصّيْن مِن غير تدَبُّر ورَوِيَّةٍ يُوهِمُ القارئَ أنّ بيْنهما تعارُضًا! لأنّ جملة مقول القول في كثير من المواضِعِ كانت أكثرَ من آيةٍ؛ فإذا وقَف القارئُ على رؤوس الآي فلا يُمْكِنُه وَصْلُ القول بمقُوله، وإذا وصَل القول بمقُوله لم يكُن واقِفًا على رؤوس الآي.

أسئلة الدراسة:

تأمُلُ هذه الدراسَةُ أن تُجِيب عن الاسئلة الآتية:

١- هل يجوزُ الفَصْلُ بيْنَ القَوْل ومقولِه؟

٢- هلْ اشْتَمَلَتْ رؤوسُ الآي على الفَصْلِ بيْن القوْل ومقُولِه؟

٣- هل وقَع اعتِراضٌ بيْن القول ومقولِه أم لا؟

٤- ما الآدابُ المُسْتَحَبُّ اتِّبَاعُها عند قراءة جملة مقول القول؟

٥- ما أثَرُ القراءات في جُمْلَة مقول القول؟

الدراسات السابقة

كانت هناك بعضُ الدراسات التي عُنِيتْ بالبحْث في جملة مقُول القول، وهي:

الدراسة الأولَى: تعدُّدُ احتمال تمام جُملة مقُول القول، دراسة سياقية في تذييل جملة المقول.

خالَفْنَا القاعدة الأخرى، وفَصَلْنَا بيْن القول ومقوله، وإذا أجَرَيْنَا القاعدة الثانيةَ ووصَلْنا؛ فقد خالَفْنَا القاعدةَ الأولى؛ لذلك كانت هذه المحاولَةُ في هذا البحْث للجَمْع بيْ، هاتيْن القاعدتيْن.

قدّم هذه الدراسةَ الاستاذ الدكتور/ علي رمضان البيومي، أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة الفيوم، ونشَرَتْهَا حوْليّةُ كلية اللغة العربية بإيتاي البارود في عددها الثالث والثلاثين، سنة ١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م.

تدورُ هذه الدراسةُ حوْلَ كيفيّة الترتيب القرآني وكيْفيَّةِ نظْمِه في جملة مقول القول خاصّةً، كما تناولَتِ الحديثَ عن العلاقات بيْن الجُمَل، والعلاقات بيْن التراكيب، والحديثَ عن أثَر السّياق في ترجيح القول بتمام الجملة وعَدَمِ تمامِها.

ومَع اختِلاف الدراستيْن في العُنوان، إلا أنّ الدراسةَ الأُولَى عالجَتْ بعضَ المواضِع التي عالجَها موضوعُ البحْث، وهي: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦](١)، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤](٢)، وقوله سبحانه: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف: ٥١ – ٥٢](٣)، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩](٤).

فهَذِه هي المواضِعُ الّتي الْتَقَتْ فيها الدِّراستَانِ، ومَا مِن شَكّ أنّ أخراهما ستُفِيد من الأُولَى، وإن كانت المعالجَةُ مُختَلفةً بِنَاءً على اختِلافِ طَريقةَ التّناوُل المبنِيَّةِ على اختلاف العُنوانَيْن.

الدراسة الثانية: أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء (دراسةً تطبيقيَّةً).

قدّم هذه الدراسةَ: الأستاذُ الدكتور/ ياسر بن عوض بن رجاء العوفي، الأستاذ المساعد بقسْم القراءات بالجامعة الإسلامية.

وهو بحثٌ منشورٌ في مجلّة كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا بعَدَدِها الثّامِن سنةَ

---

(١) يُنظر: تعدُّدُ احتمال تمام جُملة مقُول القول، صـ٤٥٣١، والرقم المذكور رقم المجلة لا البحث، الّذِي يقَع بدايةً من صـ٤٤٣١ ويَنتَهِي برقْم: (٤٥٤٥).

(٢) السّابِقُ، صـ٤٤٦٦.

(٣) يُنظر: تعدُّدُ احتمال تمام جُملة مقُول القول، صـ٤٥٢٦.

(٤) السّابق، صـ٤٤٤٥.

١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م.

يَسْعَى هذا البحْثُ في بيان الارتباط الوثيق بيْن عِلْمَي التفسير والوقْف والابتداء من خلال جمْع المواضِع الّتِي كان لاختِلافِ نسْبَة مقُول القول فيها أثَرٌ في الوقْف والابتداء(١)، وهو بحثٌ تكْميليٌّ لِبَحْثَيْن سابِقَيْن، وقد بلَغ عدَدُ المواضِع التي عالجَتْها البحوثُ الثلاثةُ ثلاثةً وعشرين موضِعًا، عالجَت الدراسةُ المذكورةُ اثْنَيْ عشرَ موضِعًا منها، وقد تلاقَتْ مع هذا البَحْث في خمسةِ مواضِعَ، هي:

قوْلُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [**البقرة:١٢٧**]، وقولُه تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [**آل عمران:٣٧**]، وقولُه سبحانه: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [**يوسف:٥١ - ٥٢**]، وقولُه - عزّ وجلّ -: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [**طه:٧٣ - ٧٤**]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [**الفرقان:٢٩**].

والمواضِعُ الخمسةُ المذكورةُ مِنها موضِعَان مذكوران في الدراسَة الأولى، هما موضِعَا سورَةِ يوسُفَ وسورةِ الفرقانِ المذكورَيْن آنِفًا: وبهذا يُصْبِحُ عددُ المواضِع التي تلَاقَى فيها موضُوع البحْث مع الدِّراسَتَيْن المذكورتَيْن سبعةَ مواضِع فحسْبُ، وهذا العدد من المواضِع قليلٌ بالنسْبَةِ إلى ما تنَاولَهُ موضُوعُ هذا البحْثِ، حيث أرْبَتِ المواضِعُ على ثمانين موضِعًا، يُضَافُ إلى ذلك أنّ طريقةَ تناوُلِ المواضِعِ المذكورةِ تَخْتَلِفُ من بحثٍ لآخَر حسب طبيعة الموضوع.

منْهج البَحْث

اتّبَعْتُ في هذا البحْثِ المنهَجَ الوَصْفِيَّ التّحليليَّ، وقد اتّبَعْتُ في سبيل ذلك الخطواتِ الإجرائيَّةَ الآتيةَ:

أوّلا: أثْبَتُّ الآياتِ القرآنيَّةَ الواردةَ في أثناء البحث بالخطّ العثمانيّ، بروايَةِ حفْصٍ عن عاصمٍ.

---

(١) يُنظر: أثر اختلاف نسبة مقول القول على الوقف والابتداء، صـ٦٨٢، وهذا تَرْقِيمُ المجلّة لا البحث، حيثُ وقَع هذا البحْثُ بدايةً من الصفْحة رقم (٦٨٢)، وانتَهى بالصفحة رقم: (٧٢٨).

ثانيًا: صَدَّرتُ الكلام بذِكْرِ الآية موضِع البحثِ.
ثالثًا: أَثْبَتُّ القراءات الواردةَ في أثناء البحْثِ مضبوطةً حسب الرواية المذكورة بها.
رابعًا: نسَبْتُ كلَّ قولٍ إلى قائلِه، ولم أرجعْ إلى مصادِرَ وسيطَةٍ إلا إذا كان المصدَرُ مفقودًا فيما أعْلَم.
خامسًا: رجّحْتُ بيْن أقوال بعضِ الأئمةِ عند الحاجة إلى ذلك.
سادسًا: أَثْبَتُّ المصادِرَ في الهامشِ من غير تفصيلٍ؛ كَيْلَا أُثْقِلَها بما هو مذكورٌ في المصادر تفصِيلًا.
سابعًا: ضرَبْتُ صفْحًا عن تَرْجمَةِ الأعلام؛ لِكَوْنِهم مشهورِين في الغالِب الأعمّ.

خُطّة البَحْث

اقتَضَتْ طبيعةُ البحْث أن يتكوّن من مقدِّمةٍ وتمْهيدٍ وثمانية مباحثَ، وخاتِمَةٍ، تَعْقُبُها قائمةُ المصادر، والْفهارِسُ الْفنّيّة.

أمّا المقدمةُ ففيها الحديثُ عن أَهَمِّيَّةِ الموضُوع وأسباب اختيارِه، ومُشْكِلَةِ الدِّراسَةِ، وأسئلتِهَا، والدراسات السّابِقَةِ، ومنهج البحث والإجراءات المتَّبَعَةِ، وخُطّةِ البحْث.

وأمّا التمْهيدُ فعُنوانُه: التّعريفُ بمُصْطلحات العُنوانِ.

وأما المبحث الأوّل فعنوانه: اختلاف القائِل بِناءً على اختِلاف التّعَلّق، وأثَر ذلك على الوقف والابتداء.

وأمّا المبحثُ الثاني فعنوانُه: اشتراط النيّةِ والاعتقاد في الحُكْمِ على مَن بدأ بمقُول قولٍ فيه مخالَفَةٌ شرعيّةٌ.

وأمّا المبحثُ الثالث فعنوانُه: جواز البَدْء بجُمْلَة مقول القولِ إذا كانت من كلام الكُفّار ما لم يكُن القارئُ متعَمِّدًا.

وأمّا المبحثُ الرابع فعنوانُه: القراءات في جُمْلَةِ مقُول القول، وأثرها على الوقف والابتداء.

وأمّا المبحثُ الخامس فعنوانُه: الاعتراضُ بيْن القول ومقُولِه.

وأمّا المبْحَث السادس فعنوانُه: عدم وَصْل المقُول بِغَيْرِه؛ احترازًا من أن يَلْتَبِسَا.

وأمّا المبْحثُ السابع فعنوانُه: عدَم جواز الفَصْلِ بيْن القول ومقُولِه.

وأمّا المبْحثُ الثّامِنُ فعنوانُه: الآدابُ الَّتِي نبّه العلماء على مراعاتِها في أثناء قراءة بعض جُمَل مقول القوْل.

وأمّا الخاتمَةُ ففيها أهَمُّ النتائج التي توصَّلَتْ إليها الدراسَةُ.

وأمّا المصادرُ فقدْ ذكَرْتُ بياناتِها مُفَصَّلةً في مكانِها.

والفهارسُ فتَشْتَمِلُ على فِهْرِسِ موضوعات الدّراسَةِ فحسبُ.

والله من وراء القصْدِ، وصَلِّ اللهمَّ وسَلِّمْ وبارك على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصَحْبه

التّمهيد

يشتَمِلُ هذا التّمهيدُ على تعريف المصطلحات الواردة في عُنوان الدِّراسة على النحو الآتي:

أولا: القول

القَوْلُ في اللُّغة منَ الثّلاثيِّ: (قَ وَ لَ) و" القاف والواوُ واللّامُ أَصْلٌ واحِدٌ صحِيحٌ يَقِلُّ كَلِمُه، وهو القَوْلُ مِنَ النّطْقِ، يُقال: قال يقول قَوْلًا، والمِقْوَلُ: اللّسانُ، ورَجُل قُوَلَةٌ وقوّال: كثيرُ القَوْل...(١)".

والقَوْلُ: الكلامُ على التّرتيب، وهو كلُّ لفْظٍ قال به اللّسانُ تامّا كان أو ناقِصًا، يُقال: قال يقولُ قَوْلًا، والفاعل قائلٌ، والمفعولُ مَقُولٌ(٢)، وقيل: القولُ يكون في الخير والشّر، وأمّا القِيلُ والقالُ فلا يكونان إلا في الشّر خاصَّةً(٣)، والصّوابُ غيرُ ذلك؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢](٤).

والقَوْلُ يُستَعْمَلُ على أوْجُهٍ، أوّلُها: للمُرَكَّبِ من الحروف البارزَةِ للنّطْقِ، مفردةً كانت أو جملةً؛ فالمفْرَد كزيْدٍ، والمركّبُ نحو: خرَج زيْدٌ. **ثانِيها:** للمُتَصَوَّر في النّفْس قبْل إبرازِه، كما يُقال: في نفْسي شيءٌ لم أُظْهِرْهُ. **ثالثُها:** للاعتقاد، نحو: فلانٌ يقول بقَوْلِ الإمام أبي حنيفةَ. **رابعها:** للدلالة على الشيءِ. **خامسُها:** للعنايَة بالشيءِ، نحو: فلان يقول كذا. **سادسُها:** يُستَعْمِلُه المناطقَةُ في معْنَى الحَدّ، فيقولون: قوْلُ الجوْهر كذا، وقوْلُ العَرَضِ كذا، أيْ: حَدُّهُما. **سابِعُها:** للإلهام، كقوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف:٨٦](٥).

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٤٢.

(٢) لِسانُ العرَب ١١/ ٥٧٢.

(٣) يُنظر: المحكَم لابن سيده ٦/ ٥٦٣.

(٤) يُنظر: المفردات للراغب، صـ٦٨٨.

(٥) السّابقُ نفْسُه. **تنبيهٌ:** ذكَر ابنُ منظورٍ في (لسان العرب ١١/ ٥٧٢) أنّ كلمة: (قُلْتَ) تقَعُ في كلام العَرَبِ لِيُحْكَى بها ما كان كلامًا لا قوْلًا، ويُقْصَدُ بالكلام: الجُمَلُ، كقولك: زيْدٌ مُنطَلِقٌ، وقام زيْدٌ، ويُقْصَد بالقول: الألفاظُ المفردَةُ التي يُبْنَى منها الكلامُ، كزيْدٍ مِن قولِك: زيدٌ منطَلِقٌ، **فإن قِيل:** فما بالُهُم يُسَمُّونَ الاعتقاداتِ والآراءَ قوْلًا؟ **فالجواب:** أنّ هذا تَجَوُّزٌ منهم؛ لأنّ الاعتِقَادَ وإن كان خَفِيًّا فلا يُعرَف إلا بالقَوْل، أو ما يقومُ مقامه من شاهد الحال؛ فلمّا كانت الاعتقاداتُ لا تَظْهَر إلا بالقول سُمِّيَتْ قولًا؛ إذ كان القولُ دليلًا عليها، وكانت هي سببًا له، وإنّما عبَّرُوا عن الاعتقادات والآراء بالقول لا

ثانيًا: المَقُولُ

وأمّا المَقُول فزِنَتُه مفعولٌ؛ لأنّ أصْلَه: مَقْوُول، لمّا تحرّكت الواوُ بالضّمّة وكان بعدها ساكنٌ فلا يُمكِن تسكينُها؛ حتّىٰ لا يَجتَمِع ساكنان فحُذِفَتْ، يُقال: هذا قولٌ مقُولٌ(١)، والمَقُولُ مفْعُولٌ، وهو واويّ لا يائِيٌّ؛ لِثُبُوت واوِه في المصدَرِ، تقول: قال يقولُ قَوْلًا، وكلُّ مفعُولٍ من ذوات الواو لم يَرِدْ في اللغة علىٰ التمام، بل ورَدعلىٰ النّقصان إلا حرفَيْن، هما: مسْكٌ مَدوُوف، وثوبٌ مصْوُون، وبعضُهم يقيسُ عليه المقول فيقول: قولٌ مقوولٌ(٢).

ثالثًا: الوقْفُ

الوقْفُ في اللّغَة فَمِن الثلاثيّ (وقَفَ) وفيه يقول الإمام ابن فارس – رحِمَه الله –: " الْوَاوُ وَالْقَافُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَىٰ تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ (٣) ".

فمادّة: (وقَفَ) تدُور في اللغة حوْل الحَبْس، يُقال: وقَّفْتُ المرأة تَوقيفًا: إذا جعَلْتَ في يدَيْها الوقْف، ووقَفَتِ الدّابّةُ تَقِفُ وقوفًا، ووقَفْتُها وَقْفًا: حبَسْتُها، ووقَفْتُ الدار للمساكِين: جعَلْتُها وقْفًا عليهم، ولا يُقال: أوْقَفْتُ إلا في أمْرٍ كنتَ فيه فأقلَعْتَ عنه (٤)، وإذا وقفْتَ الرجُلَ علىٰ كلمةٍ قُلتَ: وقَّفْتُ فلانًا توقيفًا (٥).

وبِنَاءً علىٰ ما سبَق؛ فإنّ كلمة: (وَقَفَ) تدورُ معانيها حوْلَ الحَبْسِ، والمعْنَىٰ المِحْوَرِيّ لها: " انتِصابٌ مع ثباتٍ في المكان (٦) " قال تعالىٰ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ **[الصافات: ٢٤]** وقولُه سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ **[الأنعام: ٣٠]** مجازٌ عن الحَبْس (٧).

بالكلام؛ لأنّ القولَ أشْبَهُ بالاعتقاد من الكلام من حيْثُ حاجةُ كلٍّ منهما إلىٰ ما يَتِمّ به؛ فإنّ الاعتقاد لا يُفهَم إلا بغَيْرِه، وهو العبارةُ عنه، والقولُ قد لا يَتِمّ معناه إلا بِغَيْرِه، نحو قولِك: قام؛ فإنّ خُلُوَّ الكلمة من الضّمير أحْوَجَها إلىٰ كلمةٍ أخرىٰ يَتِمُّ بها المعنىٰ، كأن تقول مثلًا: قام إليه.

(١) يُنظر: الإبانة في اللغة ١/ ٢٦٨.

(٢) يُنظر: الصحاح للجوهري ٣/ ١١٢٦، وتاج العروس ١٠/ ٢٥٢.

(٣) مقاييس اللغة ٦/ ١٣٥.

(٤) يُنظر: العَيْنُ للخليل بن أحمد، باب القاف والفاء، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، ٥/ ٢٢٣، والصّحاح للجوْهَرِي، مادّة: (وقف)، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطّار، ٤/ ١٤٤٠.

(٥) الإبانة في اللغة، تأليف/ سلمةَ بن مُسْلم العَوْتَبِيّ، ٤/ ٥٢٨، تحقيق د/ عبد الكريم خليفة، وآخَرِين.

(٦) المعجَم الاشتقاقي، لشَيْخِنا الأستاذ الدكتور/ محمد حسن جبل رحِمَه الله، (وقَف) ٢/ ٣٩٧.

(٧) السابق نفْسُه.

الوقْفُ في اصطلاح علماء القراءات

قَطْعُ الصّوت على آخِر الكلِمة زمَنًا يُتَنفّس فيه عادةً بِنِيّة استئناف القراءة، إما بما يلي الحرفَ الموقوف عليه، أو بِمَا قَبْلَه، لا بنيّة الإعراض (١).

رابعًا: الابتداء

الابتداء في اللّغة والاصطلاح

الابتداء في اللغة مَصْدَر (ابْتَدَأ)، تقولُ المعاجِم: بدَأ الشيءَ وابْتَدَأه: فعَلَهُ أوّلًا، وبادئُ الرّأي: أوّلُه وابتِداؤُه، قال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِئَ ٱلرَّأْىِ﴾ [هود: ٢٧] في قراءة أبي عمرٍو (٢)، والله تعالى هو المبدئ، أيْ: بَادِئُ الخَلْقِ بإحيائِهم، قال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣].

والابتداء في اصطلاح علماء القراءات: الشُّروعُ في القراءة بعد قطْعٍ، أو وقْفٍ (٣).

خامسًا: القراءات

القراءات جَمْعُ قراءة، والقِراءةُ مِنَ الثلاثيّ: (قرأ) **يقولُ ابن فارس:** " القاف والراء والحرف المعتَلُّ يدُلّ على جُمْعٍ واجتماعٍ " ثم قال: " وإذا هُمِز هذا البابُ كان هو والأوّلُ سواءً، يقولون: ما قرأت هذه النّاقةُ سَلًى، كأنّه يُراد أنّها ما حملتْ قطّ ... ومِنه القرآنُ، كأنّه سُمِّي بذلك لِجَمْعِه ما فيه من الأحْكام والقصص وغيْر ذلك(٤)".

وبِناءً على هذا فإنّ هذه المادّة تدورُ حوْلَ الجمْع، يقول العلماء: كُلُّ شيءٍ جمعْتَه فقد قرأْتَه، وسُمِّيَ القرآنُ قرآنًا لأنه جمَع القصص والوعْدَ والوعيدَ، والأمْرَ والنّهْيَ، والآياتِ والسُّوَرَ بعضَها إلى بعضٍ(٥).

القراءات في الاصطلاح: اختلَفَتْ عباراتُ العلماء في تعريفِ القراءاتِ في الاصطلاح، ويُعَدُّ تعريفُ الإمام ابنِ الجزريّ من أدَقِّ التعريفات حيث قال: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة(٦)".

---

(١) شَرْح طيّبة النّشر لابن الناظم ١/ ٤٣.

(٢) قرأ أبو عمرٍو وحْدَه بهَمْز كلمة: (بَادِيَ) وقرأ الباقون بالياء الخالِصة. يُنظر: النشر للإمام ابن الجزري ١/ ٤٠٧.

(٣) يُنظر: غايةُ المريد، للشيخ/ عطية قابل نصر، صـ٢٣٣.

(٤) مقاييسُ اللغة ٥/ ٧٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٠، ولسان العرب ١/ ١٢٩.

(٦) مُنجِد المقرئين، صـ٩.

المبحث الأوّل :
اختلاف القائل بناءً على اختلاف التّعلّق، وأثر ذلك على الوقف والابتداء

معرِفَةُ القائلِ مِن الأمورِ المهمّة في جُمْلةِ مقول القول؛ إذ يترتّب عليها نوعُ الوقفِ حُسْنًا وقُبْحًا، وتمامًا وكفايةً، وفي القرآن الكريم جُمَلٌ كثيرةٌ من جُمَل مقُول القَوْل كانت محلّ خلافٍ بيْن العلماء من حيث نِسْبَتُها إلى قائلٍ بعَيْنِه، كما أنّ فيه جُمَلًا طويلةً قِيلَ إنّ قائِلَها واحدٌ، وقيل: بل هما قائلان؛ فيَختَلِفُ نوْعُ الوقْفِ وحُكْمُه بِناءً على هذا.

كما أنّ اختلافَ التعلّق بيْن بعض كلماتِ جملة مقول القول وبعضٍ يُوجِبُ اختِلافَ نوْعِ الوقْف، وفيما يأتي أمثِلَةٌ توضّح المراد:

المثال الأول قولُه تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٢٤] فالوقْفُ على كلمة: ﴿نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ جائزٌ إذا لم تُعَلَّقْ بكلمة: ﴿إِذٗا﴾ الواقِعَةِ بعْدَها، وتقديرُ الكلام على ذلك الوجْه: أنتّبِعُ بشرًا منّا واحِدًا ونحْن جماعةٌ؟! إنّا إذًا لَفِي حَيْرَةٍ عن طريق الله المستقيم(١).

فإن عُلِّقَتْ بها لم يَجُز الوقفُ عليها؛ لأنّ المعْنَى – حينئذٍ – يصير: إنّا لَفِي ضلالٍ وسُعُرٍ إذَا اتّبَعْنَاه! وهذا المعنى غيرُ مُرادٍ قطْعًا(٢).

المثال الثاني قوْلُه تعالى في قصّة موسى – عليه السلام – وفرعون حكايةً عن السّحرة: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِۗ وَٱللَّهُ خَيْرٞ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣] فمَن علّق كلمةَ: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ بما بَعْدَها، وهو قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤] جعَل الكلامَ كلَّه للسَّحَرة وحْدَهم(٣)؛ فلَمْ يَقِفْ عليها، ومَن جعَل ما بَعْدَها من كلام الله تعالى؛ فالوقفُ على كلمة: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ تامّ عنده؛ للفَصْلِ بيْن كلام السّحرة وكلام الله تعالى(٤).

والّذي أمِيلُ إليه مَا رجَّحه العلّامة الطّاهرُ ابنُ عاشورٍ – رحِمَه الله – مِنْ أنّها مِن كلام الله تعالى،

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن للنحّاس ٤/ ١٩٤.

(٢) يُنظر: الوقف والابتداء لابن لغزّال ٣/ ٢٢٩، ومنار الهُدَى ٢/ ٣٠٧.

(٣) لم يَذْكُر الإمام الطّبريُّ إلا قولًا واحِدًا فقط، هو أنّ هذه الجملة من كلام السّحَرَة. يُنظر: جامع البيان ١٨/ ٣٤٠. وممّن ذكَر الاحتِمَالَيْن – أنها مِن كلام الله تعالى، أو من كلام السّحَرَة – ابنُ عطيّةَ في المحرر الوجيز ٤/ ٥٣، والزمخشريُّ في الكشاف ٣/ ٧٦، والقرطُبِيُّ في الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٢٦، وغيرُهم.

(٤) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٢٩٩، ومنار الهدى ٢/ ٢٣.

وليسَتْ من كلام السّحرة الذين آمَنُوا؛ لأنها لم يَرِدْ لها نظيرٌ فيما شابهها من نظائرها في السُّوَر الأخرىٰ (١)، ولعَلّ هذا هو سَبَبُ جَعْلِ الوقْفِ علىٰ كلمة: ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ الواقِعَةِ قبلها مباشرةً تامًّا عند غير واحدٍ من علماء الوقف والابتداء (٢)؛ تَفْرِقَةً بيْن كلامِهم وكلامِ الله تعالىٰ.

تنبيهٌ: مَن جعَل قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ **[طه: ٧٤]** من كلام الله سُبحانه، حمَلَه علىٰ أنّه تنبيهٌ منه سبحانه لِسَيِّدِنا محمد -ﷺ- علىٰ قَبَاحَةِ فِعْلِ فِرعَونَ! وحُسْنِ فِعْلِ السّحَرة! ومَن جعَلَه مِن كلام السّحَرة فهُو موعِظَةٌ منهم لِفِرْعون، ولا تعارُضَ بيْن القَوْلَيْن (٣).

المثال الثالث قولُه تعالىٰ حكايةً عن الكافر (٤): ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ **[الفرقان: ٢٩]** فمَن جعَل الكلامَ كُلَّه للكافِر؛ لم يَقِفْ علىٰ كلمة: ﴿جَآءَنِي ۗ﴾ لتَعَلُّقِها بما بعْدَها، ومَن جعَلَها آخِرَ كلام الكافر فالوقْفَ عليها تامّ عنده (٥)؛ للفَصْلِ بيْنَ كلام الكافر وكلام الله تعالىٰ الواقع بَعْدَه (٦).

---

(١) يُنظر: التحرير والتنوير ١٦/ ٢٦٨.

(٢) يُنظر علىٰ سبيل المثال: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٧٦٨، والقطع والائتناف للنحاس، صـ٤١٥، والمكتفىٰ للداني، صـ١٣٠.

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٥٣.

(٤) الكافِرُ هنا هو الظّالِمُ المذكورُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧ يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ **[الفرقان: ٢٧، ٢٨]** ﴿الظَّالِمُ﴾ عُقْبَةُ بْنُ أبي معيط، و﴿فُلَانًا خَلِيلًا﴾ أُبَيُّ بْنُ خَلَفٍ. جامع البيان للطبري ١٩/ ٢٦٢. ويَصِحُّ أنْ يُرَاد بالظّالِم هنا: الجِنسُ؛ فيكون المراد به كلّ مَن هذه صِفَته، كما يَصِحّ أن يكون ﴿فُلَانًا خَلِيلًا﴾ كِنايةً عن الأعلام. **يُنظر:** أنوار التنزيل للبيضاوي ٤/ ١٢٢، والبحر المحيط لأبي حيّان ٨/ ١٠٢.

(٥) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٧٧٨، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٣٩٦. وقد قال الإمام القرطبيُّ رحمه الله: "﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ قيل: هذا من كلام الله لا من قول الظالم، وتمام الكلام علىٰ هذا: ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾". الجامع لأحكام القرآن، ١٣/ ٢٦.

(٦) يُنظَر: منار الهُدَىٰ ٢/ ٨٨، وبيّن المفسّرين خلافٌ في قائل هذه الجملة: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ فبَيْنَا يَجْزِمُ يَجْزِمُ يحيىٰ بن سلام والطبريُّ والواحِديُّ وابنُ الجوزيّ والطاهر ابن عاشور وغيرُهم بأنها من كلام الله تعالىٰ، يَذكُر الزمخشريُّ وأبو حيان وآخَرُون الاحتِمَالَيْن، **يُنظر على التوالي:** تفسير يحيىٰ بن سلام ١/ ٤٧٩، وجامع البيان للطبري

على أنّ مَن جعلَها من كلام الكافر فَهِيَ عنده تَتِمَّةُ الكلام، ومَن جعَلَها من كلام الله تعالى عَدَّها إخبارًا منه سبحانه على جِهَة الدَّلالة على ضلالِهم، والتّحذير ممّا أَوْقَعَهم الشيطانُ فيه مِن المهالك(١).

المثال الرابع قولُه تعالى حِكايةً عن صاحب موسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: ٦٣] تَحْكِي هذه الآية ما قاله فتى موسى – عليه السَّلام – له رَدًّا على قولِه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢] لكِنّ العلماء اختلَفُوا في تحديد قائل هذه الجُمْلَة: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ على ثلاثة أقوالٍ:

القول الأول: أنّها من كلام يُوشَعَ فتَى موسى لِمُوسَى عليه السّلام(٢)، وقَصْدُه منها التّعَجُّبُ! والمعنى: اتّخَذَ الحوتُ سبيلَه عجبًا للناس! وهذا القولُ محمولٌ على أنّ تمام الخبر كلمةُ: ﴿عَجَبًا﴾ فلا يَقِفُ القارئُ على الكلمةِ قبْلَها، وقِيل: إنّ تمام الخبَر كلمةُ: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾ ثم استأنَفَ يوشَعُ الكلامَ فقال: ﴿عَجَبًا﴾ أي: أعجَب له عجبًا! وهي – حينئذٍ – منصوبةٌ على المفعول المطْلَق الآتي بدلًا من فعْلِه، وموضِعُ العجَب كما قال العلماء: أنْ يُوجَد حوتٌ قد مات، وأُكِل شِقُّه الأَيْسَرُ، ثُمّ حَيِيَ بعْد هذا كلّه(٣)، وعلى هذا القول يجوز الوقفُ على كلمة: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾ ثم يبدأ القارئُ فيقولُ: ﴿عَجَبًا﴾(٤).

القول الثاني: أنها من كلام الله تعالى على سبيل الإخبار عن موسى – عليه السلام – أو عن الحوت، أمّا الإخبار عن موسى – عليه السّلام – فوَجْهُه: أنّه اتّخَذ سبيلَ الحوت مِن البَرَح عجبًا!

١٩/ ٢٦٣، والوسيط للواحدي ٣/ ٣٣٩، وزاد المسير لابن الجوزي ٣/ ٣١٩، والتحرير والتنوير ١٩/ ٤١، والكشّاف ٣/ ٢٧٥، والبحر المحيط ٦/ ٤٥٣.

(١) يُنظَر: البحر المحيط ٦/ ٤٥٣.

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ٥٢٩، وروح المعاني ٨/ ٣٠٠.

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ٥٢٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/ ١٤، والتحرير والتنوير ١٥/ ٣٦٧.

(٤) يُنظر: القطع والائتناف للنَّحّاس، صـ٣٩١، والمكتفَى للدّاني، صـ١٢٥، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٢٦٨، والمحرّر الوجيز ٣/ ٥٢٩، ومنار الهدى للأشموني ١/ ٤٣٦، والتحريرُ والتّنويرُ ١٥/ ٣٦٧.

أيْ: تَعَجّب منه! وأمّا الإخبار عن الحوت فوجْهُهُ: أنه اتّخَذ سبيلَه عجبًا للنّاس (١) ! وعلى هذا الوجْهِ لا وَقْفَ على كلمة: ﴿فِي ٱلْبَحْرِ﴾ بل تُوصَلُ الجُمْلةُ كلُّها، ويَقِفُ القارئُ على كلمة: ﴿عَجَبًا﴾.

القول الثالث أن يكون قولُه: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ من كلام يوشع، ثم قال موسى – عليه السَّلام – لمّا سمِع ذلك: ﴿عَجَبًا﴾ والوقْفُ – حينئذٍ – على كلمة: ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ ثم يستأنف القارئُ قائلًا: ﴿عَجَبًا﴾ (٢).

والذي أميلُ إليْهِ: أنّ الجملةَ من كلام يوشع بْن نون فَتَى موسى – عليه السلام – لوجود قراءة غير متواترةٍ تُرَجّح ذلِك، وهي قراءة أبي حيوة: (واتِّخَاذَ سبيلِه) (٣) بالمصْدَر المنصوب عطْفًا على المنصوب قبْلًا، وهو قولُه كما ذكَر الله تعالى عنه: ﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ (٤)، وهذا لا يَتعارَضُ مع كوْنِ كلمة: ﴿عَجَبًا﴾ من كلام موسى عليه السلام.

وبيْن علماء الوقف والابتداء خلافٌ في موضِع الوقْف بِناءً على هذه الأقوال الثلاثة، وهذا الخلاف يُمكنِ حصْرُه في كلمتيْن:

الكلمة الأولى: ﴿عَجَبًا﴾ وهذا القولُ مبْنِيّ على أنّ قائلَ الجملةِ كلِّها واحِدٌ، وهو الله تعالى، أو يُوشَعُ فتى موسى عليه السلام.

الكلمة الثانية: ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ وهذا مبْنِيّ على اعتِبَارَيْن.

أوّلُهما: أن يكون القائلُ: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ هو يوشَع فَتَى موسى – عليه السلام – ثم اسْتَأنَف هو أيضًا فقال: ﴿عَجَبًا﴾ فكِلْتَا الجُمْلتَيْن من كلامه، ومع ذلك يُوقَفُ على كلمة: ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ بِناءً على أن قولَه: ﴿عَجَبًا﴾ استئنافٌ مقصُودٌ منه التَّعجّب (٥) !

الآخَر: أن يكون القائِل: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ ليس هو مَن قال: ﴿عَجَبًا﴾ وحينئذٍ يُفْصَل

---

(١) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ٥٢٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/ ١٤.

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز ٣/ ٥٢٩، والبحر المحيط ٧/ ٢٠٣، وروح المعاني ٨/ ٣٠٠.

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز ٣/ ٥٢٩، والمغني في القراءات للنوزاوازي ٣/ ١١٧١، والبحر المحيط ٧/ ٢٠٣.

(٤) يُنظر: روح المعاني ٨/ ٣٠٠.

(٥) يُنظر: المكتفى للداني، صـ١٢٥، ومنار الهدى للأشموني ١/ ٤٤٦

بيْن الكلامَيْن كيْ لا يَخْتَلِطَا (١).

المثال الخامس قولُه تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [**آل عمران: ٣٧**] اختَلَف العلماء في حُكْم الوقف على كلمة: ﴿مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ فهو كافٍ عند مَن جعَل ما بعْدَه بقيَّةَ كلام مريم – عليها السلام – حتى لا يفْصِل بيْن بعض مقول القَوْل وبعضٍ، وأمّا مَن جعَله من كلام الله تعالى فالوقفُ تامٌّ عنده على كلمة: ﴿مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ (٢) لِيَفْصِل بهذا الوقف بيْن كلام مريم وكلام الله تعالى (٣).

المثال السّادس قوْلُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ سَيَنَالُهُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَذِلَّةٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُفۡتَرِينَ﴾ [**الأعراف: ١٥٢**] اختلَفَ العلماء في حكْمِ الوقف على كلمة: ﴿ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ بِناءً على تحديد القائل؛ فمَن جعَل الآيةَ كلَّها إخبارًا من موسى – عليه السلام – لِمَا سيُنزِلُه الله تعالى بمَن اتَّخَذ العِجْلَ إلهًا من دونه؛ فالوقفُ عنده كافٍ؛ لِتَعَلُّقِ الكلمة بما بعدها معنًى، ومَن جعَل الآيةَ كلَّها من كلام الله تعالى فالوقفُ عنده كافٍ أيضًا، وكوْنُها من كلام الله تعالى بِنَاءً على أنه – سبحانه – أخْبَرَ عمّا ينَالُ عُبَّادَ العِجْلِ من العِقاب، مُخاطِبًا به نَبِيَّه موسى عليه السلام (٤).

وأمّا مَن جعَل كلِمة: ﴿ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ ختامَ كلامِ موسى – عليه السلام – وما بعدها من كلام الله

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس، صـ٣٩١، وإيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٥٩، والمكتفى، صـ١٢٥، ومنار الهدى ١/ ٤٤٦.

(٢) يُنظر: المكتفى للداني، صـ٣٩، والوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٣٥٥، ومنار الهدى ١/ ١٣٧.

(٣) لم تتّفِقْ كلمةُ المفسِّرين على نسْبَة هذه الجملة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ إلى قائلٍ بعَيْنِه، فمِنهم مَن قطَع بأنّها من كلام الله تعالى، إخبارًا منه سبحانه أنه يسوقُ إلى عبادِه من الأرزاق ما لا يُقَادَرُ قَدْرُه، ولا يُحْصَى عدّا؛ لأنّ ذلك الرّزْقَ لا يُنقص خزائِنَه سبحانه، ولأنّ إبقاءَه لا يَزِيدُها. وممّن جزَم بأنها من كلام ربِّنا سبحانه: الإمام الطبريُّ في جامع البيان ٦/ ٣٥٨، وممّن ذكَر الاحْتِمَالَيْن: ابنُ عطيّة في المحرر الوجيز ١/ ٤٢٤، مُخَرِّجًا نِسْبَةَ الكلام إلى مريم – عليها السلام – على معنَى التّقْرِير منها لِكَوْن ذلك الرّزق مِن عند الله لا مِن أحَدٍ سِواه، والزمخشريُّ في الكشاف ١/ ٣٥٩، والبيضاويُّ في أنوار التنزيل ٢/ ١٤، ولم يَذكُر القرطبيُّ إلا أنه من كلام مريم، ناسبًا الكلام إليها بصيغة التمريض: (قِيل)، يُنظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٦٩.

(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ٢٧٩.

تعالى؛ فالوقف عنده تامّ (١).

المثال السّابعُ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٦١] في هذه الآية جُمْلتان، كِلْتاهما مقولُ القول، الأولى قولُه سبحانه: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ﴾ والأخرى قولُه تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ﴾ وبيّن العلماء خلافٌ في قائِلِ كُلٍّ منهما، فمَن جعَل قائِلَهما واحدًا – إمَّا اللهُ تعالى، وإمّا نَبِيُّهُ موسى عليه السلام – فالوصْلُ عنده أولى (٢)، ولا وقْفَ عنده على كلمة: ﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ لِئَلَّا يفْصِلَ بيْن بعض مقول القول وبعضٍ، ومَن جعَل أولاهما مِن قَول الله تعالى، وأخراهما مِن قَولِ موسى – عليه السلام – أو العكْس؛ فقد تمّ الكلامُ عنده على كلمة: ﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ تَجَنُّبًا للخَلْط بيْن القائِلَيْن (٣).

المثال الثّامن قولُه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥١ -٥٢] اختَلَف العلماء في حكْمِ الوقف على كلمة: ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ بِناءً على تحديد مَن قال: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ فمَن جعَلَه من كلام

---

(١) يُنظر: المكتفى للدّانيّ، صـ٧٩، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٣٢، ووصْفُ الاهتداء للجعبري، صـ٣٠٧. وقد فصَل الإمام القرطبي – رحِمَه الله – بيّن كلام موسى – عليه السلامُ – وكلام ربّه سبحانه، فقد فسَّر قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ ثم قال عَقِيبَ ذلك: "وَتَمَّ الْكَلَامُ، ثم قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾". الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٩١، ويُنظر أيضًا: البحر المحيط ٥/ ١٨٤، والتحرير والتنوير ٨/ ٣٠٠.

(٢) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٢٥٤، ووصْف الاهتداء للجعبري، صـ١٣٧. وقد جعَلَ الإمامُ الطبري الجملةَ الأولى من كلام موسى عليه السلام، والأخرى من كلام الله تعالى، وأمّا ابنُ أبي زمَنين فجعَل أولاهما من كلام الله تعالى، ولم يتوقَّفْ عند قائل الأخرى، وجعَلَهما الثعلبيُّ معًا من كلام موسى عليه السلام، وكذا ابنُ عطيّة على تقدير: فدعا موسى ربّه فأجابه فقال لهم: اهبِطُوا. يُنظر على التوالي: جامع البيان ٢/ ١٣٠، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ١/ ١٤٥، والكشف والبيان ١/ ٢٠٢، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٢.

(٣) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس، صـ٦٠، ومنار الهدى ١/ ٧٣.

يوسف – عليه السلام – (١) جعَل الوقف على كلمة: ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ تامًا؛ لأنّه يَفْصِلُ بيْنِ كلامَيْن، أوّلُهما كلامُ امرأت العزيز، والآخر كلامُ يوسف – عليه السلام – وفاعِلُ العِلْمِ في كلامه إما اللهُ تعالى، والتقدير: لِيَعْلَم اللهُ أني لم أخُنْه بالغَيْب، وإمّا العزيز، والتقدير: لِيَعْلَم العزيزُ أني لم أخُنه بالغَيْب (٢).

ومَن جعَل هذه الجمْلة: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ مِن كلام امرأت العزيز (٣)؛ فالوقْفُ على كلمة: ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ حسَنٌ؛ لِتَعَلُّقِه بما بعده؛ لأنّ الكُلَّ من كلامها (٤)، وسببُ حُسْنِه كوْنُه رأسَ آيةٍ (٥)؛ فحَسُن الوقف عليه وإن كان متعَلِّقًا بما بعده؛ لِسُنِّيَّةِ الوقف على رؤوس الآي عند جماعةٍ من العلماء.

المثال التّاسع قولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝٢٠ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [**الصافات: ٢٠، ٢١**] اختَلَف موضِعُ الوقْف في هاتَيْن الآيتَيْن بِنَاءً على تعْيين القائل (٦)؛ فالوقْفُ تامٌّ على كلمة: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا﴾ إذا جُعِلَ قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ مِن كلام الملائكَةِ للمشركين

---

(١) ذكَر الإمامُ الطّبَرِيُّ وابنُ أبي زمَنِين والثعلبيُّ وغيرُهم أنّ هذه الجملةَ: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ من كلام يوسفَ عليه السلام. يُنظَر: جامع البيان ١٦/ ١٤١، وتفسير القرآن العزيز ٢/ ٣٣٠، والكشف والبيان ٥/ ٢٢٩.

(٢) يُنظر: القطْع والائتناف، صـ٣٣٣، والمكتفَى للدَّاني، صـ١٠٤٥، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ١٦٥، ومنار الهُدَى ١/ ٣٦٥.

(٣) ممّن ذكَر أنّ هذه الجملة من كلام امْرَأَتِ العزيز: المَاوَرْدِيُّ في النّكَت والعيون ٣/ ٤٧، وابن عطية في المحرر الوجيز ٣/ ٢٥٣، حيث ذكَرا الاحتِمَالَيْن، وهما كوْنُها من كلام يوسف عليه السلام، وكوْنُها من كلام امرأت العزيز، واسْتَظْهَر أبو حيّانَ أنها من كلامها لا مِن كلام يوسف عليه السلامُ، يُنظر: البحر المحيط ٦/ ٢٨٨.

(٤) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ١٦٥.

(٥) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٦٥. وقد عدَّ الجعبريُّ في (وصْف الاهتداء، صـ٣٣٦) الوقْفَ على كلمة: ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ وقْفًا صالِحًا، والصّالِحُ عنده: أن تتعَلّق الجملةُ بما بعْدَها من حيث المعنى؛ فهُو كالكافي عند غيره. يُنظر: مُقَدّمة تحقيق وصْف الاهتداء، صـ٥١.

(٦) ذكَر الإمام الطبري أنّ قولَه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ مِن كلام المشركين. يُنظر: جامع البيان ٢١/ ٢٦، ومِثْلُه مكّيّ بن أبي طالب، وأضافَ احتِمَالًا آخَر نقَلَه عن أبي حاتم، حيث جوَّز الوقْفَ على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا﴾ لأنه مِن كلام المشركين، وأمّا قولُه سبحانه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ فمِن كلام الملائكة لهم. يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٩/ ٦٠٩٠.

المكَذِّبين (١)؛ فإنْ جُعِلَ من كلام الكُفّار فالوَقْفُ التّامُّ – حينئذٍ – على قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ لأنّ الجمْلتَيْن مِن كلام الكُفّار؛ فلا يُفصَل بيْنَهما (٢).

المثال العاشر قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧] فإن جُعِلَ قولُه: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ من قول إبراهيم وإسماعيل معًا – عليهما السلام – كان الوقفُ على كلمة: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ كافيًا، وقِيل: حسَنًا (٣)؛ لأنّ الجملةَ بعْدَه مقولُ القوْل؛ فبيْنَهما تعَلُّقٌ لفْظِيٌّ، وتقدير الكلام: يقولان ربَّنا تقبَّل منّا، أمّا مَن جعَل هذه الجملةَ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ من كلام إسماعيل – عليْه السّلام – وحْدَه؛ فالوقفُ تامٌّ عنده على كلمة: ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ وما بعده مرفوعٌ بالابتداء، وهو قولُه تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (٤)، وتقديرُ الكلام على هذا الوجْه: وإسماعيلُ وإسماعيلُ يقولُ ربَّنَا تقبَّلْ منّا إنك أنت السّميعُ العليمُ (٥).

قال الأشموني – رحِمَه الله – مُعَقِّبًا على هذا الوجْه: " وقد أنكر أهْلُ التأويل هذا الوجه، ولم يذْكُرْ أحَدٌ منهم فَسَادَه، والذي يظهر –والله أعلم– أنه من جهة أنَّ جمهور أهل العلم أجمعوا على أنَّ إبراهيم وإسمعيل كلاهما رفَعا القواعِدَ من البَيْت؛ فمن قال: إنه مِن مَقُول إسماعيل وحْدَه، وأنَّ إسماعيل كان هو الداعي، وإبراهيم هو الباني، وجعل الواو للاستئناف – فقد أخرجه من مشاركته في رفْع القواعد، والصّحيح أنَّ الضمير لإبراهيم وإسماعيل (٦)".

والذي يترَجّح لدَيّ، أنّ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ من كلام إبراهيم وإسماعيل معًا – عليهما السلام – لأنّها في قراءة ابن مسعودٍ – رضي الله عنه –: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ

(١) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٣/ ٨٨٢.
(٢) يُنظر: المكتفى للدّاني، صـ١٧٦، والوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ٥٤.
(٣) يُنظر: الإبانة للخزاعي ١/ ٢٨١.
(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ٨٧.
(٥) يُنظر: الإبانة للخزاعي ١/ ٢٨١.
(٦) السابِقُ نفْسُه.

الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ وَيَقُولَانِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) (١) فصَرَّح بالقول ونسَبَه إليهما معًا.

المثال الحادي عشر قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [غافر:٢٨].

اختلَف العلماء في موضِع الوقْف في هذه الآية بِنَاءً على تحديد القائل، أمِنْ آل فرعونَ هو أم مِن غيرِهم؟ فمَن جعَلَه منهم قال: إنّه آمَن بموسى – عليه السّلام – سِرًّا، ولم يُخبِرْ بذلك أحدًا (٢)، وحينئذٍ فالوقفُ عنده على كلمة: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ (٣)، ومَن لم يجْعَلْه منهم قال: إنه كان إسرائيليًّا، ولكنّه كان يُخْفِي إيمانَه من آل فرعونَ (٤)، فالوقْفُ عنده على كلمة: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ ثم يَبْدَأ: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ (٥) والمعنى على التقديم والتأخير: يَكْتُم إيمانَه من آل فرعون؛ لأنّ جملة: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بجُملَةِ: ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ (٦).

والملاحَظُ أنّ هذيْن القوْلَيْن فصَلَا بيْن القول ومقولِه؛ لأنّ مَقُول القَوْل هو قولُ الرجل المؤمن كما ذكَرَهُ الله تعالى عنه: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ فالّذي أميلُ إليه وصْلُ هذا كُلِّه حتّى يَقِفَ القارئُ على قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ لِئَلّا يَفْصِل بيْن القَوْل ومقُولِه؛ فإذا انقَطَع نَفَسُه فلْيَعُدْ إلى كلمة يَتِمّ بها المعنى ولْيَبْدَأ بها حتى يصِلَ القول بمقولِه؛ لِتَتِمَّ أركانُ الكلام، وهذا ما قاله كثيرٌ من العلماء، ومنهم ابنُ الغزّال النيسابوريُّ حيث قال ما نَصُّه: " ثمّ الوقْفُ الحسَنُ الجيِّد في القَوْلَيْن: ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ لأنّ قولَه: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا﴾ حكايةٌ، ولا يتِمّ الكلامُ إلا بها (٧) ".

---

(١) المحتسب لابن جنّي ١/ ١٩٤.

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري ٢١/ ٣٧٥.

(٣) يُنظر: الإبانة في الوقف والابتداء للخزاعي ٣/ ٩١٠. وقد قال في الموضِع نفْسِه: " وقال أبو حاتم: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ وقْفُ البيان، لا بالتّمام، ولا بالكافي".

(٤) يُنظر: جامع البيان للطبري ٢١/ ٣٧٦.

(٥) يُنظر: جامع البيان للطبري ٢٠/ ٣١١، وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٨٧١، والقطع والائتناف للنحاس، صـ٦١٦، والإبانة للخزاعي ٣/ ٩١٠، والوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ١٠٧.

(٦) يُنظر: جامع البيان ٢٠/ ٣١١.

(٧) الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ١٠٨، ويُنظر أيضًا على سبيل المثال: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٨٧١،

المبحث الثاني

اشتراط النيّة والاعتقاد في الحُكْمِ على مَن بدأ بمقُول قولٍ فيه مخالَفَةٌ شرعيّةٌ

مقولُ الْقَوْل في كثيرٍ من الجُمَل مِن كلام اليهود والنَّصارىٰ والمشركين، وجُلُّ ما قصّه القرآن الكريم علينا من أقوالهم كَذِبٌ وافتِراءٌ علىٰ الله تعالىٰ! ووصْفٌ له – سبحانه – بما لا يَليقُ! وقليلٌ منه صِدْقٌ لا مرّيَة فيه، **ومِنْه قولُه تعالى:** ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ **[البقرة:١١٣]** فإنّهم ما قالوا إلّا حَقّا؛ إذ وصفَتْ كلُّ فرقةٍ منهما الفرقةَ الأخرىٰ بأنها ليستْ علىٰ شيءٍ(١)، وهذ عيْنُ الصّواب، مع أنّهما معًا في ضَلالٍ مبينٍ.

ومِنه كذلك قوْلُه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ **[الزخرف:٩]** فهذا اعتِرَافٌ منهم، وهو قوْلُ صِدْقٍ، لكِنّه لا ينفَعُهم؛ لكونهم كفَّارًا(٢).

ومِنه أيضًا مقولُ القَوْل في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ **[الأعراف:٣٨]** وقولُه سبحانه: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ **[الأعراف: ٣٩]** فمقولُ القول في الآيتيْن من كلام الكُفَّار(٣)، وليس فيه كذِبٌ ولا افتراءٌ، وإنما هو اعترافٌ بالحقّ، كما اعترَف قومُ سيِّدنا إبراهيم – عليه السلام – بالحقّ في قوله تعالىٰ: ﴿فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ **[الأنبياء:٦٤]** مع أنهم لم يُؤمنوا به! وليس ذلك بنافعٍ أحدًا منهم.

وأمّا كذِبُهم وافتراؤُهم فكثيرٌ، **منه قولُه تعالى:** ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ **[التوبة:٣٠]** **وقوله تعالى:** ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ **[المائدة:٦٤]** **وقوله**

والإبانة للخزاعي ٣/ ٩١١.

(١) وَصْفُ كلِّ فريقٍ منهم للآخَر بأنّه " ليْسَ علىٰ شيءٍ" معناه: أنّهم ليسوا علىٰ شيءٍ يُعْتَدُّ به مِن الحَقِّ، وهو كنايةٌ عمّا وقَعُوا فيه من تحْريف التّوراة والإنجيل؛ فصَارَا غيْرَ صحِيحَيْن، كما قال تعالىٰ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ **[المائدة: ٤١]** يُنظر: التحرير والتنوير ١/ ٦٧٥.

(٢) قال الإمام القرطبي – رحِمَه الله –: " فأقَرُّوا له بالخلْقِ والإيجاد، ثمّ عبَدُوا معه غيْرَه! جهْلًا منهم". الجامع لأحكام القرآن، ١٦/ ٦٤.

(٣) يُنظَر علىٰ سبيل المثال: المحرَّر الوجيز ٢/ ٣٩٨.

سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [**المائدة:١٨**] **وقوله – جل وعلا** -: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [**آل عمران:١٨١**] في آيات كثيرةٍ تُؤَكّد كَذِبَهم فيما يقولون ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [**الإسراء:٤٣**].

ولأنّ هذه الأقوال ليستْ على منهاجٍ واحدٍ وطريقٍ واضحٍ من حيثُ الصّدْقُ والكَذِبُ؛ فقد نصّ العلماء على أنّ البَدْءَ بمقول القول – إذا كان مشتمِلًا على وصْفٍ لا يَليق بالله تعالى، أو كان كَذِبًا وافتراءً – غيرُ جائزٍ، لكِنّ القارئَ قد يكون عالِمًا بالمعْنَى، وقد يكون به جاهلًا، وفيما يأتي أقوال العلماء في التّفْرِقَة بيْنَهما:

تحَدّثَ الأشمونيُّ – رحِمَه اللهُ – عن مراتب الوقْف، وذكَر أنّ منها: الأقْبَحَ؛ فقال ما خلاصَتُه: الوقْفُ والابتداء لا يَخْلُوَان من أن يكُونا قبيحَيْن، أو أن يكون الوقفُ حسَنًا، والابتداء قبيحًا، **ومن أمثلة كوْنهما قبيحَيْن**: الوقْفُ على القول والبدْءُ بالمقول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [**التوبة:٣٠**] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [**المائدة:٦٤**] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [**المائدة:٧٣**].

فالقارِئُ الذي يَبدأ فيقول: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ أو يقول: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ أو: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ وما أشْبَه هذا البدْءَ من كلّ ما أوْهَم خلافَ ما يعْتَقِدُه المسْلِمُ؛ بدْؤُه قبيحٌ على أيّةِ حالٍ.

لكنّ حالَ هذا القارئَ لا تخلو عن واحدةٍ من حالاتٍ أربع: فإمّا أن يكون عالِمًا بالمعْنَى، وإمّا أن يكون جاهلًا به، وإمّا أن يكون معتَقِدًا، وإما أن يكون غيْرَ معتَقِدٍ، وإليك بيانَ حُكْمِ هذا كلِّه:

فإن كان عالِمًا بالمعْنَى فقد قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ رحِمَه الله: " فإنِ ابتدأ بما يوهِمُ ذلك(١) كان مُسِيئًا إنْ عَرَف معناه(٢) " وعلّل الأشمُونيُّ ذلك قائلًا: " لأنّ الابتداء لا يكون إلا

---

(١) اسمُ الإشارة عائد إلى كلام سابقٍ لشيخ الإسلام/ زكريا الأنصاريّ – رحِمَه الله – عن عُرُوضِ أمْرٍ يُلْجِئُ القارِئَ إلى أن يَقِفَ في غير محلّ وقْفٍ، كعُطاسٍ، أو انقطاع نفَسٍ؛ فيَنبَغِي له في هذه الحالة أن يعُودَ من أوّلِ الكلام؛ لِيَصِلَ الكلامَ بعضَه ببعضٍ؛ ولِئَلّا يُوهِمَ الابتداءُ معْنًى محظُورًا، ومَثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [**آل عمران:١٨١**] فإنّ فصْلَ القول عن المقول يُوهِمُ معْنًى غيرَ مرادٍ، ورُبّما أخرج صاحبَه من الإسلام إن اعتقَدَه. يُنظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، صـ٥.

(٢) السابقُ نفْسُه.

اختيارِيًّا (١) ".

ويَنبَغِي التّفْريقُ بيْن مَن كان عالمًا بالمعْنَىٰ ونِيّتُه الحكايةُ، وهو غيرُ معْتَقِدٍ معْنَىٰ ما يقْرَؤُه، ومَن كان عالِمًا بالمَعْنَىٰ وليسَتْ نِيّتُه الحكايةَ فحَسْبُ، بل هو معْتَقِدٌ معْنَىٰ ما يَقْرَؤُه.

أمّا الأوّل فقد حكَم بعضُ العلماء بأنّه لا يَلْحَقُه إثمٌ وإن عرَف المَعْنَىٰ؛ لأنّ نِيّتَه حِكايَةُ هذه الأقوال الصّادرَةِ عن كُلّ مَن افْتَرَىٰ علىٰ الله تعالىٰ كَذِبًا، أو وصَفَه – سبحانه – بما ليس فيه (٢)، وهذا القولُ وإن كان في ذاتِه كُفْرًا، إلا أنّ ناقِلَه ليس بكافرٍ؛ لأنّ حاكِيَ الكُفْر ليس بكافرٍ، ولا يُعتَرَضُ علىٰ هذا بأنّ القرآن الكريم نقَل أقوالَ هؤلاء، وما زال الناسُ يقرؤونها علىٰ جِهَة التّعبُّدِ، وفيها من الافتراء والكذب ما لا يعْلَمُه إلا اللهُ تعالىٰ، لكنّه – سبحانه – حكاها عنهم علىٰ جِهَة الإنكار عليهم، والتّحْذير من كُفْرِهم، وتَوَعُّدِهم علىٰ ما قالوه! كما حكَىٰ النبيُّ ﷺ شيْئًا من ذلك، وأجْمَع العلماءُ علىٰ حِكاية مقولات الكفّار والملاحِدةِ في كتُبِهم ومجالِسِهم؛ للتّحْذير من قائلِيها، والرّدّ علىٰ ما فيها من شبهات (٣).

تنبيه: إذا اضطرّ القارئُ إلىٰ الوقْفِ بيْن القول ومقُولِه لِعارِضٍ عرَض له كعُطاسٍ أو انقطاع نفَسٍ؛ فينبَغِي له أن يَبْدَأ من مكانٍ يَتِمُّ به المعنىٰ؛ لأنّ البدْءَ اختِيَارِيٌّ لا اضطِّرارَ فيه، إلّا أنّ الإمام أبا العلاء الهمذاني قال: " فإنْ وقَف مضطرًا، وابتدأ ما بعْدَه غَيْرَ متجانِفٍ لإثم، ولا مُعْتَقِدٍ معناه؛ لم يكُن عليه وِزْرٌ (٤) " وخالَفَه شيخُ الإسلام زكريّا الأنصاريّ حيث قال: " فإنِ ابتدأ بما يوهِمُ ذلك كان مُسيئًا إنْ عَرَف معناه (٥) ".

وأمِيلُ إلىٰ قول شيخ الإسلام؛ لأنّ كتاب الله تعالىٰ يُتَخَيَّرُ له أحْسَنُ الأشياءِ، ولا سِيَّما إذا تلَاه عالِمٌ بالوقف والابتداء؛ فلْيَكُن البَدْءُ من حيْث يتِمّ المعْنَىٰ؛ فإن خالف ذلك لحِقَه الإثمُ!

وأمّا الآخَرُ – وهو العالِمُ بالمعْنَىٰ، وليسَتْ نِيّتُه الحكايةَ فحَسْبُ، بل هو معْتَقِدٌ معْنَىٰ ما يَقْرَؤُه – فإنّه يَكْفُر باعْتِقَاده، ووقْفُه ووَصْلُه في ذلك سواءٌ، قال الأشمونيُّ – رحِمَه الله –: " وأما لو اعْتَقَد

(١) منار الهدىٰ للأشموني، ١/ ٢٩.
(٢) يُنظر: منار الهدىٰ ١/ ٣٠.
(٣) يُنظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للقاضي عياض ١/ ٢٤٤.
(٤) منار الهُدَىٰ ١/ ٢٩. ولَمْ أقِفْ علىٰ نَصّ كلام الهمدانيّ فيما لدَيّ من مراجِعَ.
(٥) المقصد لتلخيص ما في المرشد، صـ٥.

معْنَاه؛ فإنه يَكْفُر مطلقًا، وقَف أم لا، والوصْلُ والوَقْفُ في المعْتَقِد سَوَاءٌ(١)".

ويُفْهَمُ مِن الكلامِ السّابِق لِشَيْخِ الإسلام زكريا الأنصاريّ رحِمَه الله: أنّ العالِمِ بالمعْنَى والجاهلَ به ليْسَا سواءً، وأنّ ذِكْرَ أحدِهما يُغْنِي عن الآخر؛ فلا شَكّ أنّ الجاهِل تَلْحَقُه الإساءَةُ لِجَهْلِه، لكِنّها ليستْ كالإساءةِ التي تَلْحَق العالِمَ ولعلّ هذا الفَرْقَ هو الذي حمَل العلماء على أن يَنُصُّوا على المواضِع المذكورة سابِقًا في صَدْر هذا المبْحَث، وما أشْبَهها ممّا يُوهِمُ خلافَ المراد إذا فصَل القارئُ فيه بيْن القَوْل ومقوله(٢)؛ ليَحْتَرِز بها القارِئُ – عالِمًا كان أو غيرَ عالِمٍ – عن الوقوع في خلاف ما يَعتَقِدُه المسْلِمُ.

ولا خلافَ بيْن العلماء أنّ القارئَ إذا بدأ بمقول القول في الآيات السّابِقَة وما شابهها لا يَكْفُر(٣)، ما لم يكُن معتقِدًا، ولا مُتَعَمِّدًا(٤).

قلْتُ: اشْتِراطُ الاعتقاد والتّعَمُّدِ معًا غيرُ لازمٍ في تكفيره؛ فإنه متى اعتقَد كفَر، سواءٌ تعَمّد أو لم يتَعَمّد، أمّا المتَعَمِّدُ غيرُ المعْتقِد فإنه آثِمٌ، لكِنّه لا يَكْفُر.

وإليْكَ بعضَ الأمْثِلَةِ التي نبّه العلماءُ فيها على اشْتِراطِ النيّة أو الاعتِقَاد:

المثال الأوّل قولُه تعالى: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [**يوسف: ٨**] فمِن أوّل قولِهم: ﴿لَيُوسُفُ﴾ إلى قولِهم: ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ جُمْلَةٌ في محل نصْبِ مقولُ القول، ومع ذلك عَدَّ الأشمونيُّ الوقْفَ على قوْلِهم الذي ذكَرَه الله تعالى عنهم: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ كافيًا، والبدْءَ بما بعْدَه – وهو ما ذكَرَه الله تعالى عنهم من قولِهم: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ غيرَ مكروه؛ لأنّ القارئَ غيرُ معتقِدٍ معناه، إنما هو حاكٍ قولَ قائلٍ حكاه اللهُ تعالى عن ذلك

---

(١) منار الهدى ١/ ٣٠. وقد قال العلامة الأشموني أيضًا: "وإن اعتقد المعنى كفر، سواء وقف أم لا، وإن اعتقد حكايته عن قائليه غير معتقد معناه فلا يكفر؛ لأنَّ حاكي الكُفْر لا يَكْفُر، ووَصْلُه بما بعده أسْلَمُ". منار الهدى ١/ ١٦٧.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: المكتَفَى في الوقف والابتدا للداني، صـ١٣، ومنار الهدى ١/ ٢٩.

(٣) تَجْدُر الإشارةُ هنا إلى أنّ مسألة التّكفير مسألة نظريّةٌ؛ إذ إنه لا يُتَصَوّرُ من مسلم يتْلُو كلامَ الله تعالى أن يقَع منه هذا التصوُّرُ، أو أن يدور بخَلَدِه شيءٌ من المعاني المذكورة في هذا المبحث، وإنّما ذكَر العلماء هذا الوجْهَ اسْتكمالًا للقسْمَة العقْليّة للصُّوَر الواردَة في المسألة، إضافةً إلى أنّ ما يقتَضِيه التكفيرُ من وجود شروطٍ، وانتِفاءِ موانِعَ، ليس هذا موضع ذكْرِها.

(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٠.

القائل (١).

قال الغزّال النيسابوريُّ: " ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ ... ومِنهم مَن لا يستَحبّ الوقْفَ على مثْل هذا والابتداءَ بما بعْدَه، وهو ليس بشيءٍ؛ لأنّ القارئ ليس يَذْكُره مِن تِلْقاء نفْسِه اعتقادًا، وإنما يتلو ما أنزل على محمد ﷺ، وهُو ما حكى الله تعالى عن أولاد يعقوب عليهم السلام (٢) ".

المثال الثاني قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [**الأنفال: ٣١**] فالوقفُ على كلمة: ﴿هَٰذَآ﴾ الأُولَى حسَنٌ، والابتداء بقولِهم المحْكِيِّ عنهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ لا بشاعة فيه، وإن كان وصْفًا كاذِبًا منهم لكتاب الله تعالى؛ لأنه حكايةُ كلامِ القائِلين، والقارئُ غيرُ معتَقِدٍ إيَّاه (٣).

المثال الثّالِثُ: قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [**الشعراء: ١٣٦**]

فقولُهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ لا كراهة في الابتداء به، وإن كان معناه عظيمًا! إذ يَصِفُون ما جاء به النبي -ﷺ- بأنه كَذِبٌ واختِلَاقٌ! لأنّ القارِئَ لا يَعْتَقِد هذا المعْنَى، وإنما هو حاكٍ قولًا قاله الكُفَّار، وحَاكِي الكُفْر ليس بكافرٍ (٤).

ويُلاحَظُ في هذا الموضِع: أنّ قولَهم الذي ذكَرَهُ القرآنُ الكريمُ عنهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ بدايةُ آيةٍ، وهو بعضُ قولِهم لا كلّه، ومع هذا فقد جوّز الأشمونيُّ البَدْءَ به (٥)، كما يُلاحَظُ أنه قد وردتْ قراءتان متواترتان في كلمة: ﴿خُلُقُ﴾ حيثُ قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو جعفر: ﴿خَلْقُ﴾ بفتْح الخاء وتسْكين اللَّام، وقرأ بقيّة العشرة: ﴿خُلُقُ﴾ بضمّ الأحْرُف الثّلاثة (٦)، وليس للقراءتَيْن هنا أثَرٌ في تغايُر الوقف والابتداء في هذا الموضِع.

---

(١) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٦٠.

(٢) الوقْفُ والابتداء لابن الغزال ٢/ ١٥٥.

(٣) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٥٤، ومنار الهدى ١/ ٢٩٢.

(٤) يُنظر: منار الهدى ٢/ ١٠٢.

(٥) السّابِقُ نفْسُه.

(٦) يُنظَر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٣٥.

المثال الرَّابعُ قولُه تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ **[يس: ٧٦]** فقولُه تعالى عنهم: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ليس مقولَ القَوْل، بل هو كلامٌ مُستَأنَفٌ (١)؛ ولذلك عُدَّ كافِرًا مَنِ اعْتَقَد أن النبيَّ -ﷺ- يحْزَنُ لِأنّ الله تعالى يَعْلَم سِرَّهم وعلانِيَتَهم (٢)، وهذا الاعتِقادُ يتبادَرُ إلى ذهْنِ المسْتَمِع حالةَ وصْل الآية، لا حالةَ الوقْفِ على كلمة: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ لأنّ القارئَ إذا قطَعها عمّا بعْدَها فلن يتطرّق إلى ذهْن السّامع أنّ بيْنهما علاقةً.

وها هنا سؤالٌ يتبادَرُ إلى الذّهْن: ما حُكْمُ مَن يَصِلُ الآيةَ غيْرَ مُعْتقِدٍ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ مقولُ القول؟

والجواب يتّضح من خلال ما سبَق؛ فالقارئُ لا يَكْفُر إذا كان هذا حاله؛ لأنّ مدار التكفير من عدَمِه هو الاعتقاد؛ فمتَى اعْتَقَد شيئًا ممّا قاله الكفّارُ وغيرُهم ممّا يُوهِمُ خلافَ ما يَعْتَقِده المسلم كان كافرًا؛ ولذلك لم يُفَرِّق العلماء في المعْتَقِد بيْن الواصِل والواقِف (٣).

المثال الخامس قولُه تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ **[آل عمران: ١٨١]** فمَقُولُ القول هنا لا يجوز فَصْلُه عن القول اختيارًا، فإذا اضطرَّ القارئُ إلى ذلك فلْيَبْدَأ بكلمةٍ يصِحّ بها البدْءُ، ويَتِمّ بها المعْنَى (٤)، أمّا في الاختيار فلا يجوز له فصْلُ القول عن مقوله، ولا ولا أن يَقِفَ على كلمة: ﴿فَقِيرٌ﴾ فإن وقَف عليها عامِدًا معتَقِدًا كفَر، كما نصّ على ذلك الأشمونيُّ؛ حيث سمّى الوقفَ على كلمة: ﴿فَقِيرٌ﴾ وقْفَ كُفْرٍ (٥)!

---

(١) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٣/ ٨٨٠، والمكتفى للداني، صـ١٧٥، والوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ٥٠.

(٢) يُنظر: منار الهدى ١/ ١٩٢.

(٣) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٠.

(٤) قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري: " فإن عرَض له – أي للقارئ – عَجزٌ بعُطاسٍ، أو قطْع نفَسٍ، أو نحْوِه عند ما يُكْرَه الوقْفُ عليه؛ عاد مِن أوّل الكلام؛ ليكون الكلام مُتّصِلًا بعضُه ببعضٍ؛ ولئلّا يكون الابتداءُ بما بعده مُوهِمًا للوقوع في محظور، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا...﴾. المقصد لتلخيص ما في المرشد، صـ٥.

(٥) ذكَر الإمام الدانيّ هذا الآية مثالًا على ما هو أقْبَحُ مِن القَبيح؛ حيث ذكَر أنّ الوقف القبيح هو: " الذي لا يُعرَف المراد منه "، نحو الوقف على الكلمة الأولى من البسملة؛ لأنها وأمثالَها في هذه الحالة لا يعرَف إلى أيِّ شيءٍ أضيفَتْ، ثمّ ذكَر أنّ أقبَح من هذا: الوقفُ على قولِه تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ **[آل عمران: ١٨١]** فهو إذن أقبَح مِن القبيح! **يُنظر:**

المثال السَّادس قولُه تعالى حكايةً عن حبيب النّجّار الذي جاء من أقصا المدينة يَسْعَى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٢٣، ٢٤]

فقد صرّح الأشمونيُّ بأن الوقف على كلمة: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ جائزٌ، وأنّه لا كراهةَ في الابتداء بما بعْدَها، وحُجّتُه في ذلك: أنّ القارئَ غيرُ معتَقِدٍ معناها، وإنما هو حاكٍ قولًا عن قائلِه، والأعمال بالنيّات، وحاكِي الكُفر ليس بكافرٍ (١).

قال الغزّالُ النيسابوريّ: " ومِن النّاس مَن لا يستَحبّ الوقفَ على قوله: يُنقذون والابتداء بقوله: إني إذا لفي ضلال مبين وليس ذلك بمكروه عند المبرَّزين؛ لأنّ القارئ يقرأ ما أنزَل الله – عزّ وجلّ – باعتقادٍ صحيحٍ وضميرٍ صالحٍ، والأعمال إنما تَفسُد بالنيّات الفاسدة والضمائر الخبيثة ...(٢)".

وينبَغِي أن تُقَيَّد هذه القاعدةُ – وهيَ: أنّ حاكِيَ الكُفْر ليس بكافر – بِمَا لم يَعْتَقِدْه الإنسانُ؛ فإنّ حاكيَ الكفْرِ المُقِرَّ به كافرٌ بالإجماع؛ فالقاعدة صحيحةٌ إذا لم يَعْتَقِد الإنسانُ ما ينقُلُه من كلام الكَفَرَة؛ فإن اعْتَقَدَه كفَر.

المكتفى تحقيق محيي الدين رمضان ١/ ١٣.

(١) يُنظر: منار الهدى ٢/ ١٨٨.

(٢) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ٤٠.

المبحث الثالث
جواز البَدْء بجُمْلَة مقُول القَوْلِ إذا كانت مِن كلام الكُفَّار ما لم يكُن القارئُ متعَمِّدًا

نصّ العلماءُ في مواضِعَ كثيرةٍ على جواز الابتداء بمقُول القَوْل الذي يُوهِمُ ظاهرُه عدمَ الجواز، لكِنّ هذا التجْويزَ مشروطٌ بعَدَم اعتِقَادِ القارئِ شيئًا ممّا يقولُه، ولا سيّما إذا كان مقولُ القول من كلام الكفّار، وبيّن يديْك أمْثلَةٌ تُوَضّحُ ذلك:

المثالُ الأوّلُ قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [**الجاثية: ٣٢**] فمَقُولُ القَوْل في الآية هو قولُهم: ﴿... مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ لكِنّ بعضَ العلماء حسَّن الوقْفَ على كلمة: (ظنًّا) ففصَل بيْن بعض مقول القول وبعضٍ؛ إذ لا كراهةَ – عنده – في الابتداء بقوْل الكفّار: ﴿... وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ لأنّه حِكايَةٌ حكاها الله تعالى عن مُنكِري البعْثِ، ولمّا كان حاكِي الكفر ليس بكافرٍ؛ جاز الابتداء ببعض كلام الكفار إذا لم يعْتَقِدْه القارئُ (١).

المثال الثاني قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [**القصص: ٣٨**] فهذه الآية من كلام فرعون – لعَنَه اللهُ – حكاها اللهُ تعالى عنه، لكنّ العلماء اختلَفُوا في موضِع الوقف فيها؛ فقال بعضُهم: الوقْفُ على ﴿...إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...﴾ كافٍ، ولا كراهة في الابتداء بما بعده؛ لأنّه وإن كان من كلام فرعون إلا أنّ القارئ غيرُ معْتَقِدٍ معناه، وما كان هذا سبيله فالبدْءُ به جائزٌ؛ لأنّ ناقِلَ الكفر ليس بكافرٍ (٢).

ومَنَع هذا الوقْفَ آخَرُون (٣)؛ لِئَلّا يُفْصَل بيْن بعض مقول القول وبعضٍ، ولِبَشَاعَةِ الابتِداء

---

(١) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٢٦٧.

(٢) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٨١٠، ومنار الهدى ٢/ ١٢٥.

(٣) قال العمانيّ: " ﴿...إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...﴾ منصُوصٌ عليه، ولكِنِّي لا أحِبُّه، ولا أرى لأحَدٍ أن يتعَمَّده؛ لِبَشَاعة الابتداء بما بعْدَه". المرشد للعماني ٢/ ٥١٠.

بِما بعْدَه، وهو الذي يترجّح لدَى الباحث؛ لأنّ ما بَعْد كلمة: ﴿مُوسَىٰ﴾ وإن كان من كلام فرعون؛ فإنّ فيه اتّهامًا لله تعالى بالكَذِبِ! وهُو ممّا يُسْتَبْشَعُ البَدْءُ به؛ لذلك قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري: "﴿...إِلَٰهِ مُوسَىٰ...﴾ كافٍ، ولا أحبُّه؛ لبشاعة الابتداء بما بعْدَه(١)".

وقد يُقال: فماذا يَفْعَلُ القارئُ إذا كان نفَسُه قصيرًا لا يَتَمَكّن من قراءة الآية كلّها في نفَسٍ واحدٍ؟ **والجوابُ:** أنّه يتعَيَّنُ على القارئِ الرُّجُوعُ إلى أقْرَب كلامٍ يَصِحّ البدْءُ به، ولْيَجْعَلْهُ بدايةَ قراءَتِه، كأن يبدأ فيقول: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ﴾ فإنّ هذا وإن كان من كلام فرعون أيضًا، إلا أنه غيرُ مَبْدُوءٍ به أصالةً، ولا بشاعةَ فيه كما في بشاعةِ مَن بدأ بما بعْد كلمة: ﴿مُوسَىٰ﴾.

المثال الثالث قولُه تعالى حكايةً عن الكفار: ﴿وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [**سبأ: ٣٥**] فالآية كلُّها من مقُولِهم، غيْرَ أنّ العلماء اختَلَفُوا في حكْم الوقف على كلمة: ﴿وَأَوْلَٰدًا﴾ فجَوَّزه بعضُهم، جاعِلًا البدْءَ بقوْلِهم: ﴿... وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ جائزًا أيضًا؛ لأنّ هذا القوْلَ وإن كان إنكارًا للْبَعْث، إلا أنه من كلام الكفار، والقارئ غيرُ معْتَقِدٍ إيّاه؛ فجاز البدءُ به لذلك(٢)، وقال غيْرُه: لا وقْفَ على هذه الكلمة؛ لأنّ الكلام كلَّه من قولِهم؛ فلا يُفْصَل بعضُه عن بعضٍ(٣).

يقول العلامة الطاهر بن عاشور رحِمَه الله: "قَوْلُهُمْ: ﴿...وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ كَالنَّتِيجَةِ لِقَوْلِهِمْ: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ وَإِنَّمَا جِيءَ فِيهِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ لِتَرْجِيحِ جَانِبِ الْفَائِدَةِ الْمُسْتَقِلَّةِ عَلَى جَانِبِ الاستنتاج الَّذِي يومىء إِلَيْهِ مَا تَقَدَّمَهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾(٤)".

وكلامُه – رحِمَه الله – يشير إلى جواز الوقفِ على كلمة: ﴿... وَأَوْلَٰدًا﴾ وهو ما أميل إليه؛ لأنّ

---

(١) المقصِد لتلخيص ما في المرشد، صـ٦٦.

(٢) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ١٦، ومنار الهدى ٢/ ٣٠٧.

(٣) القطع والائتناف للنحاس، صـ٥٦٣، وسكتَ عنه الخزاعيّ في (الإبانة)؛ فالظاهر أنه لا وقْفَ عنده عليه.

(٤) التحرير والتنوير ٢٢/ ٢١٣.

قولَهم بعد ذلك: ﴿...وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ كأنهم قصدوا به إلى فائدةٍ جديدةٍ وكلامٍ آخَرَ، وإن كانَا معًا من كلامهما.

المثال الرابعُ قولُه تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ ﴿٢٣﴾ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [**القمر: ٢٣ -٢٤**] فالوقفُ على قولِهِمْ: ﴿... أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ...﴾ جائزٌ (١)، وكذَا البَدْءُ بما بعده، وهُو قولُهم كما ذكَرَهُ الله تعالى عنهم: ﴿... إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ إلا إذا تَعَلَّقَتْ به ﴿... إِذًا ...﴾ لأنّ المعنى يَؤُول إلى: إنّا إذًا نتّبِعُه فنحنُ في ضلالٍ وسُعُر، أيّ أنّ كوْنَنا في ضلال وسُعُر سببُه اتِّبَاعُنا إيّاه! وهذا معْنًى مُسْتَبْشَعٌ! فلَمْ يَجُز الوقفُ على ﴿...نَّتَّبِعُهُ ...﴾ من أجْلِهِ (٢).

المثال الخامس قولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [**الأنعام: ٢٩**] فالوقْفُ على رأس الآية جائزٌ، وإن كان فيه تصريحٌ من الكُفّار بأنهم ليسُوا مَبْعُوثين يوم القيامة! ومع منافاة هذا الكلام ومُصَادَمَتِه عَقِيدةَ المسْلِمين، إلا أنّ العُلماء جوّزُوا الوقف عليه وعلى ما أشْبهَهُ ممّا يُوهِمُ ظاهِرُه ذلك.

وللإمام الدانيّ – رحِمَه اللهُ – تَعْقِيبٌ على تجويزِهِ الوقْفَ على قولِه تعالى حكايةً عنهم: ﴿...وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [**الأنعام: ٢٩**] إذ يقول: "وجماعَةٌ مِمَّن لا معْرِفَةَ لهم يُنكرون الوقف على هذا وَشِبْهِه كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [**النساء: ١٤٠**] و﴿...إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [**يوسف: ٧٠**] و﴿...فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [**إبراهيم: ٣٠**] و﴿... وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [**الكهف: ٢٠**] و﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ...﴾ [**البقرة: ١١٦**] لسَماجَتِه في اللّفْظ، وليس كما ظنّوا؛ لأنّ ذلك كُلَّه حكايةٌ حكاها الله – عز وجلّ – عن قائلها، ووعيد ألْحَقَهُ بالكُفّار؛ فالوقف والوصل في ذلك سواء (٣)".

وهذا كلام صريحٌ من الإمام الدّانِيّ بأنّ ما ذكَره الله تعالى من أقوال الكفّار لا يأثَمُ قارئُ القرآن الكريم إذا وقَف على معْنًى مسْتَبْشَعٍ منه، ما دام غيرَ معْتَقِدٍ؛ فإنِ اعْتَقَد خرَج من رِبْقَة الإسلام، وها هو ذا الإمام أبو بكرٍ الأنباريُّ – رحِمَه الله – يقولُ: " ﴿...وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾

(١) يُنظَر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ٢٢٩.
(٢) يُنظَر: منار الهدى ٢/ ٣٠٧.
(٣) المكتفَى للدّاني، صـ٦٦.

[الأنعام: ٢٩] وقْفٌ تامٌّ، قال أبو بكر: وقوم لا معرفة لهم بالعربية يَكْرَهون الوقْفَ على هذا لسماجته في اللفظ، ولا أعلم في هذا شيئًا يُوجِبُ كراهة الوقف عليه؛ لأنه حكايةٌ عن الكفَرة؛ فالَّذي يَقِفُ عليه غَيْرُ مَلِيم؛ لأنه لم يَقُلْ شيئًا يعْتَقِده، إنما حكاه عن غَيْرِه(١)".

وللأشمونيّ كلامٌ قريبٌ جدًا من هذا؛ حيث منَع الوقْفَ على كلمة: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ من قولِه تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ...﴾ [فصلت: ٥٠] فقال: "﴿هَٰذَا لِي﴾ ليس بوَقْفٍ؛ لكراهية الابتداء بما لا يقوله المسلم، وهو: ﴿...وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ...﴾ وتقَدَّم أنَّ هذا ومِثْلَه لا كراهة فيه، ونُقِل عن جماعة كراهَتُه، وليس كما ظَنُّوا؛ لأنَّ الوقْفَ على جميع ذلك القارِئُ غيْرُ معتَقِدٍ لمعناه، وإنما ذلك حكايةٌ عن قوْلِ قائِلِه حكاه الله عمَّن قاله، ووَعِيدٌ ألحقه الله بقائله، والوَصْل والوَقْف في المعْتَقِدِ سواءٌ(٢)".

المثال السّادس قولُه تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٢٣، ٢٤] فقد جوَّز الوقْفَ على كلمة: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ الأشمونيُّ – رحِمَه اللهُ – والابتداءُ بما بعده – وهو قولُه كما ذكَر الله تعالى عنه: ﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ – غيرُ مكروه عنده؛ لِمَا أنّ القارِئَ غيرُ معْتَقِدٍ معناه، كما أنه ناقِلٌ عن القائل، وناقِلُ الكفر ليس بكافرٍ(٣).

قال الغزّال النيسابوري: " ومِن النّاس مَن لا يَسْتَحِبُّ الوقْفَ على قولِه: ﴿يُنقِذُونِ﴾ والابْتِداء بما بعْدَه: ﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وليس ذلك بمكْرُوهٍ عن المبرّزين؛ لأنّ القارئ يَقْرأ ما أنزل الله – عزّ وجلّ – باعتقادٍ صحيح وضميرٍ صالحٍ، والأعمال إنما تَفْسُد بالنيّات الفاسدة والضّمائر الخبيثة ... (٤)".

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٦٣١.

(٢) يُنظَر: منار الهدى ٢/ ٢٣٩.

(٣) يُنظر: منار الهدى ٢/ ١٨٨.

(٤) الوقْفُ والابتداء لابن الغزال ٣/ ٤٠. وأمّا الخزاعيُّ في الإبانة فقد نصّ على أنّ كلمة: ﴿يُنقِذُونِ﴾ تُوصَلُ بما بعْدها، وإن كانت رأس آية. الإبانة ٣/ ٨٧٤.

تعليق عامّ على الأمثلة المذكورة: الأمثِلَةُ المذكورة كلُّها دالّة على أنّ مدار الأمر على القصْدِ والنيّة؛ لذلك كان الوقْفُ والوصلُ في حَقِّ المعْتَقِد سواءً؛ لأنّ الاعتِقاد شيءٌ في القَلْب لا يَطّلِع عليه إلا اللهُ تعالى، أمّا غيرُ المعْتَقِد فاسْتَحْسَنَ له العلماء الوقْفَ على مواضِع دون أخرى، وجوّزُوا الفصْلَ بيْن بعض مقول القول وبعْضٍ، ولهم في ذلك عِلَلٌ مُحْتَمَلَةٌ، وكُلُّ ما يُفَصِّل فيه العلماءُ القولَ فهو في حقّ غير المعْتَقِد؛ لأنّ المعْتَقِد وإن اتّبَع قواعِدَ الوقف والابتداءِ ورَاعَى المعانِيَ؛ فإنّه يَكْفُر متى استَمْلَحَ معْنًى قبيحًا في حقّ الله تعالى، أو في حقّ أحَدٍ من رسُلِه الكرام – عليهم السلام – أو تعَمَّد البَدْءَ بما يُخَالِفُ اعتِقَاد المسلمين من مثل ما ذكَرَهُ الله تعالى عن بعضهم: ﴿...وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [**الأنعام: ٢٩**] وما أشْبَهَه.

أما غيرُ المعْتَقِد فهو غيْرُ ملُومٍ وإن بدأ بمعْنًى من هذه المعاني، وإن كان الأوْلَى في حَقِّه اتِّباعَ كلام العلماء فيما أثبتوه من مواضِع الوقف والابتداء، كتنبيههم على عدَم جواز البدْءِ بمقول القول في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [**آل عمران: ١٨١**] لبشاعة الابتداء بهذا القَوْل!

قال الأنباريُّ – رحِمَه الله –: " وكذلك يسمج الوقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ...﴾ [**التوبة: ٣٠**] والابتداء: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ وكذلك لا تقف على قوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [**المائدة: ٧٢**] وتبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ وكذلك لا تقف على: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ ثم تبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [**المائدة: ٧٣**] ولا تقف على قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا﴾ [**البقرة: ١، ٢**] ثم تبتدئ: ﴿رَيْبَ فِيهِ﴾ وكذلك لا تقف على: ﴿۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ ثم تبتدي: ﴿خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ [**النساء: ١٤**] ولو وقف واقف على هذا لم يَلْحَقْه مأثم إن شاء الله؛ لأنّ نِيَّتَه الحكاية عمّن قاله، وهو غيْرُ معتقد له، وقد كان حمزةُ وغيْرُه يَسْتَسْمِجُون الوقف على هذا؛ لأنّ القارئ يَقْدِر على تَعَهُّد هذا؛ فتَجَنُّبُه الوقفَ على هذا أعجَبُ إلينا (١)".

(١) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٤٥٠.

وللإمام الهذلي – رحِمَه الله – تفصيلٌ حوْلَ حكْمِ الواقِف بيْن القول ومقُولِه؛ حيث ذكَر قصَّةً وقعَتْ له في أثناء مرُورِه بغَزْنَةَ، وأنا أنقُلُها كاملةً لفائِدَتِها، يقول رحِمَه الله " إذ الواقِف لا يخلو، إما أن يكون عالما أو ناقلا، فإن كان عالِمًا فله أن يقِف على كل موضعٍ يبين له معنىً، وهذا هو واحد العصْر، وإن كان ناقلا فليس له أن يَعْدُوَ المقُول) ثم أرْدَفَ قائلًا: " ولمّا جُزْتُ بغَزْنَةَ وكان بها رجُلٌ هَرَوِيٌّ جاهل في معانيه؛ فطَلَب أن يتسوَّقَ، واسمُه علي بن الحسين الجوزجانيُّ، ولكِنّه ادَّعى الأدَب، وقرأ بهَرَاة على الشيخ إسماعيلَ القرآنَ كثيرَ الوقت، ولم يضبِطْ عنه؛ فطَلَب المباهاة فسألَني: إن وقَفْتَ على: ﴿عُزَيْرٌ﴾ [التوبة:٣٠] كيف يُبتَدَأ؟ أو إن وقَفْتَ على: ﴿...فَبَعَثَ ...﴾ كيف يُبتَدَأ؟ أو على: ﴿...مُّبِينٍ ...﴾ كيف يُبتَدَأ؟ فقلْتُ: إن لم يُخَف الوهْمُ على السامع فيُبْتَدأ كما في القِصَّة: ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ و: ﴿ٱقْتُلُوا۟﴾ وإن خاف الوهْمَ يعودُ؛ كيْلَا يتوَهّم السامِعُ معْنَى الآخَر.

فقال: أخطأْتَ في الجواب، وعادَتِي قِلّة المِرَاء! فقلتُ: أفِدْنِي يرحمك الله، ولم أشتَغِلْ بالمِراء والكِبْر.

فقال: اسْمَعُوا أيُّها الحاضِرون؛ لِتَعْلَموا أن لا أجِد كالغَزْنَة وعلمائِها، فقال صاحب المجلس القاضي أبو سليمان داودُ بن محمد الجوزدِيّ: لِيُعْلَم قولُك، فقال الرّجُل: إذا وقفْتَ على: ﴿عُزَيْرٌ﴾ قلتَ: (نَبِيُّ الله) وإذا وقَفْتَ على: ﴿...فَبَعَثَ ...﴾ قلتَ: (لله غرابًا) وإذا وقفْتَ على: ﴿...مُّبِينٍ ...﴾ قلتَ: (أتَقْتُلوا يوسفَ).

قلتُ أنا: كأن الله ليس له إلا غرابٌ واحدٌ؟! كأن الباعث عيرُ الله؟! ولو كان كذلك لقال الله: غُرابٌ، يَرْتَفِع بما بعْده من الصِّفَة، ثم قلتُ: إذا قلتَ: نَبِيُّ الله؛ فقد صَدَّقْتَ اليهود! لأنّا نحن نقول: إنّ (عُزَيْرٌ) نَبِيُّ الله، والله تعالى كذَّبَهم بقولِه: ﴿...ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ...﴾ ثم قلت: الله يقول فيما يُفَوِّه به إخوة يوسف: اقتلوا يوسُف، وأنت تَسْتَفْهِم! ممّن استَفْهَمُوا؟ مِن أبيهم أم مِن بعضِهم؟ فبُهِت وانقطَع، وأُخرِج من المجلس! وظنّ أنه أتَى بشيْءٍ فصار وَبَالًا عليه؛ لِقِلّة عِلْمِه (١).

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله للهذلي/ تحقيق، عمار أمين الددو، صـ٣٣.

المبْحَثُ الرابع
القراءات في جُمْلَةِ مقُول القول، وأثرها على الوقف والابتداء

مِن المباحِث المهِمَّة في جُملة مقول القول، وجودُ خلافاتٍ قرائيَّةٍ بيّن القراء العشرة في الجمْلَة نفْسِها، وكان لهذه الخلافات القرائيّة أثَرٌ في الوقف والابتداء، وفيما يأتي أمثِلَةٌ تُوَضّح المراد:

المثال الأوّل قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [**الأنعام: ٩١**] حيثُ تنوّعت القراءاتُ في قولِه تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾ و﴿تُبْدُونَهَا﴾ و﴿وَتُخْفُونَ﴾ على قراءتَين:

أولاهما: قراءة ابن كثير وأبي عمرٍو بالياء في الأفعال الثلاثة.

والأخرى: قراءةُ بقية القراء العشرة بالتّاء في الأفعال الثلاثة (١).

أمّا مَن قرأ بتاء الخطابِ في الأفعال الثّلاثَةِ(٢)؛ فمقُولُ القَوْل على قراءتِه بدايَتُه كلِمةُ: ﴿مَنْ﴾ ونهايَتُه كلمة: ﴿كَثِيرًا﴾ فجملةُ: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾ مُتَّصِلَةٌ بما قَبْلَها؛ لذلِك لا يُوقَفُ على كلمة: ﴿لِّلنَّاسِ﴾ على هذه القراءة؛ لأنّ مقُولَ القول كلّه جملةٌ واحدةٌ(٣)؛ فلا يُفْصَل بعضُه من بعضٍ (٤).

---

(١) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٦٠.

(٢) قراءةُ الخِطابِ تتّسِقُ مع قَوْلِ مَن قال: إنّ المنكِرين هم بَنُو إسرائيل، **والإنكارُ المقصُودُ:** ما ذكَرَه الله تعالى عن بعضِهم إذ قال: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [**الأنعام: ٩١**]، أمّا مَن جَعَل العرَبَ أوْ كُفّارَ قريشٍ هم المنكِرين؛ فلا يتّسِقُ الخطابُ مع قَوْلِه، بل يكون قولُه تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ اعتِرَاضًا بيّن السّؤال الذِي هو: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ والجواب الآتي بعْدُ، وفي هذا تَفكيكٌ للكلام؛ إذ جُعِلَ أوّل الكلام خِطابًا للكُفّار، وآخِرَهُ خِطابًا لليهود، وبيْنَهما اعتِرَاضٌ، وقد أُجِيبَ عن هذا بأنّ بيْنَهم أمْرًا جامِعًا، هو إنكارُ نُبُوَّةِ سيِّدنا محمد ﷺ فلِهَذا جاء بعضُ الكلام خِطابًا للعَرَب، وبعضُه خِطابًا لِبَنِي إسرائيل. يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٥٨١.

(٣) اسْتَظْهَر كثيرٌ من المفسِّرين أنّ يكونَ الخِطَابُ في هذه القراءةِ لغَيْرِ المشْركين؛ إذ إنّهم لا عمَل لهم في الكتاب المُنَزَّلِ على نَبِيِّ الله موسَى – عليه السّلام – فلمْ يُبْدُوا بعْضَه ويُخْفُوا بعضَه؛ فتَعَيَّن على هذا أن يكون الخطابُ مُوَجَّهًا لليَهُودِ، تَعريضًا بهم! من باب: " إيّاكِ أعْنِي واسْمَعِي يا جارةُ" وقد يكون الْتِفاتًا من الغَيْبَةِ الّتي يَقْتَضِيها المقامُ – كما في قراءة الغَيْبَةِ – إلى الخطابِ، ويجوزُ أيْضًا أن يكون الخطابُ للمُشْرِكين. يُنظر على سبيل المثال: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٥٨١، والتحرير والتنوير ٧/ ٣٦٤.

(٤) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٥١٣، والوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٥١١.

وأمّا مَن قرأ بالياء(١) فمقُولُ القوْل عنده جُمْلتان، كُلٌّ منهما مسْتَقِلَّةٌ عن أختِها، **أما الأولى فقولُه تعالى:** ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾، **وأما الأخرى فقولُه تعالى:** ﴿يَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾؛ لذلك حسُنَ الوقْفُ على الأُولَى مِنهما؛ لكوْن الثانيةِ خبرًا عنهم لا حِكَاية(٢).

وذكَر الأشمونيُّ قولَيْن في الوقْف على كلمة: ﴿لِّلنَّاسِ﴾، **الأول:** أنّ الوقف عليها حسَنٌ على كلتا القراءَتَيْن، **والآخَر:** حكاه بصيغة التّمْريض: (قِيل) حيثُ ذكَر أنّ الأفعال الثّلاثَةَ إذا قُرِئَتْ بالغَيْبة، وكانت الغَيْبَةُ راجِعَةً إلى اليَهودِ، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ **[الأنعام: ٩١]** خِطابٌ للمُسْلمين؛ فالوقْفُ عليها كافٍ؛ لأنّ ما بعْدَه، وهو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ مستأنَفٌ، أما إذا قُرئَت الأفعالُ الثلاثة بالتاء فلا وقْفَ؛ لاتّصال الكلام بعْضِه ببعضٍ(٣).

والّذي يترجّح لدَى الباحث: أنّ للقراءات في هذا الموضِع أثرًا في تغايُر نوع الوقف؛ لأنّ الخطاب في الأفعال الثلاثة يَرُدُّ آخِر الكلام على أوّلِه، ويجعَلُ الكلام آخِذًا بعضُه بعنان بعضٍ، أمّا الغَيْبَةُ فالكلام فيها مُنقَطِعٌ عمّا قبله؛ ففَصْلُها عمّا قبْلَها أَوْلَى(٤)، والتسويةُ بيْن الغَيْبَةِ والخطاب هنا تسْوِيَةٌ بيْن شيئَيْن غَيْر متناظِرَيْن؛ فلْتتّبَعْ لكلّ قراءةٍ خصُوصِيَّتُها.

المثال الثاني قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ **[آل عمران: ٣٦]** حيث اختلَف القراء العشرة في كلمة: ﴿وَضَعَتْ﴾ على قراءتَيْن:

الأولى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ بتسكين العَيْن ورفْع التاء، وهي قراءة شعبةَ وابنِ عامرٍ ويعقوبَ.

---

(١) قراءةُ الغَيْبِ محمولةٌ على الغَيْبِ في الفِعْلَيْن ﴿قَدَرُوا۟﴾ و﴿قَالُوا۟﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ **[الأنعام: ٩١]**. **يُنظر:** أنوار التنزيل للبيضاوي ٢/ ٤٢٩.

(٢) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٦٤٠، والإبانة للخزاعي ٢/ ٥١٣.

(٣) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٥١١، ومنار الهدى ١/ ٢٤٥.

(٤) يُنظر: المكتفَى للداني، صـ٦٩.

الأخرى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ بفتح العَيْن وتسكين التاء، وبها قرأ بقيّةُ القراء العشرَة (١).

فعَلى قراءة ضَمّ التَّاء يكون الكلام كلُّه لأمِّ مريم(٢)، وعلى قراءة تسكين التاء يكون قولُه ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ من كلام الله تعالى، وهو جملة معترِضَةٌ بيْن بعْضِ كلام مريم وبعضٍ، وبِناءً عليه اختلَف حكْمُ الوقْفِ هنا علَى النّحْو التالي:

فمَن سكَّن التّاءَ كان الوقْفُ على كلمة: ﴿أُنثَىٰ﴾ كافيًا عنده؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ هو مِن إخْبار الله تعالى عن أمّ مريم(٣)، وليس من كلامِها هِيَ (٤).

أمّا مَن ضَمَّ التاءَ فالكلام كلُّه – على قراءتِه – من قول أمِّ مريم؛ فلا وَقْفَ عنده على كلمة: ﴿أُنثَىٰ﴾ لأنّ الكلامَ مُتّصِلٌ بعضُه ببعضٍ(٥)؛ فلا يُفصَل بيْن أجزائِه (٦).

الموضعُ الثالث قولُه تعالى: ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ **[آل عمران: ٣٩]** فقد قرأ ابن عامر وحمزةُ بكسر همزة ﴿أَنَّ﴾ وقرأ الباقون بفَتْحِها (٧).

وبِناءً على هذه الاختلافِ القرائيّ اختلَف علماءُ الوقف والابتداء في نوْع الوقْف ها هنا على النحو التالي:

فأمّا قراءةُ الجمهور بفتْح الهمزة فلا يصِحُّ الوقفُ على ما قبْلَها (٨)؛ لأنّ القراءة على تقدير:

---

(١) يُنظر: النّشْر لابن الجزري ٢/ ٢٣٩.

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري ٦/ ٣٣٤، ومفاتيح الغيْب للرازي ٨/ ٢٠٤.

(٣) ويَرَى الإمامُ القرطبيُّ – رحمَه الله – أنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ مِن كلام الله تعالى، وهو مُقَدَّمٌ حَقُّه التأخيرُ بعد قولِه سبحانه: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ **[آل عمران: ٣٦]** يُنظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٦٧.

(٤) يُنظر: جامع البيان للطبري ٦/ ٣٣٤، والإبانة للخزاعي ١/ ٣٧٥.

(٥) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/ ٦٧.

(٦) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس، صـ١٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٥٧٥، والمكتفَى للدّانيّ، صـ٣٩. صـ٣٩. وهنا قراءة غير متواترة في كلمة: (وضعتُ) وهي مرويّةٌ عن ابن عباس – رضي الله عنهما – (وضَعْتِ) بكسْر التّاء. يُنظر: المغني في القراءات للنوزاوازي ٢/ ٥٧٧.

(٧) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٣٩.

(٨) يُنظَر: الإبانة للخزاعي ١/ ٣٧٥، ومنار الهُدَى ١/ ١٣٧.

فنادته الملائكةُ بأنّ الله(١)؛ فلمّا حُذِف حرفُ الجرِّ كان الكلامُ منصوبًا بنَزْع الخافضِ، وناصِبُه الفعْلُ: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ وهو يتعدّىٰ إلىٰ مفعُولَيْن، **أوّلُهما**: الهاءُ في آخِرِه، **والآخَرُ**: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾، والفصْلُ بيْنَ العامِلِ والمعْمول لا يَصِحّ.

وأمّا قراءة ابنِ عامر وحمزةَ: ﴿إِنَّ﴾ فالوقْفُ علىٰ ما قَبْلها والابتداءُ بها جائزٌ(٢)؛ لأنّ في الكلام إضمارًا للقوْل، والتقديرُ: فنادتْه الملائكةُ وهو قائمٌ يصلِّي في المحرب قالَتْ: إنّ الله يبشرُك(٣)، وإضمار القول في القرآن الكريم كثيرٌ، منه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ **[الرعد:٢٣]** أي: يقولون سلام عليكم، وقولُه سبحانه: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ **[الأنبياء:٣]** أي: يَقُول الذين ظلَمُوا، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ **[البقرة:١٢٧]** أي: يقولان ربَّنا(٤).

المَوْضِعُ الرَّابِعُ قولُه تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ **[مريم:٤ -٦]** فمَقُولُ القَوْلِ هنا ثلاثُ آياتٍ، وبيّن القُرَّاء العشَرة خِلافٌ في جُزْءٍ منه، وهو قولُه تعالىٰ حِكايةً عن زكريَّا – عليه السَّلام –: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ﴾ حيث قرأ جمهورُ القُرّاء برفْعِ الفِعْلَيْن صِفَةً لكلمة: ﴿وَلِيًّا﴾، وقرأ أبو عمرٍو والكسائِيُّ بِجَزْم الفَعْلَيْن(٥) جوابًا للطَّلَب: ﴿فَهَبْ لِى﴾(٦).

وبيّن العُلماء خِلَافٌ في أثَرِ القراءات – في هذا الموضِعِ – علىٰ تغايُرِ نوْع الوقف؛ فمِنهم مَن

---

(١) يُنظَر: مفاتيح الغَيْب ٨/ ٢١١، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٣٩.

(٢) يُنظر: الإبانة للخزاعي ١/ ٣٧٧.

(٣) يُنظَر: مفاتيح الغَيْب ٨/ ٢١١، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٣٩.

(٤) يُنظر: القَطْع والائْتِناف للنحاس، صـ١٣٤، ومفاتيح الغَيْب ١٢/ ٣٧٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/ ٢٦٩، ومنار الهدىٰ ١/ ١٣٧.

(٥) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣١٧.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٢، وجامع البيان للطبري ١٨/ ١٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٠.

فرّق بيّن القراءتَيّن فقال: مَن رفَع الفِعْلَيّن كان الوقفُ على ما قَبلَهما كافيًا(١)، والبدءُ بهما جائزًا، وأمّا مَن جزَم(٢) فلا يَقِفُ على ما قبلَهما، بل يَصِلُه بهما؛ لِعَدَم جواز الفصْل بيّن الأمْر وجوابِه (٣).

ومِنهم مَن ذكَر أنّ الوقف على ما قبل الفِعْلَيّن لا يَصِحّ، سواءٌ جزَمْتَ الفِعْلَيّن أو رفعْتَهما؛ لأنهما مرفوعان صِفَةً لـ: ﴿وَلِيًّا﴾، ولا يجوز الفصْلُ بيّن الصّفَة والموصوف، ومجزومان جوابًا للأمر: ﴿فَهَبْ لِي﴾ والفَصْلُ بيّن الأمر وجوابه لا يَصِحّ (٤).

قال أبو الفضْل الخزاعيّ: " الصّلَةُ مِن الموصول كالشّرْط مِن الجزاء، لا يَتِمُّ أحَدُهما إلا بصاحِبِه، ومَن وقَف (٥) جعَلَه وقْفًا حسنًا لا تامًا؛ لأنها رأسُ آيةٍ، والوقْفُ الحسَنُ ما يَحْسُن الوقْفُ الوقْفُ عليه، ولا يَحْسُن الابتداءُ بما بعْدَه (٦) ".

والّذي يترَجَّحُ لدَى الباحث: تغَايُرُ نوع الوقف على القِراءتَيّن كما ذكَر الأشمونيُّ في أحَدِ القَوْلَيّن السّابِقَيّن عنه، وهو القولُ المرجوح عنده؛ إذ الرّاجِحُ عنده الوصْلُ؛ لِئَلّا يُفْصَل بيّن بعضِ المتَعَلِّقات وبعضٍ، ويَسْتَنِدُ الباحِثُ في هذا الترجيح إلى ما ذكَره الأشمونيُّ في غير هذا الموضِع، حيث قال ما نَصُّه: " وليس مِن قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟﴾ [المؤمنون: ٣٣] إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨] وقْفٌ يُخْتار؛ لأنَّ ما بينهما حكاية عن قول الكفار، ويجوز الوقف فيما بينهما على رؤوس الآي (٧) ".

الموضِعُ الخامسُ قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥١ -١٥٣] فالجمْلَتان الواقِعتان بعد قولِه تعالى: ﴿أَلَآ

---

(١) المعْنَى على قراءة الرّفْع: فَهَبٌ لِيَ الوَلِيَّ الّذي يَرِثُني مِن آل يعقوبَ؛ فجُملَةُ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ صِفَةٌ لِكَلِمَةِ: ﴿وَلِيًّا﴾. يُنظر: جامع البيان للطبري ١٨/ ١٤٧.

(٢) المعْنَى على قراءة الجزم: فهب لي من لدنك وليًا؛ فإنّ هذا الوَلِيَّ يَرِثني إذا ما وهَبْتَه لي. السّابِقُ نَفْسُه.

(٣) يُنظَر: منار الهُدَى ٢/ ٥.

(٤) يُنظر: القطع والائتناف، صـ٣٩٦، ومنار الهدى ٢/ ٥.

(٥) أي: على رأس الآية، يعني قولَه تعالى فيما يَحْكِيه عن زكريا عليه السلامُ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾.

(٦) الإبانة في الوقف والابتداء ٢/ ٧٠٥.

(٧)منار الهدى ٢/ ٦٤.

﴿إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ كلتاهما مقُولُ القَوْل، وقد اختلفَ القراء العشرةُ في كلمة: ﴿أَصْطَفَى﴾ فقرأَها بوصْل الهمزة أبو جعفرٍ، وورْشٌ بخلْفٍ عنه، وقرأها الباقون بهمزة قطْعٍ مفتوحَةٍ (١).

وبِناءً على هذا الخِلاف القِرائِيِّ؛ اختلَف موضِعُ الوقْفِ على كلّ قراءةٍ؛ فأمّا قراءةُ الجمهور بقطْع الهمزة على سبيل الاستفهام الإنكاريِّ المراد به التوبيخُ! فالمعْنَى عليها: وَيْحَكُمْ! أَصْطَفَى البناتِ على البَنِين(٢)؟! والْبَدْءُ بها جائزٌ؛ لِجواز الوقْفِ على ما قبْلَها، وهو قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ (٣).

وأمّا قراءةُ ورشٍ وأبي جعْفَرٍ: ﴿اصْطَفَى﴾ بهمزةِ وصْلٍ؛ فلا وقْفَ على ما قَبْلَها؛ لأنها مِن تَتِمَّةِ مقُول القَولِ، وتقديرُ الكلام عليها: ألا إنهم من إفكهم ليقولون وَلَدَ اللهُ، ويقولون اصْطَفَى البناتِ على البَنين؟ فجُملَةُ: ﴿اصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ بدَلٌ مِن جملة: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، والفَصْلُ بيْنَ البَدَلِ والمبْدَل منه غيْرُ جائزٍ (٤).

الموضِعُ السّادِسُ قولُه تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ **[الأنعام:٧٤]** حيث اختَلَف القراءُ العشرةُ في كلمة: ﴿ءَازَرَ﴾ على قراءتَيْن؛ فقرأ يعقوبُ وحْدَه بِرَفْع الرّاء، وقرأ الباقون بجَرِّها بالفتْحَة نيابةً عن الكسْرةِ (٥)؛ لكوْنِه ممنوعًا من الصّرْف للعلَمِيَّة ووزْنِ الفِعْلِ (٦).

وبِناءً على هذا التّغايُر القرائيّ؛ اختَلَف العلماءُ في موضِع الوقْف في هذه الآية؛ فأمّا قراءةُ يعقوبَ: ﴿آزَرُ﴾ فالوقْفُ على ما قبْلَها جائزٌ، وكذا البَدْءُ به؛ لأنّ ﴿آزَرُ﴾ مُنادًى حُذِف حَرْفُ النداء قَبْلَه؛ فتقديرُ الكلام: يا آزَرُ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلهةً(٧)؟! ومِثْلُه ممّا حُذِف منه حرْفُ النّداء قولُه

(١) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٦٠.
(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥/ ١٣٣.
(٣) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٣/ ٨٨٤، والوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ٦٢، ومختصر المرشِد، صـ٦٥٢.
(٤) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٣/ ٨٨٤، ومنار الهدى، صـ٣٦.
(٥) يُنظر: النشر لابن الجزريّ ٢/ ٢٥٩.
(٦) وقِيل غيرُ ذلك من العِلَل. يُنظر على سبيل المثال: الدر المصون ٤/ ٦٩٦.
(٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٦٥، والكشف والبيان للثّعْلَبِيّ ٤/ ١٦٠، وتفسير ابن كثير ٣/ ٢٨٩.

تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] (١).

أمّا إعرابُ ﴿آزَرُ﴾ على تقدير: هو آزَرُ؛ فلا وقْفَ عنده على ما قَبْلَه (٢)، بل يَصِلُ الكلامَ بعضَه ببعْضٍ.

وأمّا قراءة الجمهور بالنّصْب فلا وَقْفَ فلا يُوقَفُ فيها على كلمة: ﴿ءَازَرَ﴾ بل تُوصَلُ بما قَبْلَها؛ لأنها بَدَلٌ أوْ عَطْفُ بيانٍ، والفصْلُ بيْن المبدَل والمبْدَل منه غيرُ جائزٍ (٣).

الموضِعُ السّابِعُ: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١] حيث اختَلفَ القراء العشرةُ في كلمة: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ فقرأ أبو عمرٍو وأبو جعفرٍ بهمزةِ قطْعٍ استفهاميةٍ مفْتُوحةٍ، يَمُدَّانِها مَدّا مُشْبَعًا، وقرأ الباقون بهمزة وصْلٍ تسْقُط في درج الكلام (٤).

وبناءً على هذا التغايُرِ القِرائيّ؛ اختلَف العلماءُ في موضِع الوقف من هذه الآية؛ فأما قراءة أبي عمرٍو وأبي جعفرٍ: ﴿آلسِّحْرُ﴾ بالاستفهام على مَعْنَى: أيُّ شيءٍ جئتُم به؟ آلسّحْرُ هو؟ أو: أهُوَ السِّحْرُ؟ إنكارًا عليهم؛ ذلك أنّ موسى – عليه السّلامُ – لم يُرِدْ إعلامَ السّحَرةِ أنهم أتوْا بسِحْرٍ؛ لأنهم يعلمون ذلك ضرورةً، لكِنّه أراد الإنكارَ عليْهم (٥)؛ فجاء الكلامُ في هذه القراءة على الصّفَةِ المذكورة.

وكلمةُ: ﴿آلسِّحْرُ﴾ في قراءة أبي عمرٍو وأبي جعفرٍ إما أن تكون مرفوعةً بالابتداء، والخبر محذوف تقديرُه: آلسِّحْرُ هو؟ وعلى هذا الوجْهِ فالوقفُ على كلمة: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾ (٦)، وإما أن تكون مرفوعةً على البَدَلِيَّةِ من ﴿مَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ﴾، وعلى هذا الوجه فلا وقْفَ؛ لِئَلَّا يَفْصِل القارِئُ بيْن البدَل والمبدَل منه، وإما أن تكون خبرًا لـ﴿مَا﴾ الواقعة قبلها، وعلى

(١) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٥١٠.
(٢) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٥٠٦.
(٣) يُنظر: إيضاحُ الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٦٣٢، والوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٥٠٧، ومنار الهدى ١/ ٢٤٢.
(٤) يُنظر: النشر لابن الجزري ١/ ٣٧٨.
(٥) يُنظر: منار الهُدَى ١/ ٣٣٦.
(٦) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٥٩٧.

هذا الوجه أيضًا لا يوُقَف على ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾؛ لِئَلّا يُفْصَل بيْن المبتدإ وخبَره (١).

وأمّا قراءةُ الجمهور: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ بهمزة الوصْلِ؛ فلا وقْفَ على قولِه تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾؛ لأنّه مبتدأ، خَبَرُه: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾، ولا يُفصَل بيْن المبتدإ وخبَره (٢).

الموضعُ الثّامنُ قولُه تعالى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ **[القصص:٣٤]** حيث اختلَف القرّاءُ العشرةُ في كلمة: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ على قراءتين، فقرأ برفْع القاف عاصمٌ وحمزةُ، وقرأ الباقون بجزمِهَا (٣).

وبِناءً على هذا التغايُر القرائيّ؛ اختَلَف العلماءُ في موضِع الوقف في هذه الآية؛ فمَن رفَع القاف وقَف على كلمة: ﴿رِدْءًا﴾؛ لأنّ الفِعْلَ: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ مستأنَفٌ إن لم يكُن حالًا أو نَعْتًا؛ فإن كانَهُما أو أحَدهما فلا وقْفَ حينئذٍ (٤)، وذكَر الخزاعيّ أنّ مَن رفعَها على معْنَى: مُصَدِّقًا لي؛ وقَف عليها، وابتدأ وابتدأ بما بعْدَها (٥).

أمّا مَن جزَم القاف؛ فلا يَقِفُ على كلمة: ﴿رِدْءًا﴾؛ لأنّ الفعْلَ: ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ مجْزُومٌ في جواب الطّلَب قَبْلَه، ولا يُفصَلُ بيْن الطّلَب وجوابِه (٦).

الموضعُ التّاسعُ قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩﴾ **[الفرقان:٦٠]**.

حيث اختلَف القراء العشرة في كلمة: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ على قراءتَيْن؛ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء (٧).

فأمّا قراءةُ حمزة والكسائيِّ: ﴿يَأْمُرُنَا﴾ فالوقْفُ فيها على كلمة: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ ثم يبدأ

---

(١) يُنظر: المكتفَى للداني، صـ٩٦.
(٢) يُنظر: القطع والائتناف لأبي جعفرٍ النّحّاس، صـ٣٠٧.
(٣) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٤١.
(٤) يُنظَر: القطع والائتناف، صـ٥١١، ومنار الهدى ٢/ ١٢٤.
(٥) يُنظر: الإبانة في الوقف والابتداء ٣/ ٨٠٩.
(٦) المصْدَران السّابِقَان.
(٧) النشر لابن الجزري ٢/ ٣٣٤.

القارئُ: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا يَأْمُرُنَا﴾، والمعْنَى: أنسجُد لِمَا يأمُرُنا به محمَّدٌ؟ فالكلامُ هنا عن سَيِّدِنا رسول الله -ﷺ- والكلامُ قبله عن الله تعالى؛ فحَسُن الوقْفُ على: ﴿وَمَا الرَّحْمَٰنُ﴾ (١).

وأمّا قراءة الجمهور: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ فلا وقْفَ على ما قبلها؛ لِتَعَلُّقِ الكلام بعضِه ببعضٍ؛ فيَصِل القارئ هكذا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩﴾؛ لأنّ الكلام آخِذٌ بعضُه بعِنان بعضٍ، والتعلّق بيِّنَه ظاهر؛ فلا وقْفَ حينئذٍ (٢).

وأمّا كلمةُ: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ موضِعُ القراءة؛ فمَن قرأها بالتّاء وقَف عليها، ومَن قرأها بالياء على معْنَى: أنَسْجُد لِمَا يأمرُنا الرحمنُ؟ فالكلام عنده مُتّصِلُ بعضُه ببعضٍ، والوقفُ على آخِر الآية (٣).

الموضِعُ العاشرُ قولُه تعالى حكايةً عن موسى عليه السلامُ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء:١٢ -١٤]، حيث اختلَف القُرّاءُ العشرةُ في الفِعْلَيْن: ﴿وَيَضِيقُ﴾ و﴿يَنطَلِقُ﴾؛ فقَرَأهما يعْقُوبُ وحْدَه بالنّصْبِ، وقرأهما الباقون بالرّفْع (٤).

وبِناءً على هذا التغايُرِ القرائيّ؛ اختلَف العلماءُ في موضِع الوَقْف في هذه الآية؛ فأمّا قراءةُ الجمهور فالوَقْفُ على ما قبْلَها جائزٌ، وهو قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾، ويبتدئ القارئُ: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي﴾ على أنهُ كلامٌ مُستأنَفٌ مقطُوعٌ ممّا قبْلَه، أمّا إذا كان الفِعْلَان منسُوقَيْن على قولِه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾؛ فلا وَقْفَ حينئذٍ على كلمة: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ (٥)، وقراءةُ الرّفْع تُفِيد ثلاثةَ أشياءَ: خَوْفَ التّكذيبِ، وَضِيقَ الصّدْر، وعَدَمَ انطِلاق لِسَانِهِ (٦).

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٠.
(٢) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٩٢.
(٣) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٧٨٣.
(٤) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٣٥.
(٥) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس، صـ٤٩٠، وإيضاح الوقف للأنباري ٢/ ٨١٢، والمكْتَفَى للدانيّ، صـ١٥٠.
(٦) يُنظر: منار الهُدَى ٢/ ٩٢.

وأمّا قراءةُ يعقوبَ؛ فلا وَقْفَ على ما قَبْلَها؛ لأنّ الفَعْلَيْن منسوقان على قولِه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾، والمعْنَى: إنِّي أخافُ أن يُكَذِّبونِ وأن يضيقَ صدري ولا ينطلقَ لساني، ولا فَصْلَ بيْنَ المعطوف والمعطوف عليه (١).

الموضعُ الحادي عشَر قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، حيث اختَلَف القُرَّاءُ العشرةُ في كلمة: ﴿فَيَكُونُ﴾؛ فقرأ ابنُ عامرٍ وحْدَه بنَصْبِها، وقرأ الباقون برَفْعِهَا (٢).

وبِناءً على هذا الخِلاف القرائيّ؛ اختلَف العلماء في موضِع الوقف في هذه الآية؛ فأمّا قراءةُ الجمهور بالرّفْع: ﴿فَيَكُونُ﴾ فيجوز فيها الوقْفُ على قولِه تعالى: ﴿كُن﴾؛ لأنّ الفِعْلَ بعدها مُستَأنَفٌ، والتقديرُ: فَهُو يكونُ (٣)، ويجوزُ أن يكون معطوفًا على كلمة: ﴿يَقُولُ﴾ مِن قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾، والتقديرُ: فإنّما يقولُ فيكونُ، والوجْهُ الأوّلُ أحْسَنُ مِن الثّاني من حيثُ دلالتُه على الوقْفِ على كلمة: ﴿كُن﴾ (٤).

وأمّا قراءةُ ابن عامرٍ بالنّصْبِ؛ فالفِعْلُ: ﴿فَيَكُونَ﴾ واقعٌ فيها جوابًا للأمْرِ قَبْلَه مباشرةً؛ فهُو مُتَعَلِّقٌ به تعلُّقًا شديدًا؛ فلا يُفْصَلُ بيْنَهما (٥).

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف للأنباري، ٢/ ٨١٢.

(٢) والمواضِعُ المخْتَلَف فيها سِتّةٌ، **الأول**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝١١٧ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [**البقرة: ١١٧،١١٨**]. **والثاني**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٤٧ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [**آل عمران: ٤٧، ٤٨**]. **والثالث**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٤٠ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟﴾ [**النحل: ٤٠، ٤١**]. **والرابع**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [**مريم: ٣٥، ٣٦**]. **والخامس**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٨٢ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [**يس: ٨٢، ٨٣**]. **والسادس**: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٦٨ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾ [**غافر: ٦٨، ٦٩**]. فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِنَصْبِ النُّونِ فِي السِّتَّةِ، وَوَافَقَهُ الْكِسَائِيُّ فِي النَّحْلِ وَيس، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا كَغَيْرِهَا. النشر لابن الجزري ٢/ ٢٢٠. وهناك موضِعَان اتّفَق القراء على رفْعِهما، وهما قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [**آل عمران: ٥٩، ٦٠**] ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾ [**الأنعام: ٧٣**].

(٣) يُنظر: المُكتَفَى للدّانيّ ١/ ٢٥.

(٤) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري، ١/ ٥٢٩.

(٥) يُنظر: المُكتَفَى للدّانيّ ١/ ٢٥، ومنار الهُدَى ١/ ٨٥.

الموضِعُ الثاني عشَر قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [**المؤمنون: ٥٢**]، حيث اختلَف القراء العشرةُ في كلمة: ﴿وَإِنَّ﴾ على ثلاث قراءات:

فقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ وخلَف العاشر: ﴿وَإِنَّ﴾ بكسر الهمزة وتشديد النون.

وقرأ الباقون ما عدا ابن عامرٍ: ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر وحْدَه: ﴿وَأَنْ﴾ بفتْح الهمزة وتَسْكين النون(١).

وبِناءً على هذا التّغايُر القرائيّ؛ اختلَف العلماء في موضِع الوقف في هذه الآية؛ فمَن كسَر الهمزة جاز له الوقفُ على ما قبلها، والابتداءُ بها لكَوْنِها مُستَأنَفَةً، ومَن فتَحَها فإمّا أن تكون عنده معطوفةً على: ﴿بِمَا﴾ في قولِه تعالى قَبْلًا: ﴿إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [**المؤمنون: ٥١**] والتقديرُ: عَلِيمٌ بأنّ هذه أُمّتُكُمْ، وعلى هذا الوجْه فلا وَقْفَ عنده على ما قبْلَها؛ لأنّ الفصْلَ بيْن المعاطيف غيرُ جائزٍ(٢)، وإمّا أن تكون منصوبةً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ تقديرُه: واعْلَموا أنّ هذه أمّتُكم، وحينئذٍ فالوقْفُ على ما قبلها جائزٌ(٣).

الموضِعُ الثالث عشَر قولُه تعالى: ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [**المؤمنون: ١١١**] حيث اختلَف القراء العشرةُ في كلمة: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ بفتْحِها، وقرأ الباقون بكسْرِها(٤).

هذه الآيةُ إحدى آياتٍ أربعٍ واقعةٍ مقُولًا للقول، تَبْدَأ بقَوْلِه تعالى: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [**المؤمنون: ١٠٨**] وتَنتَهِي بقوْلِه تعالى: ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [**المؤمنون: ١١١**] وهذا الخِلافُ القرائيُّ انْبَنَى عليه خلافُ بيْن العلماء في موضِع الوقف في هذه الآية؛

---

(١) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٢٨. وتَجْدُر الإشارةُ هنا إلى أنّ القول في هذا الموضِع مُقَدّر؛ إذ ليس فيه مادّةُ القول ولا مشتقّاتُها، والمعنى كما قال الإمام الطبري رحِمَه الله: " فقوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ مَرْدُودٌ عليه، عَطْفًا به عليه؛ فكان معنى الكلام: وقلنا لعيسى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [**المؤمنون: ٥١**]، وقلنا: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [**المؤمنون: ٥٢**]". جامع البيان للطبري ١٩/ ٤١.

(٢) يُنظر: المكتَفى للداني، صـ١٤١، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٣٦٣.

(٣) يُنظر: منار الهُدَى ٢/ ٨٥.

(٤) يُنظر: النّشر لابن الجزري ٢/ ٣٢٩.

فأمّا مَن كسَر الهمزة فقد وقَف على ما قبلَها، وهو قولُه تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ وجاز له البدْءُ بكسْر همزة (إنَّ) على الاستئناف، أمّا مَن فتَح الهمزةَ فلا وقْفَ له على قولِه تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ لتعَلُّقِ بعضِها ببعضٍ؛ لأنها هي المفعول الثاني للفعْلِ: (جَزَيْتُ)، والمعْنَى على هذه القراءة: إني جزَيْتُهم اليَوْمَ لأنّهم هم الفائزون، أو: بأنّهم هم الفائزون؛ فلمّا سقَط حرْفُ الجَرِّ فُتِحَتِ الهمزةُ(١).

الموضعُ الرَّابِعَ عشرَ قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ **[الأنعام:١٥٣]** حيث اختَلَف القراء العشرةُ في كلمة: ﴿وَأَنَّ﴾ فقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلَفٌ العاشِرُ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتْحِها، وكلُّهم شدَّد النُّونَ ما عدا ابنَ عامرٍ ويعقوبَ؛ فإنَّهما قَرَآها ساكنةً خفيفةً(٢).

وقد كان لهذا التّغايُرِ القرائيِّ أثَرٌ في تغيُّرِ موضِعِ الوقْف هنا؛ فأمّا مَن كسَرَ الهمزة فالوقْفُ على قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ **[الأنعام:١٥٢]**(٣) والبَدْءُ بقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ **[الأنعام:١٥٣]**، وأمّا مَن فتَح الهمزةَ فقراءَتُه معطوفةٌ على ما قبْلَها، وهو قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ **[الأنعام:١٥٢]** والتّقْديرُ: ووصَّاكم بأنّ هذا صراطي مستقيمًا؛ لذا لم يَصْلُحِ الوقْفُ على قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٤)، ويجوز أن تكون معطوفةً على قولِه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ والتقدير: وأتْلُ أنَّ هذا صراطي مستقيمًا، ولا يُفصَل – حينئذٍ – بيْن المعطوفاتِ كما في الوجْهِ السّابق.

وأمّا قِراءةُ ابن عامرٍ ويعقوبَ: ﴿وَأَنْ﴾ فمُتَعَلِّقَةٌ بما قَبْلها أيضًا؛ لأنها معطوفةٌ على قولِه سبحانه:

---

(١) يُنظَر: إيضاح الوقف للأنباري ٢/ ٧٩٤، والإبانة للخزاعي ٢/ ٧٦١، والوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٣٦٩، ومنار الهُدَى ٢/ ٦٩.

(٢) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٦٦.

(٣) يُنظر: المكتفَى للداني، صـ٧٢، والوقف والابتداء لابن الغزال ١/ ٥٢٩.

(٤) يُنظر: إيضاح الوقف والابتدا ٢/ ٦٤٦ وما بعْدَها، والإبانة للخزاعي ٢/ ٥٢٥.

﴿أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ **والتّقدير**: ألا تشركوا به شيئًا وأنّ هذا صراطي مستقيمًا فاتَّبِعُوه(١).

الموضعُ الخامس عشر قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [**هود: ٢٥**] حيث قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحِها(٢).

ولِهَذَا التّغايُرِ القرائيِّ أثَرٌ في الوقف والابتداء في الآية المذكورة، فمَن كسَر الهمزة جاز له الوقفُ على قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ والابتداءُ بقولِه تعالى: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ على إضمار القَوْل، والتقديرُ: قال إنّي لكم نذيرٌ مبينٌ، وأمّا مَن فتَح الهمزةَ فلا يَقِفُ؛ لِتَعَلُّقِ: ﴿أَنِّى لَكُمْ﴾ بالفِعْل: ﴿أَرْسَلْنَا﴾ والتقدير: أرسَلْنَا نوحًا أنّي لكم نذيرٌ مبينٌ(٣).

وذكَر الخزاعيُّ وجْهًا آخَر في قراءة الكسْر؛ حيث قال: إنّ مَن كسَر لا وَقْفَ له على كلمة: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ لأنّ المعْنَى: فقال إنِّي(٤)، وتَقديرُ القولِ يُصَحِّحُ ما قاله؛ لأنّه لا يُفْصَل بيْن القول ومقوله، ولعَلَّ هذا سببُ قول الإمام الدّانيّ: " ومَن قرأ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ بكَسْر الهمزة أو بِفَتْحِها لم يقف على: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾؛ لأنّ كَسْرَها بتقدير: فقال إني؛ فهي محكِيّة بعْد القول، وفَتْحُها بتقدير: بِأني؛ فهي مفعولُ ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وقال ابنُ الأنباريِّ: مَن كَسَرها ابتدأ بها، ووَقَف على: ﴿قَوْمِهِۦٓ﴾، وليس كما قال؛ لأنها في كلا الوجهين متعلقة بالإرسال(٥)".

الموضع السادس عشر قوله تعالى: ﴿۞ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٦٤٦.

(٢) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٨٨.

(٣) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٦٠٧، ومنار الهدى ١/ ٣٤٥.

(٤) يُنظر: الإبانة في الوقف والابتداء ٢/ ٦٠٧.

(٥) المكتفَى في الوقف والابتداء، صـ٩٨. ونَصُّ كلام ابن الأنباريّ: " ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ كان أبو جعفر وأبو عمرو والكسائي يقرؤون: ﴿أَنِّى لَكُمْ﴾ بفَتْح الألف، وكان شيبة ونافع وعاصم وحمزة يقرؤون: ﴿إِنِّى لَكُمْ﴾ بكَسْر الألف؛ فمن قرأ: ﴿أَنِّى﴾ بالفتْح لم يَقِفْ على: ﴿قَوْمِهِۦٓ﴾ لأنَّ الإرسال عاملٌ في (أن)، ومن قرأ: ﴿إِنِّى﴾ بالكسر وقَف على: ﴿قَوْمِهِۦٓ﴾ وابتدأ: ﴿إِنِّى﴾ بالكسر". إيضاح الوقف والابتدا ٢/ ٧١١.

وَعَدۡوًا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [يونس:٩٠] حيث اختلف القراء العشرة في كَسْرِ همْزَة: ﴿أَنَّهُۥ﴾ وفَتْحها على قراءتين:

القراءة الأولى: ﴿إِنَّهُۥ﴾ بكَسْر الهمزة، وهي قراءة حمزة والكسائيّ وخَلَفٍ العاشر.

القراءة الأخرى: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بفتْح الهمزة، وبها قرأ بقية القراء العشرة (١).

أما كسْر الهمزة ففيه أوجُهٌ:

أحَدُها: أن يكون على الاستئناف، والمقصودُ من الاستئناف هنا الإخبارُ؛ فكُسِرَت الهمزة لتَصَدُّرِهَا الكلامَ (٢)، وعلى هذا الوجه يجوز الوقْفُ على ما قبْلَها، والبدْءُ بها (٣).

الثّاني: أن يكون كسْرُ الهمْزةِ على إضمار القول، وفِعْلُ القول المضمَرُ مُفَسِّرٌ على إضمار القول، والتقديرُ: فقال إنه، وهذا القولُ مفسِّرٌ لقوله: ﴿ءَامَنتُ﴾ (٤)، وعلى هذا الوجْه لا يجوزُ الوقْفُ على قولِه: ﴿ءَامَنتُ﴾ لأنّ الواقِع بَعْدَه حِكَايَةٌ؛ فالفَصْلُ بيْنَهما غيْرُ جائزٍ (٥).

والثالث: أن تكون الجملةُ الاسميّةُ: ﴿إِنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ بدلًا من الفِعْلِيَّة: ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ وإبدالُ الجملةِ الاسْمِيَّة من الفِعْلِيَّة جائزٌ؛ لأنها في معناها (٦)، ولا وقْفَ على هذا الوجْه على كلمة: ﴿ءَامَنتُ﴾ بل يُوقَفُ على كلمة: ﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ (٧) لأنّ الفصْلَ بيْن البدَلِ والمبدَل منه غيرُ جائزٍ.

أمّا قراءة فتْح الهمْزة فلا وقْفَ فيها على قولِه: ﴿ءَامَنتُ﴾ لأنّه عامل فيمَا بعْدَه، والفصْلُ بيْن العامل والمعمول لا يجوزُ (٨).

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٧.
(٢) يُنظر: الدر المصون ٦/ ٢٦٤.
(٣) يُنظر: المكتفَى للداني، صـ٩٦.
(٤) يُنظر: الدر المصون ٦/ ٢٦٤.
(٥) يُنظر: المكتفَى للداني، صـ٩٦.
(٦) يُنظر: الدر المصون ٦/ ٢٦٤.
(٧) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٥٩٨.
(٨) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٧٠٨، والمكتفَى للداني صـ٩٦.

الموضعُ السّابعَ عشرَ قولُه تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ **[البقرة:٢٦٠]** هذا الجزءُ من الآيةِ مِن كلامِ الله تعالى سيِّدَنا إبراهيم – عليه السلام – وقد اختلَف القراء العشرة في كلمة: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ فقرأها بكسْر الصّاد حمزةُ وأبو جعفرٍ ورويسٌ وأبو جعفرٍ، وضَمَّهَا بقيّةُ القراء العشرة(١).

وقد كان لهذا التّغايُر القرائيِّ أثَرٌ في خلافِ العلماء في موضِع الوقف والابتداء في الآية؛ فمَن ضَمَّ الصَّادَ وقَفَ على قولِه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ وابْتَدَأ بما بعْدَها، ومَن كسَر الصَّاد جعَل الكلامَ كلَّه واحدًا؛ فلم يَفْصِلْ بيْن أجزائِه(٢).

(١) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٣٢.

(٢) يُنظر: القطْعُ والائتناف للنّحّاس، صـ١٠٩. ولم أقِفْ على مَن نبَّه على هذا الوقفِ سِوَاه.

المبحث الخامس

الاعتراض بيْن القول ومقُوله

اتّصالُ القول بمقولِه هو الكثيرُ الغالِبُ، إلّا أنّ هناك مواضِعَ تقَعُ فيها بعضُ الجُمَلِ المعترِضَةِ بيْن القَوْل ومقولِه، كما في قوله تعالى حكايةً عن نبيِّه نوحٍ عليه السَّلامُ: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّيٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٣١] حيثُ وقعَتْ جملة: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمْ ۖ﴾ معْتَرِضةً بيْن ما قَبْلَها وما بَعْدَها؛ لذلك لم يَجُزِ الوقفُ على قولِه تعالى: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ۖ﴾ لأنّ الجملة الاعتراضيّة فصَلَتْ بيْن بَعْض الكلام وبعْضٍ (١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] اختلَف المعْرِبُون في جملة: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ على أكثر من قولٍ (٢)، ومِن جُمْلَةِ الأعاريب: أنها معترِضةٌ بيْن فعْل القول: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ ومَقُولِه: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ والأصلُ (٣): ليقولَنَّ يا لَيْتَني كنتُ معَهُم كأن لم تَكُنْ بيْنكم وبيْنه مودّةٌ (٤)؛ لذلك نصّ الأشمونيُّ على أنّ الوقف على كلمة: ﴿مَوَدَّةٌ﴾ ليس بوقْفٍ؛ لِمَا ذُكِر مِنْ أنّ جملةَ: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعترَضَتْ بيْن القوْل ومَقُولِه (٥)، ويَسْتَوِي في ذلك أن يكون للجملة المعترِضَة محلٌّ للإعراب بأن تكون منصوبةً على الحاليّة مِن الضَّمير المسْتكنّ في ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ أو على المفعوليّة بـ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، أو لم يكن لها محلّ؛ لكونِها معترِضةً بيْن الشّرْط وجملة القسَم، وإنما أخّرتْ والنيّةُ توَسُّطُها بيْن الجمْلتَيْن، والتقدير:

---

(١) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٤٦.

(٢) يُنظر: الدّرّ المصون ٤/ ٣١، وقد نصَّ – بعد أن أطال النّفَس في الكلام عن إعراب هذه الجملة – على أنه جمَع في إعرابها ما تفرّق في كتُب الأعاريب.

(٣) أي: الأصل في تقديرِ الجملة أن يُوصَل القولُ بالمَقُول؛ فكان التقدير ما ذكَره العلامة السمينُ.

(٤) الدر المصون ٤/ ٣٢.

(٥) يُنظر على سبيل المثال: روح المعاني للآلوسي ٣/ ٧٨.

ليقولنّ يا ليْتَني كنت معهم(١).

وأمّا قولُه تعالى: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [**الشعراء: ٩٦ -١٠٢**] فتقدير الكلام فيه: قالوا تالله إن كُنَّا لَفِي ضلال مبينٍ، إلا أنّ الجملة الاعتراضِيَّةَ: ﴿وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ فصَلَتْ بيْن القول ومَقُولِه(٢).

وقد تَرتّب على هذا الفَصْلِ عدَمُ جواز الوقْفِ على الجملة المعْتَرِضَةِ؛ لِئَلّا يُفْصَل بالوقف بيْن القول ومقولِه، قال الأشمونيّ – رحمه الله –: " ولا وقف من قوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا﴾ إلى: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فلا يوقف على: ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾؛ لأنَّ فيه الفصْلَ بيْنَ القولِ والمقول؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿تَاللَّهِ﴾ مَقُولُهم، ولا يُوقف على: ﴿ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ لأنَّ قوله: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم﴾، ظَرْفٌ لِمَا قَبْلَه؛ كأنَّهم قالوا: ما كُنَّا إلَّا في ضلالٍ مبينٍ؛ إذ عبَدْناكم فسوَّيناكم برَبِّ العالمين(٣)، ولعلّ أبا الفَضْلِ الخزاعِيَّ أراد هذا المعْنَى حينَما قال: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ رأس آية، ولا يُوقَفُ، ومِثْلُه الآيات التالية(٤).

ونَصُّ الأشمونيّ على عدَم جواز الوقف على شيءٍ من الآيات الثلاث الْأُوَلِ – وهي قولُه تعالى: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ دليلٌ على شِدَّة تَعَلُّقِ بعْضِهَا ببعْضٍ، وما كان هذا سبيله؛ فلا يُفْصَل بيْن بعضِه وبعْضٍ، وإنْ تَخَلَّلَتْه رؤوسُ بعضِ الآيِ.

ومِن قَبْلِه نصَّ السجاوندِيُّ: أنَّ قول الكفّار فيما ذكَرَه الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا

---

(١) يُنظر: منار الهدى للأشموني ١/ ١٨٥.

(٢) يُنظر: الدر المصون ٨/ ٥٣٥، ومن اللطائف التي وقفْتُ عليها في أثناء إعداد هذا البحث: أنّ جملة مقول القول في هذا الموضِع بلغَتْ سِتَّ آياتٍ، بدايةً من الآية رقم (٩٧) من سورة الشعراء، وانتِهاءً بالآية رقم (١٠٢) من السورة نفْسِها؛ فهذه أطول جملةٍ وقفْتُ عليها من حيث عدَدُ الآيات، أمّا مِن حيث الطُّولُ فلا.

(٣) منار الهدى ٢/ ١٠٠.

(٤) يُنظر: الإبانة للخزاعي ٢/ ٧٨٩.

﴿نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ۝٣٧ إِنۡ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا وَمَا نَحۡنُ لَهُۥ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [المؤمنون:٣٨] لا يجوزُ الابتداءُ بشيءٍ منه (١)، مع كوْنِه آيتَيْن متتالِيَتَيْن، لا آيةً واحدةً.

وهنا إشارة لا بُدَّ منها؛ حيث ذهَب كثيرٌ من العلماء إلى أنّ الوَقْف على رؤوس الآي سنّةٌ مطلقًا، غيْرَ أنّ الأشمونيّ ينُصُّ صراحةً في هذه الآيات الثّلاث على عدَم جواز الوقْف على رأس أيّ منها؛ لشدّة تعلُّق كلٍّ منها بما قَبْلَه؛ فهل يُعَدُّ هذا تَعَارُضًا؟

والجوابُ عن ذلك: أنّ قاعدةَ: (الوقْفُ على رؤوسِ الْآيِ سُنّةٌ) قاعِدَةٌ أغلبيّةٌ لا كلّيّة؛ لأنّ بعضَ رؤوس الآي يَشْتَدّ تَعَلُّقُه بما بَعْدَه كما هنا؛ فالتسويةُ بيْنه وبيْن غيْره مما لم يتعَلّق بما بعْدَه لفْظًا أو معْنًى أو هُمَا معًا لا تصِحّ؛ فلا يُقَالُ – حينئذٍ – إنّ في كلام العلماء تعارُضًا؛ إذ جعلوا الوقْفَ على رؤوس الآي سُنّةً، ومنَعُوه في بعض المواضِع! بل يُحْمَل كلامُهم على أحسَن المحامِل؛ فيُحْمَلُ المطلق على المقَيَّد، والمُجمَلُ على المبيَّن، ويُجمَع بيْن كلام بعْضِهم وبعضٍ ما أمكن إلى ذلك سبيلٌ؛ فيُقَالُ ها هنا كما سبَق: هذه قاعدةٌ أغْلَبِيَّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، وحينئذٍ فلا تعَارُضَ ولا تناقُضَ.

وفي قولِه تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيّٗا﴾ [مريم:٦٦] وقعَتْ جملَةُ: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ فاصِلَةً بيْن القَوْل ومَقُولِه؛ فلم يَجُزِ الوقفُ عليها؛ لِئَلَّا يُفْصَلَ بيْنَهما (٢)، ونحوُه قولُه سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران:١٦٨] فتَقْديرُ الكلام فيه: الّذين قالوا لإخوانهم لو أطاعونا ما قُتِلُوا، لكِنّ وقعَتْ كلمةُ: ﴿وَقَعَدُواْ﴾ مُعْتَرِضةً بيْن القول ومَقُولِه (٣)؛ فلم يَصِحّ الوقْفُ عليها؛ لأنهما معًا كالشيءِ الواحد؛ فلا يُفصَل بيْن أجزائِه (٤)، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقديرُ: الذين قالوا لإخوانهم لو أطاعونا ما قَتلوا، وقعَدُوا عن الْقِتال (٥).

---

(١) يُنظر: علل الوقوف ١/ ١٤٩.

(٢) يُنظر: منار الهدى ٢/ ١٣.

(٣) هذا أحَدُ إعرابَيْن ذكَرهما السّمينُ، واكتفَيْتُ به لُمناسَبَتِه المقامَ. والآخَر: أن تكون جملةً حاليَّةً من فاعل (قالوا). الدر المصون ٣/ ٤٨٠.

(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ١٦٥.

(٥) السابق نفْسُه.

وقد يقعُ الاعتراضُ في الجُمْلَة المقُولَةِ نفسِها، ولا سيَّما إذا كانت طويلةً، كما في قوله تعالى: ﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس:٧١] حيث وقعَتْ جملةُ: ﴿۞ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مُعْتَرِضةً بيْن الشّرْط: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى﴾ وجوابِه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ والشّرْط وجوابُه كِلاهما من مَقُولُ القَوْل (١).

ونَحْوُ هذا ما ورَد في قولِه تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥] حيث وقعَتْ جملةُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾(٢) مُعْتَرِضَةً بيْنَ قَوْلَيْ ملِكَة سبأ (٣)، عند مَن قال: إنّ هذه من كلام الله تعالى لا مِن كلامها (٤).

وبِناءً على ما سبقَ؛ قرّر علماء الوقف والابتداء أنّ الوقْفَ على قوله تعالى حكايةً عن ملكة سبأ: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ﴾ وقْفٌ تامٌّ؛ لأنّ كلامها قد انقَضَى، وما بَعْدَه من كلام الله تعالى؛ فالفصْلُ بيْنَهما واجبٌ (٥).

---

(١) يُنظر: الدر المصون ٦/ ٢٣٩، وقد ذكَر أقوالا اخرى في إعراب جملة: ﴿۞ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ لكنني اخْتَرْتُ ما يوافق المقام.

(٢) **يقول ابن فارس – رحمه الله** مُشِيرًا إلى أنّ جملة: وكذلك يفعلون من كلام الله تعالى لا مِن كلام ملكة سبأ: "باب آخر من نظم القرآن: وذلك أن تجيءَ الكلمة إلى جنب الكلمة كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متصلة بها: قال الله جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل:٣٥] فقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ مِن قَوْلِ الله – جلّ اسْمُه – لا قَوْل المرأة". الصّاحبي في فقه اللغة ومسائلِها، صـ١٨٦. وللزّرْكَشِيِّ – رحِمَه الله – كلامٌ قريبٌ من كلام ابنِ فارسٍ. **يُنظر:** البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٩٤.

(٣) يُنظر: الدر المصون ٨/ ١١٦.

(٤) لم يَذكُر الإمام الطبريُّ إلا أنّ الجملة من كلام الله تعالى، كما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، يُنظر: جامع البيان ١٩/ ٤٥٥، وممّن ذكَر الاحتِمَالَيْن: الآلوسيُّ في روح المعاني ١٠/ ١٩٣.

(٥) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٨١٧، والقطْعُ والائتناف للنحاس، صـ٥٠١، والمكتَفَى للدّانيّ، صـ١٥٤، والنشر لابن الجزري ١/ ٢٢٧، ومنار الهدى ٢/ ١١١.

المبحث السادسُ

عدَم وصْل المقول بِغَيْرِه؛ احترازًا من أن يَلْتَبِسَا

هذا المبْحَثُ يُعالج إحدىٰ قضايا مقول القول، وهي النّصّ علىٰ عدَم الوَصْل في بعض المواضِع؛ احترازًا من أن يَلْتَبِس القائِلُ بِغَيْرِه، ولله دَرُّ أبي جعفرٍ النحاس حيث قال: " ومَن لم يَعْرِف الفَرْقَ بيْن ما وصَله اللهُ - جَلَّ وعَزَّ - في كتابه وبيْن ما فَصَله؛ لم يَحِلَّ له أن يتكلّم في القطع والائتناف(١) " وفيما يأتي أمثِلَةٌ تُوَضّح ذلك:

المِثَالُ الأوّل قولُه تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [**المنافقون: ١**] فمِن أوّل قولِه تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ﴾ إلىٰ آخِر الآية ثلاث جُمَلٍ، الأولىٰ منها من كلام المنافقين، وهي قولُهم كما ذكَر اللهُ تعالىٰ عنهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ والوقْفُ عليها كافٍ؛ لأنّ وصْلَها بما بعْدَها يُوهِمُ أنّ المنافقين قالوا أيضًا: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾(٢) وليس هذا من كلامهم قطْعًا؛ لذلك كان الوقْفُ علىٰ قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ كافيًا؛ ليُفْصَل بيْن القائِلَيْن(٣)؛ فقائِلُ الجملة الأولىٰ هم المنافقون، والله تعالىٰ هو قائلُ الجملَتَيْن الثانيةَ والثالثةَ.

المثال الثاني قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [**المائدة: ٦٤**] فقد نصّ الأُشمونيّ علىٰ أنه لا يجوزُ وصْلُ كلمة: ﴿بِمَا قَالُوا۟ ۘ﴾ بما بعْدها، بل يُوقَفُ عليها؛ لأنّ وصْلَها بما بعدَها يُصَيِّرُها مفعولًا للفعل ﴿قَالُوا۟ ۘ﴾ الواقِع قبلها مباشرةً؛ فيكون قولُه تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ مِن كلام اليهود أيضًا، والأمْرُ علىٰ خلاف ذلك؛ لأنّ كلامَهُم انتهىٰ عند قولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ﴾ وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ

---

(١) القَطْعُ والائتناف، صـ٢١.

(٢) ذكَر الغزّالُ النيسابوريّ في (الوقف والابتداء ٣/ ٢٨٢) أنّ الوقفَ علىٰ كلمة: ﴿لَرَسُولُهُۥ﴾ هو قولُ نافعٍ. قلْتُ: قد يكون لهذا الكلام وجْهٌ، ولا مشاحةَ في قَبُولِه، ولا سيَّما إذا كان القارئُ عالِمًا بالمعْنَىٰ؛ فوَصْلُ الكلام بعضِه ببعْضٍ مع معرفة القائل والتفرقة بيْنه وبيْن غيره جائزٌ، ولعَلَّ هذا من أسرار قول الإمام ابن الجزري رحمه الله: " وليس في القرآن من وقْفٍ وجَبٌ ... ولا حرام غير ما له سبب". البيت التاسع والتسعون من متْن طيبة النشر.

(٣) يُنظر: منار الهدىٰ ٢/ ٣٤٠.

يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ فمِن كلامه سبحانه؛ فينبَغِي فصْلُه ممّا قَبْلَه؛ لِتَمْييز القائل في كلٍّ (١).

المثال الثالث قولُه تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴿٥١﴾ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [**القلم: ٥١، ٥٢**] فينبَغِي الوقْفُ على رأس الآية الأولى: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ للفَصْلِ بيْن كلام الكُفّار وكلامِ الله تعالى؛ لأنّ الوصْلَ يُوهِمُ أنّ كِلْتَا الجملتَيْن من كلامهم، وليس الأمر كذلك، بل الأُولَى مِن كلامهم، والأخرى إخبار من الله تعالى أنّ القرآن الكريم كتابُ موعِظَةٍ، وذِكْرٌ للعالَمِينَ؛ فكيف يكون مَن جاء به منسوبًا إلى الجِنَّة؟! (٢).

المثال الرابع قولُه تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [**آل عمران: ١٨١**] فالوقْفُ على كلمة: ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ تامّ؛ للفَصْلِ بيْن كلام اليهود وكلام الله تعالى؛ لأنّ الوصْلَ يُوهِمُ أنّ قولَه تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ من كلامهم، وليس الأمر كذلك؛ فوجبَ الوقْفُ على ما قبلَه؛ للفصْلِ بيْن الكلامَيْن والقائِلَيْن (٣).

المثال الخامس قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [**يونس: ٦٥**] فالوقْفُ على قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ تامّ؛ لِئَلّا يُتَوَهَّم أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ من كلامِهم؛ فيكون النبي -ﷺ- قد أحْزَنَهُ أن يقولوا كذلك! وهم لم يقُولوه، بل هو من كلام الله تعالى؛ فوجَب الفَصْلُ بيْنَهما؛ لِيَمْتاز كلامُ الله تعالى عن قولِ الكفّار من ناحيةٍ، ولِئَلّا يُظَنّ أنّ النبي -ﷺ- حَزِنَ لأجْلِ أنهم يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (٤).

المثال السادس قولُه تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [**الزخرف: ٧٧**] كلمة: ﴿رَبُّكَ﴾ فاعلُ قَوْلِهم: ﴿لِيَقْضِ﴾ وليستْ مُتعلِّقةً بما بَعْدها؛ لذلك كان الوقْفُ عليها

---

(١) يُنظر: منار الهدى ١/ ٢٢١.

(٢) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٣٥٩.

(٣) يُنظر: منار الهدى ١/ ١٦٧.

(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ٣٣٣.

كافيًا (١)؛ لِئَلّا يَظُنَّ ظانٌّ أنّ الله تعالى هو القائل: ﴿إِنَّكُم مَّلَٰكُونَ﴾ بل قائلُها (مالكٌ) خازِنُ النَّارِ، والتقدير: قال مالك: ﴿إِنَّكُم مَّلَٰكُونَ﴾.

ومنِ هذا القَبِيل أيضًا قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ **[البقرة: ٢٥٨]** فالوقْفُ على كلمة: ﴿وَيُمِيتُ﴾ أَوْلَى مِن وصْلها بما بعْدَها؛ لأنّ ها هنا جملتَيْن وقائِلَيْن، الجملة الأولى: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ وهِي من كلام إبراهيم عليه السّلام، والأخرى من كلام النمروذ كما ذكَر الله تعالى عنه أنه قال: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ فالوقْفُ على كلّ منهما يُوَضّح المعْنَى، أمّا وصْلُها ببعْضِهما فإنّ فيه إيهامًا؛ إذ قد يَفْهَم السامِعُ أنّ المعنى: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ فيكون اللهُ تعالى هو الذي قال: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ وليس كذلك، بل القائل النمروذُ بن كنعان؛ لذلك كان الوقْفُ على كلمة: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ أَوْلَى مِن وصْلِها بما بعْدَها ليمتاز القائِلَان.

المثال السّابِعُ قولُه تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **[المائدة: ٧٣]** ففي هذه الآيةِ جُملتان، **الأولى** من كلام النّصارى، **وهي قولُهم:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ **والأُخْرى** من كلام الله تعالى، **وهي قولُه سبحانه:** ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ فينبَغِي الفَصْلُ بيْنَهما بالوقْفِ على كلمة: ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ والبدْءِ بما بَعْدها؛ ليتمايَزَ قائِلُ كلٍّ منهما؛ لأنّ الوصْلَ يُوهِم أنّ الجملتَيْن معًا من كلام النصارى، وليس كذلك؛ لأنهم لو قالوا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ لم يكونوا كفّارًا (٢).

ويَندَرِج تحت هذا المثال أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ **[النساء: ١٧١]** فهذا كلُّه من كلام الله تعالى، إلا أنّ الوقْفَ على كلمة: ﴿وَلَدٌ﴾ تامٌّ؛ لأنّ وصْلَها بما بَعْدَها يُفْهِمُ أنّ هذا الولَد موصوفٌ بأنّ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ والآيةُ تقْصِد إلى نَفْيِ الولَد مُطْلقًا (٣)، وأوْضَحُ ما يكون هذا المعْنَى بالوقْف على كلمة: ﴿وَلَدٌ﴾ والبدْء بما بَعْدَها.

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس، صـ٦٤٧.

(٢) يُنظر: منار الهدى ١/ ٢٢٣.

(٣) يُنظر: منار الهدى ١/ ٢٠٤.

المبحث السّابعُ
عدَم جواز الفَصْلِ بيْن القول ومقُوله

يهدف هذا المبحثُ إلى ذِكْرِ نماذِجَ من جُمَل مقول القول، نَصَّ العلماءُ على أنه لا يجوزُ الفصْلُ بيْنَ القول ومقولِه فيها؛ لأنهما معًا كالشيء الواحد الذي لا يجوز الفصْلُ بيْن أجزائِه، وفيما يـأتي أمثِلَـةٌ تُوَضّح ذلك:

المثال الأوّل قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [**البقرة: ٨**] حيث نَصّ العلماءُ على أنه يَقْبُح الوقْفُ على قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ لأنّ قولَه سبحانَه: ﴿مَن يَقُولُ﴾ مرفوعٌ به؛ فإذا فُصِلَ بيْنَهما صارَ المرفوعُ بِلَا رافعٍ، كما يَقْبُح الوقْفُ على كلمة: ﴿مَن﴾ أيضًا؛ لأنّ كلمة: ﴿يَقُولُ﴾ صِلَةٌ لها، ويَقْبُح الوقْفُ أيضًا على كلمة: ﴿يَقُولُ﴾ لأنّ فيه فصْلًا بيْن الحِكايَة والمحْكِيّ، أي: القوْل والمقول (١).

المثال الثاني قوْلُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ...﴾ [**البقرة: ٢٦٠**] حيثُ نَصّ الأشمونيُّ على أنّ الوقْفَ على كلمة: ﴿بَلَىٰ﴾ والابتداءَ بِهَا لَيْسَا جائِزَيْنِ (٢)، ولا سِيَّما حالةَ الاختيارِ، أما الواقِفُ عليها فإنه سيبتَدِئُ بكلمة: ﴿وَلَٰكِن﴾ وهي كلِمَةٌ يُسْتَدْرَك بها نَفْيٌ بعْد إثباتٍ أو إثباتٌ بعْد نفْيٍ، وأما المبتَدِئُ بها فإنه قد فصَل بيْنها وبيْن كلمة: ﴿قَالَ﴾ التي قَبْلَها، وهذا غيرُ جائزٍ؛ لأنّ فيه فصْلًا بيْن القول ومقولِه، وهما معًا كالشيءِ الواحدِ (٣).

المثال الثالث قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [**الأحقاف: ٦ -٧**] فالوقفُ على كلمة: ﴿كَٰفِرِينَ﴾

---

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباريّ ١/ ٤٩٦.

(٢) وهو وقْفٌ تامٌّ عند النّحّاس، كما في القطع والائتناف، صـ١٠٩، وحسَنٌ عند الخُزاعِيّ، كما في الإبانة ١/ ٣٤٠، وعِندَ نافعٍ، كما نصَّ عليه الغزّالُ في الوقف والابتداء ١/ ٣٢٧.

(٣) يُنظر: منار الهدى ١/ ١١٦.

كافٍ؛ لكَوْنِها رأسَ آيةٍ (١)، ولا وقْفَ في الآية الّتِي تَلِيها من أوّلِها إلى آخِرِها؛ لأنّ الوقف على كلمة: ﴿بِبَيِّنَتٍ﴾ فيه فصْلٌ بيْن الشّرْط وجوابِه، والوقْف على كلمة: ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ فيه فَصْلٌ بيْن القوْل ومَقُولِه (٢).

المثال الثالث قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٤ -٩٨] حيث نصّ الخزاعِيُّ والأشمونيُّ على أنّ الوقفَ على كلمة: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ جائزٌ، وأنّه لا وقْفَ مِن قولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ إلى قولِه سبحانه: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنّ فيه فصْلًا بيْن القول ومقولِه (٣).

قلْتُ: هذا الموضِعُ من سورة الشعراء هو أطْوَلُ ما وقَفْتُ عليه من جُمْلَةِ مقول القول، التي استَغْرَقَتْ ستَّ آياتٍ تامّة، وهي قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٩٦ -١٠٢] لكِنَّ هذا الطُّول ليس مطْلَقًا، بل هو مُقَيَّد بعَدَد الآيات، لا بالألفاظ، فإنّ هناك مواضِع أخرى أطول من هذا الموضِع، لكنّها لا تبْلُغ هذ العددَ من الآيات، ومنها قولُه تعالى في قصّة موسى – عليه السلام – والخضر-: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨ -٨٢] فجُملَةُ مقول القول

(١) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ١٧٣.

(٢) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٢٦٨.

(٣) يُنظر: الإبانة للخزاعيّ ٢/ ٧٨٩، ومنار الهدى ٢/ ١٠٠.

تبدأ من قول الخضر: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ...﴾ وتنتهي بقوله: ﴿...ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ وهو كلام طويل كما ترى.

ونحوُ هذا في الطُّول قولُه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١ -١٥٣].

المثال الرابع قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠] فلا وقْفَ من أوّل قوله تعالى حكايةً عنهم: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ إلى قولِهم: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ لِئَلَّا يَفصِل القارِئُ بيْن القَوْل ومَقُولِه (١).

وممّا يندرِجُ تحت هذا المبْحَث أيضًا قولُه تعالى حكايةً عن يعقوب عليه السلامُ ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾ [البقرة: ١٣٣] وقولُه - عزّ وجلَّ - حكايةً عن هاروتَ وماروتَ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] وقولُه سبحانه عن الإنسان: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦].

ففي الآية الأولى لا يَصِحُّ الوقْفُ على قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ لِأنّه يترتّبُ عليه الفصْلُ بيْن القول ومقولِه، وهو غير جائزٍ (٢)، وكذا الآية الثانية لا يَصِحُّ الوقفُ فيها على كلمة: ﴿يَقُولَا﴾ لأنّ الجملة بعْدَها في محلّ نصْبٍ مقولُ القول، والفصْلُ بيْن القول ومقوله كالفصْل بيْن بعض أجزاء

(١) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٣٣٠. ولم يَذكُر الخزاعِيُّ وقْفًا في هذه الآيةِ أصْلًا؛ فلَعَلَّه سبَق الأشمونِيَّ إلى هذا القول. يُنظر: الإبانة في الوقف والابتداء ٣/ ١٠٣١.

(٢) يُنظر: منار الهدى ١/ ٨٩.

الشيء وبعضٍ، وهو غيرُ جائزٍ (١)، وكذا يُقالُ لِمَن وقَف في الآية الثالثة على كلمة: ﴿أَءِذَا مَامِتُّ﴾ لأنّه قد فصَل بِوَقْفِه هذا بيْن القول ومقولِه أيضًا (٢).

وممّا نبّه العلماء على عدَم جواز فَصْلِ القول فيه عن مقولِه أيضًا قولُه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٩] وقولُه سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣] وقولُه عز وجلّ: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح:١١].

فأمّا الآيةُ الأولى فقد نصّ العلماء على أنه لا يُوقَفُ على كلمة: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ لأنّ ما بعدها حكايةٌ ومقولُ القولِ، ولا يُفْصَل بيْن القول ومقولِه (٣)، كما نَصُّوا على أنه لا وقْفَ في الآية الثانية من أوّل قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ﴾ حتى نهاية الآية (٤)؛ فلا يُوقَفُ مثلًا على قولِه تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ لأنّ ما بعدها معطوفٌ على ما قبْلَها، ولا على قولِه تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ لأنّ قولَه تعالى بعْدَها: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ هو مقولُ القول؛ فلا يُفصَل بيْنَهما (٥).

وأمّا الآية الثالثة فلا يُوقَفُ فيها على قولِه تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ لِمَا فيه من الفَصْلِ بيْن القول ومقولِه أيضًا (٦).

---

(١) يُنظر: منار الهدى ١/ ٨٢.

(٢) يُنظر: منار الهدى ٢/ ١٣.

(٣) يُنظر: منار الهدى ١/ ١١٣.

(٤) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٢/ ٣٥٨.

(٥) يُنظر: منار الهدى ٢/ ٦٢.

(٦) يُنظر: الوقف والابتداء لابن الغزال ٣/ ١٩٢، ومنار الهدى ٢/ ٢٨١. والأمثِلَةُ أكثَرُ مِن أن تُحْصَى، وقد أتَى على كثيرٍ منها الأشمونيُّ في المنار، كما نصّ الأنباريُّ على بعضِها، يُنظر على سبيل المثال: النّصُّ على عدَم جواز الفَصْلِ بيْن القول ومقوله والحِكايَةِ والمحْكِيِّ في الآيات الآتية: **قوله تعالى:** ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ﴾ [المائدة:٢٣](منار الهدى ١/ ٢١٢). **وقوله تعالى:** ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] (إيضاح الوقف

وفي الجملة فقد قال الإمام أبو بكر الأنباريُّ – رحِمَه الله –: " واعْلَمْ أنّ الوقْفَ يَسْمُج على مثل قوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة:٢٥٥] يقبح الوقف على: ﴿لَآ إِلَٰهَ ﴾ ... وكذلك: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٨٨] الوقفُ على: ﴿ وَقَالُواْ ﴾ والابتداءُ: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾ قبيحٌ، ولا تَقِفْ على قوله: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ولا على قوله: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ [الصافات: ١٥١] ثم تَبتَدِيء: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾ [الصافات:١٥٢] وكذلك يسمج الوقف على قوله: {﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ [التوبة:٣٠] والابتداء: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ وكذلك لا تقف على قوله: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ ﴾ [المائدة:١٧] وتبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ﴾ وكذلك لا تقف على: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ [المائدة:٧٣] ثم تبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ ... ولو وقف واقف على هذا لم يَلْحَقْه مَأْثَمٌ إن شاء الله؛ لأنّ نِيَّتَه للحكاية عمّن قاله، وهو غير مُعْتَقِدٍ له، وقد كان حمزة وغَيْرُه يَسْتَسْمِجُون الوقْفَ على هذا؛ لأنَّ القارئ يَقْدِر على تَعَهُّدِ هذا؛ فتجَنُّبُهُ الوقْفَ على هذا أعْجَبُ إلينا (١) ".

تنبيهٌ مهمّ: قد يطُولُ مقولُ القوْل فيكون أكثرَ من جملةٍ، وحينئذٍ يجوزُ الفصْلُ بيْن هذه الجُمَل باعتباراتٍ مختلِفةٍ، منها: اختِلَافُ نَوْعِ الجمَلِ الواقِعَةِ مقُولًا للقَوْل، كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ

والابتداء للأنباري ١/ ١٤٨). **وقوله تعالى:** ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾ [إبراهيم:٢٢] (منار الهدى ١/ ٣٨٩). **وقوله تعالى:** ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ ﴾ [النحل:١١٦]. (إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢/ ٧٥١).

(١) إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ٤٥٠. وقد نسَج الأشمونيُّ على مِنوالِه في منار الهدى ١/ ٢٩.

ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [المائدة:١١٦ - ١١٨] فهذه الجُمَلُ كُلُّها مقولُ القول، وكُلّ منها مُختَلِفَةٌ عمّا قَبْلَها؛ لِذلك جوَّز العلماءُ الوقْفَ على كُلّ منها؛ لاختِلَافِ غَرَضِهَا عمّا قَبْلَها، وإن كانت كلُّها واقعةً في حَيِّزِ مَقُول القَوْل (١).

فقَوْلُ الله تعالى عن عيسى – عليه السلام –: ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ جُمْلَةٌ تَنزِيهِيَّةٌ لله تعالى! وما بعْدَها وهو قولُه: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ جملةٌ مُصَدَّرةٌ بِالنَّفْيِ، وغرَضُهَا مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَها كما هو ظاهرٌ، والمَعْنَى: لَيْسَ لِي أن أقول ذلك؛ لأني عبْدٌ مخلوقٌ، وأُمّي أَمَةٌ مِن إمائِك، وليس للْعَبْدِ ولا للْأَمَةِ أن يقُولَا في حَقّ سيِّدِهما شيئًا مثل ذلك(٢)، وجُمْلَةُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ﴾ معْنَاها: لا يَخْفَى عليك شيءٌ من أمْرِي، وأنت يا رَبّ عالِمٌ أَنِّي لم اقُلْ ذلك، وهكذا الجُمَل المعطوفَةُ عليها، لكلّ منها غرَضٌ مُغَايِرٌ لما قبْلَها؛ فصَحّ الوقْفُ عليها، مع كونِها كُلِّها واقعةً في محلّ نصْب مقول القول.

(١) يُنظر على سبيل المثال: القطعُ والائتناف للنحاس، صـ٢١٧، والإبانة للخزاعي ٢/ ٤٨٩، والوقف والابتداء لابن الغزّال ١/ ٤٨٨، ومنار الهدى ١/ ٢٣٠.

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري ١١/ ٢٣٧.

المبحث الثامن

الآدابُ الَّتِي نبّه العلماء على مراعاتِها في أثناء قراءة بعض جُمَل مقول القول

مِمّا اسْتَقَرّ في بدائه العقُول، وتلقّاه الناسُ بالرِّضا والقَبول: أنّ لِقَارِئِ القرآن الكريم آدابًا ينبَغِي له مراعاتُها، وهذه الآداب منها ما هو في خاصّة نفْسِه، ومنها ما يكون بيْنَه وبيْن شيْخِه، أو بيْنَه وبيْن المصْحَف الّذي يُمْسِك به، ومنها ما ينبَغِي الالتزام به في أثناء قراءة القرآن الكريم، وهذه الأخيرة هي ما يُعْنَىٰ به هذا البحْثُ، ولا سيّما الآداب التي نبّه العلماءُ قارئَ القرآن الكريم عليْها في أثناء قراءَتِه جُمْلَةَ مقول القوْلِ، وإليك بيانَها:

أوّلا: استحباب خفْضِ الصّوْت(١) عند قراءة بعض جُمَل مَقُول القَوْل:

نبّه العُلماءُ على استحباب خفْض القارئِ صوْتَه في أثناء قراءة جُمْلة مقول القول إذا كانت الجملةُ من كلام أهل الكتاب – الذين قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران:١٨٦] – أو كان في الكلام الْتباسٌ في

---

(١) **تنبيهٌ مهمّ:** الآدابُ المذكورةُ في هذا المبْحَث هي مَحْضُ اجتهادٍ من العلماء؛ حمَلَهم عليها التّأدُّبُ مع الله تعالىٰ، ومع سيِّدنا رسول الله -ﷺ- ولَعَلَّهم انطَلَقُوا في استحباب هذه الآداب ممّا ورَد في كتُب الحديثِ وفضائلِ القرآن عن الصّوْت، من حيثُ تحْسينُه في قراءة القرآن الكريم، ورفْعُه في بعض المواضع، ومَدُّه في مواضِع غيرِها، في آدابٍ أُخْرَىٰ تتعَلّق بالصّوْت، ومنها ما أخرجَه أبو عبيْدٍ في فضائل القرآن (صـ١٥٥) حيث قال: "وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ الْغَرَقِ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ قَالَ: " كَانَ يُسْتَحَبُّ لِلْقَارِئِ إِذَا أَتَىٰ عَلَىٰ هَذِهِ الْآيَةِ، أَوْ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[الأعراف:٩٧] أَنْ يَرْفَعَ بِهَا صَوْتَهُ ". وقد نقَل هذا الأثَرَ عنه المسْتَغْفِرِيُّ في فضائل القرآن (١/ ١٦٥)، وفي فضائل القرآن للمسْتَغْفِرِيّ: (٢/ ٦٧٦) عن عمرو بن ميمون قال: " سمِعْتُ عُمَرَ يقرأ بمكة في المغرب: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين:١، ٢] قال: ثم رفَع صوته فقال: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين:٣]، وقرأ في الثانية: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١] جمِيعًا مِن أجْلِ أنَّ فيهِنَّ ذِكْرَ البَلَد". وفي فضائل القرآن للنّسائيّ (صـ١١٥) بابٌ عنوانُه: (مَدُّ الصَّوْتِ) أي: بالقراءة. وفي مُسْنَدِ الإمام أحمدَ وسُنَنِ ابن ماجه بإسنادٍ صحيحٍ عن قتادة بنِ دعامةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ ﷺ فَقَالَ: «كَانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ مَدًّا»، والآثار في هذه البابة كثيرةٌ، ولعلّها تحتاج إلى دراسةٍ مُفْرَدَةٍ.

القائل، وذلك في المواضع التالية:

قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ **[المائدة: ٦٤]** فجُمْلةُ مقُولِ القولِ من كلام اليهود، يَصِفون الله تعالى فيها بما لا يَليق به جلَّ في علاه! ولمّا كان البَدْءُ بمحْضِ اختيار القارئ ولا اضطرارَ فيه؛ نبّه العلماء على أنّ البَدْءَ بمقول القول في هذه الآية وما شابهَها من كلام أهْلِ الكتاب لا يجوزُ، وقرَّرُوا – بناءً على ذلك – أنّ مَن بدأ بأيٍّ من هذه الجُمَلِ مُعتقِدًا إيّاها فقد كفَر(١)! وإن بدَأ بها غيرَ معْتَقِدٍ لم يَكْفُرْ، وإن كان وصْلُها بما قَبْلها أوْلَى، إلا أنّ هذا الوصْلَ يَنبَغِي أن يكون بصوْتٍ خفيضٍ؛ للتّفْرِقَة بيْن كلام اليهود وكلام غيْرِهم؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ هو من كلام الله تعالى؛ فينبَغِي أن يكون هناك تَمَايُزٌ في الأداء بيْن الجملتَيْن، وهذا التّمايُزُ يكون بِخَفْض الصّوْتِ في جملة مقول القول، وهي قولُ اليهود كما ذكَر اللهُ تعالى عنهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ وأمّا ما قاله الله تعالى بعد ذلك فلا يُخفَضُ فيه الصّوْتُ، بل يُؤَدَّى كما يُؤَدَّى الغالبُ الأعَمُّ من كلام الله تعالى.

قَالَ الإمامُ النَّوَوِيُّ رحِمَه اللهُ: " وَمِنها (٢) إِذَا قَرَأَ نَحْوَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ **[التوبة: ٣٠]** ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ **[المائدة: ٦٤]** أَنْ يَخْفِضَ بِهَا صَوْتَهُ، كَذَا كَانَ النَّخَعِيُّ يَفْعَلُ (٣) ".

وإبراهيمُ النّخَعِيُّ مِن التّابِعين، وقدْ كان كثيرَ الدّخول على أمّ المؤمنين عائشةَ – رضِيَ اللهُ عنها – فكلامُه وإن لم يكُن مرْوِيًّا عن أحَدٍ من الصّحابةِ – رضِيَ الله عنهم – إلا أنّ مِن العلماء مَن

---

(١) نقَل الإمامُ القرطبيُّ كلامًا نفِيسًا عن الإمام مالك بن أنسٍ في معْرِض حديثِه عن ذُنوب الأنبياء – عليهم السّلامُ – عند تفسِير قولِه تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ **[طه: ١٢١]** حيث نقَل عن القاضي أبي بكر بن العربي أنّه لا يجوز لأحَدٍ أن يُخبِرَ بِذَلك عن آدمَ – عليه السّلامُ – إلا في أثناء قراءة القرآن، أو قوْلٍ منقولٍ عن سيّدنا محمد ﷺ، فأمّا أن يَبْتَدِئَ بِذلك مِن قِبَل نفْسِه فغيْرُ جائزٍ، ثُمّ نقَل عن الإمام مالك أنه قال: " مَنْ وَصَفَ شَيْئًا مِنْ ذَاتِ الله – عَزَّ وَجَلَّ – مِثْلَ قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ **[المائدة ٦٤]** فَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عُنُقِهِ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَكَذَلِكَ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ يُقْطَعُ ذَلِكَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ شَبَّهَ اللَّهَ تَعَالَى بِنَفْسِهِ. ". الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٥٦. فإذا كان كلام الإمام مالكٍ عن الإشارة، وهي غيرُ مُقترَنَةٍ بصَوْتٍ؛ فكيْفَ بالتّلاوَةِ الّتي لا تكون إلا بِصَوْتٍ؟.

(٢) أيْ: مِن الآداب المُندَرِجَة تحت الفصْل الموسوم بـ: (فَصْلٌ في آدابٍ تَدْعُو الحاجةُ إليها). التّبيان في آداب القرآن، صـ ١٢٠.

(٣) السّابِقُ نَفْسُه، ويُنظَر أيضًا: الإتقان للسيوطي ١/ ٣٧٠.

اسْتَحْسنَه! فقد قال الإمام ابنُ الجزري – رحِمَه الله – عنه: " وهو القائِلُ: يَنبغي للقارئ إذا قرأ نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] وَنَحْوَ ذلك من الآيات؛ أنْ يخْفِض بها صَوْتَه، وهذا من أحسَن آداب القراءة (١) ".

وهذا الأدَبُ الجَمُّ مع الله تعالى، ومع رسوله – ﷺ – لم يَنفَرِدْ به النّخعِيُّ، بل لم يَقْتَصِرْ على قراءة القرآن الكريم فحَسْبُ، فقد كانَ مِنَ من النّاس مَن تَنتَابُه بعضُ الحالات عند مُجَرَّد ذِكْر سيِّدِنا رسول الله – ﷺ – وفي بيان ذلك يقول القاضي عياض – رحِمَه الله –: " وقد كَان السَّلَف تَظْهَر عَلَيْهِم حَالَات شَديدَة عِنْد مُجَرَّد ذِكْره (٢) كَمَا قَدَّمْنَاه فِي القسْم الثَّاني، وَكَان بَعْضُهُم يَلْتَزِم مِثْل ذَلِك عِنْد تِلَاوَة آيٍ مِن الْقُرْآن حَكَى اللهُ تَعَالَى فِيهَا مَقَال عِدَاه، وَمِن كفر بآياته وَافْتَرَى عَلَيْه الكَذِب؛ فَكَان يَخْفِض بِهَا صَوْتَه؛ إعْظَامًا لِرَبِّه! وَإجْلالًا له! وَإشْفَاقًا مِن التَّشَبُّه بِمَن كَفَر به (٣) ".

ومِن الآيات التي تَندَرِجُ تحْت هذه البابة قوْلُه تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٨١] وقوْلُهُ تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة: ١١٦] وقولُه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٨٨] و[الأنبياء: ٢٦] (٤).

ومنها أيضًا قولُه تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس: ٢] على كلتا القراءتَيْن في كلمة: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾ حيث قرأ حمزةُ والكسائيُّ وخَلَفٌ العاشِرُ: ﴿لَسِحْرٌ﴾ يَعْني الكفارُ به كلامَ الله تعالى، وقرأ الباقون: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾ (٥) يَعْنُونَ به سيِّدَنا رسولَ الله ﷺ (٦).

ويدخُل فيه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [ص: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [المائدة: ١٨] وقولُه

(١) غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٠.
(٢) الضَّمير عائدٌ إلى سيّدنا رسول الله ﷺ كما هو معلومٌ بداهةً من عنوان كتاب القاضي عياض رحمه الله.
(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، ومعه حاشية الشمني، ٢/ ٢٥٤.
(٤) يُنظر: منار الهدى ١/ ٢٥٤.
(٥) يُنظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٦.
(٦) يُنظر: الموضَح لابن أبي مريم ٢/ ٦١٤.

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء:٥١] وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١] ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣] ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه:٨٨] ﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ (٢٣) فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ (٢٤)﴾ [النازعات:٢٤] (١).

ثانيًا: تغيير النغمة (٢) عند قراءة جملة مقول القول.

بعضُ الجُمَل الّتي وقعَتْ مقولًا للقول إذا وُصِلَتْ بما قبلها تُوُهِّمَ منها غيرُ المراد؛ لذلك نبّه العلماءُ القارِئَ على أن يَقِفَ وقْفَةً لطيفةً؛ لِئلّا يتوهّم السامعُ غيرَ المراد، وفيما يأتي أمثلةٌ تُوَضّح المراد.

المِثالُ الأوّلُ: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: ٦٦].

وقوعُ اسْمِ الجلالة في هذه الآية عَقِيبَ الفِعْلِ: ﴿اللَّهُ﴾ قد يُوهِمُ معْنًى غيرَ مُرادٍ؛ إذ قد يُتَوَهَّمُ أنّ اسْم الجلالة فاعلٌ للفِعل، وليس كذلك، بل الفاعل يعقوب – عليه السلام – وتقديرُ الكلام: قال يعقوب: اللهُ على ما نقولُ وكيلٌ، واسمُ الجلالة مبتدأ، خبَرُه: ﴿وَكِيلٌ﴾ (٣)، وللعلماء في دَفْع هذا

---

(١) وقد أدْرَجَ العلّامةُ الشيخُ/ محمد أبو شهبة – رحِمَه الله – آياتٍ أخرى في هذا الأدَب، حيث قال بعد أن نقَل كلامَ الإمام النوويّ السابِقَ: " أقول: وينبغِي أن يُراعَي هذا الأدَبُ في الآيات التي عَرَضَتْ لرسول الله -ﷺ- مثل: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [عبس:١] ومثل: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:٦]. المدخل لدراسة القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور/ محمد أبو شهبة، صـ٤٣٤. قلتُ: ويُمكِنُ أن تَدخُل آياتُ العِتاب في هذا المِضمار، ومنها قولُه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ والآيتان بعدها [الأنفال: ٦٧ – ٦٩].

(٢) عُنِيَ المحْدثُون عنايةً كبيرةً بالحديث عن التّنغيم وأثَرِه في قراءة القرآن الكريم، وبيان فوائده ومواطِن اسْتعْمالِه، ومِن ذلك: ما ذكَره الدكتور/ تمّام حسّان – رحِمَه الله – مِن أنّ التّنغيم جُزءٌ من النّظام النّحْويّ، وَ" أنّ كلّ نوعٍ من أنواع الجُمَل يتّفِقُ مع هيْكلٍ تنظيميّ خاصٍّ، يَقِفُ منه في إطار النظام النّحويّ موقِفَ الصّيغَة الصّرفيّة من المِثال، أيْ: كمَوْقِف (اسْتَفْعَل) مثلا من (اسْتَخرَج) من حيث تقومُ الصّيغَةُ مقام القالب بالنسْبَة للمثال". اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان، صـ٣٠٨. كما أنّ لارْتِفاع الصّوت وانخفاضِه في الأداء القرآنيّ خاصّةً، وما يحْويه من نغمات، وما لَهُ من أثَرٍ على المتَلَقّي هو عُنصرٌ رئيسٌ من عناصِرِ يُمكِنُ مِن خلاله وَصْفُ اللغة بأنها مُلتَزِمةٌ بالنّظام اللغويّ المتَعارَف عليه. يُنظر: أصالة التنغيم في القرآن الكريم، بحث للدكتور/ عبد القادر بن فطة.

(٣) منار الهدى ١/ ٣٦٦.

التّوهّم طريقتان:

أولاهما: أن يَقِفَ القارئُ وقفَةً لطيفةً بيْن الفِعْل: ﴿قَالَ﴾ واسْمِ الجلالة الواقعِ بَعْدَه، إلّا أنّ هذه الوقفةَ تُعارِضُ قاعدةً عامّة من قواعد الوقف والابتداء، وهي عدَمُ جواز الفصْل بيْن القَوْل ومقُولِه.

والأُخْرى وهيَ الأحسَنُ: أنْ يُفَرّق القارِئُ بيْن الفعْل: ﴿قَالَ﴾ واسمِ الجلالة بقُوّة الصّوت وتَغْيِيرِ نغمة القراءة؛ إشارةً إلى أنّ اسْم الجلالة مبتدأ لا فاعلٌ للفعْل قبله، وإنما لجأ العلماء إلى هذه الطّريقَة في دَفْع التّوَهّم؛ لأنّ الوقْفَ على كلمة: ﴿قَالَ﴾ لا معْنَى له (١)؛ لأنّ فيه فصْلًا بيْن القول ومقوله، وهما كالشيء الواحد؛ فلا يُفصَل بيْن أجزائه.

قال السجاوندي: " بعضهُم يَسْكُتُ بيْن: ﴿قَالَ﴾، واسْمِ: ﴿ٱللَّهُ﴾ لأنَّ المعنى: قال يعقوبُ: الله على ما نقولُ وكيلٌ، غيْرَ أنّ السكتة تَفْصِل بيْن القول والمقول، وذلك لا يجوزُ؛ فالأحْسَن أن يُفَرَّق بيْنهما بقُوَّة الصّوت؛ فيَقْصِدُ بِقُوَّة النّغمة اسْمَ: ﴿ٱللَّهُ﴾ (٢) ".

وعلّق الأشموني على هذا الكلام قائلًا: " إشارة إلى أنَّ ﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ بعْد القول، وليس فاعلًا بـ: ﴿قَالَ﴾، كما تقدم في الأنعام في: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ﴾ [الأنعام: ١٢٨] إذ الوَقْفُ لا يكون إلَّا لمعْنًى مقصُودٍ، وإلَّا كان لا معْنَى له؛ لشِدَّة التّعَلُّق، وكان النّصُّ عليه مع ذلك كالعَدَم، وكان الأَوْلَى وصْلَه، ويمكن أن يقال: إنّ له معْنًى، وهو كوْنُ الجملة بعد ﴿قَالَ﴾ ليسَتْ من مقُول الله، وليس لفْظُ الجلالة فاعلًا به، بل الفاعل ضمير «يعقوب»، و﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، و﴿وَكِيلٌ﴾ الخبر، والجملة في محلِّ نصب مقول قول «يعقوب» (٣) ".

---

(١) السابق نفْسُه.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٦٠٣.

(٣) منار الهدى ١/ ٣٦٦.

الخاتمة

بعد هذا التّطْواف مع جُملَة مقول القوْل، ينتَهِي بِنا الحديثُ إلى النّتائج التي تمخّضَتْ عنها الدّراسة، ويُمكِنُ إجمالُها فيما يأتي:

أوّلا: أنّ المتَعَلِّقَات التي نَصَّ العلماءُ على أنّه لا يجوزُ فَصْلُ بعضِها من بعضٍ، وقعَتْ جُلُّها في بعض رؤوس الآي؛ فَهِي قواعِدُ أغلبيَّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، وليس وجودها في رؤوس الآي دليلًا على وجود تَعَارُضٍ بيّن بعض أقوال العُلماء وبعضٍ؛ لأنّ الغالب الأعمّ من الآياتِ لا يتعَلَّق بما بعْدَه.

ثانيًا: أنّ قاعدة: (الوقْف على رؤوس الآي سُنَّةٌ) لَيْسَتْ مُطْلَقَةً ولا مُطَّرِدَةً في كلّ الآيات، بل هي قاعدةٌ أغْلَبِيَّةٌ، ويُؤَكِّد ذلك أمْرَان:

أمّا أوّلُهما: فما في خواتيم الآيات مِن تعلّقاتٍ نحويّةٍ كثيرةٍ.

وأمّا الآخَر: فَنَصُّ بعضِ الأئمة على عدَمِ جواز الوقْفِ على أواخر كثيرٍ من الآي، ولا سيّما التي اشْتَدّ تَعَلُّقُها بما بعْدَها(١).

ثالثًا: أنّ كثيرًا من الإطلاقاتِ والقواعد المذكورةِ في كتُب الوقف والابتداء ليسَتْ على إطلاقِها، بل إنَّ لِكُلٍّ منها استثْناءَ.

رابعًا: وجوبُ التّثَبُّتِ ومُحاوَلَةُ الجمْعِ بيْن ما ظاهِرُه التّعارُض من القواعِد المذكورة؛ حتّى لا يُرْمَى العلماءُ بأنّ كلامَهم يُعارِضُ بعضُه بعضًا(٢).

خامسًا: أنّ أقوال علماء الوقف والابتداء ليستْ خالصةً لهم، بلْ هي مبينةٌ على كلام كثيرٍ مِن المفسّرين الذين يُعْنَوْن بذِكْر القراءات، وبيانِ نَوْع الوقف والابتداء، وتَعَدُّدِ الأوجُهِ الإعرابية، كالطبريّ، والزمخشريّ، وابن عطيّة، وأبي حيّان، والسّمين الحلبيّ، رَحِمَهُم الله أجمَعِين.

وأخيرًا، تُوصِي الدراسَةُ الباحثِين في الدراسات القرآنيّة عامّة، والقراءات المتواترة والوقف

---

(١) **أكْثَرُ مَن وقَفْتُ على نُصُوصِه في هذا الصّدَد:** الخُزَاعِيُّ صاحِبُ الإبانة، ولعَلَّه أكثَرُ مَن عُنِيَ بالتّنبيه على وصْل الآيات ببعضِها إذا كان بعضُها مُتَعَلِقًا بما بعْدَه، كما أنه يَخْتِمُ كلَّ سورةٍ بالتّنبيه على نوْع الوقف على رؤوس الآي إلا ما اسْتُثْنِيَ، ويَعْنِي به: ما نَصَّ هو على وَصْلِه في موضِعِه، يَلِيه في ذلك: الأشموني في منار الهُدَى، يَلِيهما شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريّ في المقْصِدِ.

(٢) كان في هذه الدراسَةِ مُحاولةٌ للجمْعِ بيْن قاعِدتَيْن ظاهِرُهما التّعارُض، هما: الوقْفُ على رؤوس الآي سُنّةٌ، والفَصْلُ بيْن المتَعَلِّقَات، وخَلُصَتْ إلى أنه لا عارُضَ بيْنَهما، بل أولاهما أغلبيّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، وعدَمُ كُلِّيَّتِها دليلٌ على وجود مُتَعَلِّقاتٍ نحْوِيَّةٍ في رؤوس الآي.

والابتداء خاصّةً بجَمْع ما يَقِفُون عليه من قواعِدَ مبثوثةٍ في كتُبِ الوقْف والابتداء، ودراسةِ كلٍّ منها على حِدَة؛ ولو لَمْ يُكنَّ مِن هذا إلا دَفْعُ ما قد يَبْدُو من تعَارُضٍ بيْن بعض القواعد وبعضٍ، وحَمْلُ مُطْلَقِهَا على مُقَيَّدِهَا، والوقوفُ على استثْناءاتِ كلّ قاعدةٍ؛ لكان كافيًا.

والله من وراء القصد، وهو حسبُنا ونعْمَ الوكيل، وصلِّ اللهم وسلِّمْ وبارك على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحْبِه.

المصادر

١ - **الإبانة في اللغة العربية**، تأليف/ سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المتوفّى سنة ٥١١هـ، تحقيق الدكتور/ عبد الكريم خليفة وآخَرِين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢- **الإبانة في الوقف والابتداء**، تأليف الإمام/ أبي الفضل محمد بن جعفر بن محمد الخزاعيّ، المتوفّى سنة ٤٠٨هـ، دراسة وتحقيق الدكتورة/ سماح بنت محمد القرشيّ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٤٥هـ = ٢٠٢٤م.

٣ -**الإتقان في علوم القرآن**، تأليف/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٤ -**أصالة التنغيم في القرآن الكريم**، بحثٌ من إعداد الدكتور/ عبد القادر بن فطة، نشرَتْهُ مجلةُ حوليّات التراث بالجزائر في عددها الثامن عشر، سنة ٢٠١٨م.

٥ -**إعراب القرآن، تأليف**/ أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، المتوفّى سنة ٣٣٨هـ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، عام النشر ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٦ - **اللغة العربية معناها ومبناها**، تأليف الدكتور/ تمام حسان عمر، عالَ/ الكتُب، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٧ - **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تأليف/ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، المتوفى سنة ٦٨٥هـ، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٨- **إيضاح الوقف والابتداء**، تأليف/ أبي بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، المتوفى سنة ٣٢٨هـ، تحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٩ - **البحر المحيط في التفسير**، تأليف الإمام/ أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٠ -**البرهان في علوم القرآن**، تأليف/ أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي- (المتوفى: ٧٩٤هـ)

المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧م.

١١ - **تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف/** محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، تحقيق/ مجموعة من المحققين، دار الهداية، بلا طبعة ولا تاريخ.

١٢ - **التبيان في آداب حملة القرآن**، تأليف/ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، حققه وعلق عليه/ محمد الحجار، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٣ - **التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، تأليف العلّامة/ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ، الدار التونسية للنشر – تونس، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤ - **تفسير القرآن العزيز**، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ، تحقيق/ أبي عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة – مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٥ - **تفسير القرآن العظيم، تأليف/** أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، تحقيق/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٦ - **تفسير يحيى بن سلام**، تأليف/ يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني، المتوفى سنة ٢٠٠هـ، تقديم وتحقيق الدكتورة/ هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٧ - **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ، تحقيق/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة

الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

١٨ - **جامع البيان في تأويل القرآن**، تأليف الإمام/ أبي جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، المتوفى: ٣١٠هـ، تحقيق الشيخَيْن/ أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١٩ -**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تأليف/ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، المتوفى سنة ١٢٧٠هـ، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٠ -**زاد المسير في علم التفسير**، تأليف الإمام/ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢١ -**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، تأليف/ أبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، صاحب الحاشية/ أحمد بن محمد بن محمد الشمنى، المتوفى سنة ٨٧٣هـ، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٢٢ -**الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تأليف/ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٣ -**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف/ أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المتوفى سنة ٣٩٣هـ،

تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٤ - **علل الوقوف**، تأليف الإمام/ أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاونديّ، المتوفى سنة ٥٦٠هـ، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد عبد الله محمد العيدي، مكتبة الرشد – ناشرون، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٢٥ -**كتاب العين**، تأليف/ أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المتوفى سنة ١٧٠هـ،

تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلا طبعة ولا تاريخ.

٢٦ -**غاية النهاية في طبقات القراء**، تأليف/ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري الدمشقي، المتوفى سنة ٨٣٣هـ، تحقيق الشيخ/ جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٩م.

٢٧ -**القطع والائتناف**، تأليف/ أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المتَوَفَّى سنة ٣٣٨هـ،

تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٨ -**الكتاب الموضَح في وجوه القراءات وعللها**، تأليف الإمام/ نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفاسي الفسوي النحوي، المعروف بابن أبي مريم، المتوفى سنة ٥٦٥هـ، تحقيق الدكتور/ عمر حمدان الكبيسي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢٩ - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، تأليف/ أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٠ - **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تأليف/ المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، المتوفى سنة ٤٢٧هـ، تحقيق/ الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٣١ -**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** والإيضاح عنها، تأليف/ أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى سنة ٣٩٢هـ، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تحقيق الدكتور/ علي النجدي ناصف، وآخَرِين، عام الطبع ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٣٢ -**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تأليف/ أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ.

٣٣ -**المحكم والمحيط الأعظم**، تأليف/ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المتوفّى ٤٥٨هـ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٤ -**المدخل لدراسة القرآن الكريم**، تأليف الدكتور/ محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ، مكتبه السنة – القاهرة/ الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٣٥ -**المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسّرين، وتبيين املختار على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضِيَ الله عنهم أجمعين**، تأليف/ أبي محمد الحسن بن علي سعيد العماني، المتوفى بعد سنة ٥٠٠هـ، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق/ هند بنت منصور بن عون العبدلي، العام الدراسي ١٤٢٣هـ.

٣٦ -**معاني القرآن وإعرابه**، تأليف/ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، المتوفى سنة ٣١١هـ، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٧ - **المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم**، صَنَّفَه فقيهُ العربيّة الأستاذُ الدكتور/ محمد

حسن حسن جبل، المتوفَّى سنة ١٤٣٦هـ، تقديم وضبط وتعليق الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم محمد حسن جبل، مركزُ المرَبِّي للاستشارات التربويّة والتعليميّة، الطبعة الرابعة ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٣٨ -**المغني في القراءات**، تأليف/ محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوازي، من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق الدكتور/ محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٣٩ -**مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

٤٠ -**المفردات في غريب القرآن**، تأليف/ أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المتوفى سنة ٥٠٢هـ، تحقيق/ صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤١ -**المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، تأليف/ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، دار المصحف، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٤٢ -**المكتفى في الوقف والابتدا**، تأليف الإمام/ أبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر المتوفى سنة ٤٤٤هـ، تحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٣ - **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، مؤلّفُ منار الهُدى/ أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، المتوفى نحو سنة ١١٠٠هـ، مؤلف المقصد/ شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، تحقيق/ شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٤٤ - **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تأليف/ محمد بن محمد بن يوسف، المعروف باب الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤٥ -**النشر في القراءات العشر، تأليف**/ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المتوفى سنة ٨٣٣هـ، تحقيق الشيخ/ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى – تصوير دار الكتاب العلمية، بلا طبعة ولا تاريخ.

٤٦ -**النُّكت والعيون** = تفسير الماوردي، تأليف/ أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ، تحقيق/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، بلا تاريخ.

٤٧ - **الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف**/ أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ، تحقيق وتعليق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخَرِين، قدّمَه وقَرَّظه الأستاذ الدكتور/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٤٨ -**وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**، تأليف/ إبراهيم بن عمر الجعبري، المتوفّى سنة ٧٣٢هـ، دراسة وتحقيق الدكتور/ نواف بن معيص الحارثي، دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م.

٤٩ -**الوقف والابتداء**، تأليف/ أبي الحسَن عليّ بن أحمد بن محمد بن الغَزّال النيسابوريّ، المتوفَّى سنة ٥١٦هـ تحقيق الدكتور/ طاهر محمد الهمس، جائزة دبيّ الدوليّة للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٥٠ -**الوقف والابتداء في كتاب الله**، تأليف الإمام/ أبي القاسم الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة، المتوفى سنة ٤٦٥هـ، دراسة تحقيق الدكتور/ عمار أمين الددو، نشرَتْهُ مجلّةُ الشريعة والقانون بالإمارات العربية المتّحِدَة، العدد الرابع والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٢٩هـ = إبريل ٢٠٠٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخّص البحث	
المقدّمةُ	
التّمهيدُ	
المبحث الأوّل: اختلاف القائِل بِناءً على اختِلاف التّعَلّق، وأثَر ذلك على الوقف والابتداء.	
المبحثُ الثاني: اشتراط النيّةِ والاعتقاد في الحُكمِ على مَن بدأ بمقُول قولٍ فيه مخالَفَةٌ شرعيَّةٌ	
المبْحثُ الثالث: جواز البَدْء بجُمْلَة مقول القولِ إذا كانت من كلام الكُفَّار ما لم يكُن القارئُ متَعَمِّدًا.	
المبحثُ الرابع فعنوانُه: القراءات في جُمْلَةِ مقُول القول، وأثرها على الوقف والابتداء.	
المبحث الخامس: الاعتراضُ بيْن القول ومقُولِه.	
المبحثُ السادس: عدم وَصْل المقُول بِغَيْرِه؛ احترازًا من أن يَلْتَبِسَا.	
المبْحثُ السابع: عدَم جواز الفَصْلِ بيْن القول ومقُولِه.	
المبحثُ الثامن فعنوانُه: الآدابُ الَّتِي نبّه العلماء على مراعاتِها في أثناء قراءة بعض جُمَل مقول القوْل.	
الخاتمَةُ	
المصادرُ	
فهرس الموضوعات	